أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٢م – ٢٠١١م

الأستاذ الدكتور / يسرى حسين طاحون

أستاذ الاقتصاد المشارك

جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

أولويات الإنفاق العام

وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة من ١٩٩٢م – ٢٠١١م

ملخص البحث (عربي)

للنفقات العامة أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي المعاصر بصفة عامة والفكر المالي بصفة خاصة، وذلك لكونها أداة في يد الدولة لاستخدامها في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى للقيام بالدور الذي تؤديه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]... وتكمن مشكلة البحث في أن ظاهرة زيادة حجم النفقات العامة وتعاظمها، أصبحت من الأمور التي يجب دراستها بدقة عالية في ضوء عاملين أساسيين :

الأول : هو ضرورة وجود معايير محددة للحد من الإنفاق العام غير المنتج.

والثاني : هو ضرورة وضع أولويات للإنفاق العام تخدم الأهداف التي تريدها الدولة، فلا تستطيع الدولة أن تدعي أن لها أهداف تسعى لتحقيقها إلا إذا كانت هناك أولويات إنفاق محددة في مختلف أوجه النشاط .

ويهدف البحث إلى دراسة الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية خلال فترة البحث، وذلك من خلال هيكل الإنفاق العام في المملكة، ومن ثم قياس العلاقة بين أهم بنود الإنفاق العام السعودي وبين معدل النمو الاقتصادي بكافة أبعاده ، وفي ضوء ذلك وطبقاً للنتائج المتحققة سنحاول تحديد هيكل مقترح لأولويات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

Abstract

Public expenditure gained growing importance in modern economic and financial thought, as a state tool playinga major role in the different fields. The problem of this research exists in the increasing the volume of public expenditure has become an important phenomenon that should be considered and controlled strictly within the framework of specific criteriato reduce unproductive expenditure.

Furthermore, expenditure priorities should be set according to the state development policiesas the state that has no priority cannot claim that it has specific goals,and also cannot achieve it. She seeks to achieve in the realms of various activates. The research aimsto analyses the situation of K.S.A by studying the structure of public expenditure in K.S.A and then by measuring the relationship between some important items of public expenditure to determine the priorities of public spending in K.S.A.

---

[1] حيث تقود هذه التدابير الى حدوث تقدم ذو صفة اقتصادية غالبا انظر فى ذلك "lie aux ameliorations les plus ecnomiques " Rene Dument , l utopie ou la mort ! Editioa du seuil, poins politique, 1974, I, 97.

لاشك أن النفقات العامة أهمية كبري باعتبارهاأحد جانبي السياسة المالية للدولة، وأداة هامة لتحقيق أهدافها، وذلك بعد أن خرجت هذه السياسة عن النطاق التقليدي والذي كان منحصراً في مجالات الأمن والعدالة والقضاء ، فلقد كانت النفقات العامة في القرن الثامن عشر (في ظل الفكر التقليدى) مجرد وسيلة لتمويل الأنشطة الحكومية التى كانت محكومة بدورها هى الأخرى فى القيام بالوظائف التقليدية السابقة دون أى اعتبارات أخرى ، أو ما يعرف بالدولة الحارسة(etat – gendarme) ، وذلك كان قبل الأزمة الكسادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي[٢]، حيث ومن بعدها أصبح للسياسة المالية دور هام وفعال في توجيه النشاط الاقتصادي، وتغيرت النظرة بشكل واضح مع ظهور الفكر الكينزي حيث اكتسبت النفقات العامة أهمية متعاظمة في الفكر الاقتصادي العالمي، بسبب كونها أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها والقيام بالدور المنوط بها في أوجه النشاط المختلفة. إن تضخم النفقات العامة في كافة دول العالم سواء المتقدم منها أو النامي يعكس تعاظم الدور المالي الذي تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصاديعن طريق التدخلات العامة ، سواء في مجال تقديم الخدمات العامة، تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي، التوسع في الإنفاق الاستثماري لزيادة وتعزيز الإنتاجية، إعادة توزيع الدخل الوطني (القومي) ومقاومة الفقر، تخفيض معدل البطالةوكذلك للمالية العامة أدواتها الفعالة التي تمكنها من السيطرة على الارتفاع في الأسعار (Les moyens leur permetant de controller les prix)

. ولاشك أن كل هذا يعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع [1]ويظهر ان طبيعة الدور الذى تقوم به الدولحاليا ، قد أوجد دوراً جديد للموازنة استدعى الخروج على الكثير من القواعد القديمة (Vielles Régles) التى كانت تحكمها .وذلك بعد توقف الفكرة القديمة لحياد الموازنة (neutralite du budget) وتبددت الأصوات المنادية بالمسئولية المحددة والمحدودة للدولة وقصرها على السلطات العامة أو أعمال السيادة (fonctions regaliennes) أو حقوق الملكية لتقوم الدولة بالوظائف التى لا تجذب القطاع الخاص.

وتختلف النفقات العامة من حيث نوعها و طبيعتها ومصادرها وطريقة تمويلها وتوزيعها ، وأيضا الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة داخليا وخارجيا، ولكنها جميعاً تترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على مجمل النشاط الاقتصادي، وإن كانت هذه الآثار تتوقف في قوتها على الكيفية التي تمول بها هذه النفقات وكيفية توزيعها وفقاً لأولويات معينة يرتضيها المجتمع، وأيضاً على درجة الكفاءة التي تستخدم بها تلك الموارد العامة الممولة لها، حيث يدور التساؤل عن مدى تأثير الإنفاق العام بصفة خاصة على الدخل الوطني او القومي باعتباره يعكس أهمية خاصة، وذلك للعلاقة المتواجدة بين القدرة المالية للدولة والدخل الوطني او القومي وهي ذات طابع إيجابي ،وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعى، أو الاهتمام بدفع أنواع معينة من النشاط نحو التقدم والتنمية ، ومن هنا فإن دراسة الإنفاق العام ستمكننا من الوقوف على آثاره الاقتصادية بصفة عامة ، وما يحققه كل نوع منه من أهداف بصفة خاصة ، لاتخاذ هذه الأنواع كأدوات للمالية العامة ، يمكن أن تستخدم لتحقيق أهداف معينة للسياسة الاقتصادية ، فالأسس التى يقوم عليها الإنفاق العام ، علاوة على طرقه ووسائله هى أيضاً أدوات للتوجيه[2].

والزيادة في النفقات العامة تحدث مع تزايد الاتجاه العالمي نحو اقتصاديات السوق الذي يجب أن تحكمه السياسة المالية لدفعه نحو تحقيق أهداف المجتمع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إننا نستطيع أن نؤكد ومنذ البدايةعلى أهمية إخضاع هذه الظاهرة (تزايد النفقات العامة وضرورة وضع أولويات لها)

---

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف – السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية – ص ٥٤ .

(٢) يسري طاحون ،"الموازنة العامة للدولة وتوجيه النشاط الإقتصادي ،رؤية فلسفية بين الفكر الإسلامي والفكر الرأسمالي،٢٠١١.

للدراسات الدقيقة والمتعمقة وبكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ملاحظة أن ترشيد هذه النفقات لا يعني علي اية حال تخفيض الحجم المطلق لها وإنما يتطلب الأمر عمليات إعادة توجيه لهذه النفقات إلى تلك المجالات الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف المخططة للمجتمع في الاجل القصير والمتوسط وبما يخدم الاهداف الإستراتيجية طويلة الاجل ايضا ، فالأمر لم يعد مجرد وضع موازنات عامة تزداد فيها الاعتمادات من عام لآخر، وإنما أصبح بمثابة "تحديد النفقات اللازمة لتحقيق أهداف معينة"، ليس فقط من ناحية حجم هذه النفقات بل أيضاً توقيتات الإنفاق أيضاً، وهنا تظهر أهمية الأولويات الإنفاقية المرتبطة بتحقيق الأهداف الوطنية للدولة وفقاً لمرحلية معينة تخضع لإستراتيجية التنمية التي إرتضتها الدولة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والسياسية أيضاً . وإذا كان إشباع الحاجات العامة يزيد من رفاهية المجتمع (social welfare)،فإن هذا لا يتم بالإنفاق الجارى فقط الذى يقتصر على القيام ببعض الخدمات العامة ، وتقديم بعض الإعانات إلى ذوى الحاجات من الأفراد ، وإنما لابد من قيام نوع آخر من الإنفاق يزيد من القدرة الإنتاجية للمجتمع ، وهو الإنفاق الاستثمارى الذى تقوم به الدولة فى تلك المجالات التى يعجز الأفراد عن القيام بالاستثمار فيها أو لا يقومون بها بالحجم المطلوب والكافى ، أو فى تلك المجالات التى يجب أن تكون ملكيتها ملكية عامة.

فالدولة التي ليس لها أولويات لا تستطيع أن تدعي أن لها أهداف تسعى لتحقيقها، فميزانية الدولة مرآة لعدلها وجورها ونظامها وفوضاها، إن هذه الأولويات وإن كانت أمراً تتباهى به الدول المتقدمة حيث تضع أولويات الإنفاق العام في صدر الموازنات العامة لها، وفي برامج الأحزاب السياسية للبرلمان ورئاسة الدولة... إلا أنها موروث إسلامي أهمله الورثة، نراه في قول الخليفة عمر بن عبدالعزيز حينما قال لوزيره: "تفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والمظلوم المقهور، والغازي، وذي العيال الكثير والمال القليل.. فعلمت أن ربي سيسألني عنهم غداً وأن خصمي دونهم محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم فخشيت أن لا تثبت حجتي، فرحمت نفسي وبكيت "[١٣].

وفي النهاية يؤكد الباحث مرة أخرى على أن زيادة النفقات العامة تعتبر ظاهرة مهمة يجب دراستها بكل دقة في إطار معايير وضوابط محددة للإقلال من الإنفاق غير المنتج، أي أن مسألة ترشيدالإنفاق العام وترشيده يجب أن ينظر إليها ليس فقط ببعدها المالي وإنما ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً وهنا تظهر أهمية تحديد العلاقة بين هذا الإنفاق وعملية التنمية .

إن قيام الإنفاق العام على أساس إشباع الحاجات العامة حسب الأولوية الشرعية لكل منها يمنع تضخم النفقات العامة بنفقات لا جدوى منها ، خاصة فيما يتعلق بالإسراف المظهرى الحكومى ، والتمادى فى الإنفاق على بعض المجالات دون وجود مبرر ، ولقد كان عدم ترشيد الإنفاق العام على مستوى العالم كواجب من واجبات التوجيه المالى ، هو وقوع جريمة بشعة فى حق البشرية ، تمثلت فى موت ما يقرب من ٥٠ مليون كل عام منهم أكثر من ١٥ مليون طفل ، لتؤكد الدراسات أن ضحايا الجوع فى عام واحد تزيد عن خمسة أمثال قتلى الحرب العالمية الأولى ، وأن نفقات ٢٧ ساعة تسليح على مستوى العالم تكفى لإنقاذ جميع الجياع فيه ، ونفقات ثلاث دقائق كافية لإنقاذ مليون ونصف مليون إنسان من الموت جوعاً ، فالتوجيه الخاطئ للإنفاق العام هو جريمة عالمية اشتركت فيها كل دول العالم ، حيث بلغ الإنفاق العسكرى العالمى لعام ١٩٩٠ علي سبيل المثال لأكثر من ألف مليار دولار ، والمنهج الإسلامى فى ترشيده للإنفاق العام يمكنه أن يلعب دور هام فى توجيه جزء من الإنفاق العام العالمى نحو إنقاذ هؤلاء التعساء من البشر من شبح الموت.

---

١ مجلة البنوك الاسلامية عدد (١١)مايو /١٩٨٠ ص ٤٥ -الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية.

هدف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة في تحليل هيكل الإنفاق العام في المملكة ودراسته للتعرف على كيفية إدارته من ناحية ، وهل يتحقق من وراء هذا الهيكل وهذه الإدارة توجيه مسبق أو تخطيط لمجالات الإنفاق العام السعودي، أم إن الأمر يتم بصورة نمطية من ناحية أخرى، وما تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي في المملكة من ناحية ثالثة ، وبصفة عامة يهدف البحث إلى ما يلي :

١- محاولة تحديد العلاقة بين بعض بنود الإنفاق العام وبين معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثير النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية.

٢- الوصول للمنهج المقترح لتحديد أولويات الإنفاق العام في المملكة .

٣.معرفة هل كان لفقه الأولويات نصيبا في الفكر الاقتصادي العربي بصفة عامة والاسلامي بصفة خاصة و إظهار ما يمكن الوصول اليه بترشيد النفقات العامة من تحقيق اهداف التنمية من منظور إسلامي،اي الى أى حد كانت السياسة المالية للدولة الاسلامية تراعى معايير الترشيد فى عمليات الجباية والانفاق ،وبصفة خاصة النواحى المتعلقة بمدى الحرص على معايير العدالة والقوة والدقة فى الجباية والبعد بالانفاق العام عن ومواطن الاسراف والتبديد والاستغلال -نوعية المعايير المستخدمة فى توجيه الانفاق العام ومدى الانحياز الى المعايير الاقتصادية او الاجتماعية -مدى الكفاءة المحققة فى توجيه هذا الانفاق و مدى الحرص على توجيه الانفاق العام الى المجالات الانتاجية للمساهمة فى دفع عملية التنمية وتحقيق الاستقرار ،وماهى أولويات هذا الانفاق .....الخ.

أهمية البحث

وأهمية مشروع البحث تأتي من أن هناك العديد من الأبحاث العلمية التي تربط بين الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة والبحث العلمي من جهة وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وضعف هذه الرابطة في المملكة قد يكشف أوجه القصور في كفاءة الاستخدام الخاصة بالإنفاق العام في المملكة ويضع أيدي المسؤولين على الحلول الممكنة لتقوية هذه الرابطة في المستقبل، كما يلقي الضوء علي فقه الاولويات في التاريخ الاسلامي وتطبيقاته ومصادره ، وكذلك نظرا لما تمثله دراسة النفقات العامة من اهمية خاصة فى الدراسات المالية وحيث يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالى والسياسات المالية، وترجع هذه الأهمية إلى كونها من أهم الأدوات التى تستخدمها الدولة فى تحقيق الدور الذى تقوم به فى مختلف المجالات، فهى تعكس كافة جوانب النشاط العام وتظهر البرامج الحكومية فى شتى الميادين فى صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها ، تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعياً وراء تحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة لهم ، ومع تطور دور الدولة فى التدخل لإشباع الحاجات العامة تتطور دائمًا وبصفة مستمرة نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة [١]، والقواعد التى تحكمها، كما ظهرت بوضوح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها .

---

٢ [١] انظر كل من :- David W.pearce: The dictionary of modern economics. Macmillan press .london.1983.p.35

فروض البحث

١ـ ليس هناك إستراتيجية واضحة لأولويات الإنفاق العام في المملكة .

٢ـ إن عدم ترشيد الإنفاق العام هو السبب لعدم كفاءته وفاعليته .

٣ـ الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي والصحة والضمان الاجتماعي (الموازنة الاجتماعية)هي نفقات تدعم عمليات التنمية البشرية فضلاً عن مكافحة الفقر .

٤ـ هناك علاقة قوية بين الإنفاق على المجالات في البند السابق وبين النمو الاقتصادي .

٥ـ دائما سيتناول البحث موضوعه من خلال الفقه الاقتصادي المقارن بين الرأسمالية والإسلام ،وذلك لحرص المملكة العربية السعودية علي تطبيق المبادئ والاسس المأخوذة من مصادر التوجيه الاسلامي للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والسلوك الانساني بصفة خاصة الذي يتولي القيام بهذا النشاط وتوجيهه والاستفادة من نتائجه، مع ملاحظة ان هناك فرق بين المنهج الاسلامي للتوجيه المستمد من كتاب الله ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ومن السنة الممحصة ، كنظام لم يستمر طويلا فى التوجيه والتطبيق ، وبين التطبيق الفعلى المتمثل فى التاريخ الاسلامى القديم والمعاصر ، والذى قد يصيب وقد يخطأ ، حيث ان هناك فارق كبير بينهما[1].

منهج الدراسة

١ـ تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي وذلك لتحديد المشكلة ووصفها والرصد النظري لأدبيات الموضوع .

٢ـ سيعتمد البحث على أسلوب التحليل المقارن باستخدام السلاسل الزمنية للإنفاق العام وعناصره المختلفة من أجل التعرف على تطور هذا الإنفاق من جهة، وتغير الأولويات من جهة أخرى .

٣ـ استخدام نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين بعض بنود الإنفاق العام وتأثيرها على النمو الاقتصادي (التعليم، الدفاع، الصحة، العدالة والأمن، الدعم، الإسكان، والإعانات) ونموذج لبيان اثر الإلتزام بالأولويات علي المتغيرات الإقتصادية(الدخل ـسعر الفائدة ـالعبء الضريبي ـعجز الموازنة ـحجم التوظف).

٤ـ كذلك أيضاً سيتم تصميم النموذج القياسي بغرض قياس العلاقة بين مكونات الإنفاق العام (بنوده) والنمو الاقتصادي عن طريق نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام برنامج State . بحيث يقيس هذا النموذج العلاقة بين بنود الإنفاق العام السابق ذكرها وبين النمو الاقتصادي فيكون الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع بينما تكون البنود السابقة للإنفاق العام هي المتغيرات المستقلة أو المفسرة. وقبل ذلك سيتم عمل سلسلة زمنية لمدة ١٩ عاماً من ١٩٩٢م : ٢٠١١م لبنود الإنفاق العام (التعليم - الصحة – الدعم والإعانات – الدفاع – الأمن والعدالة – الإسكان) . وذلك من خلال البيانات التي تتوفر في الحسابات الخاصة بالموازنة العامة أو وزارة الاقتصاد وذلك طبقاً للتصنيف الوظيفي للإنفاق العام وأيضاً من خلال النشرات الاقتصادية لمؤسسة النقد السعودي سواء بالنسبة لبيانات الإنفاق العام الحكومي أو الناتج الوطني .

ـالسيد عطية عبد الواحد : النظم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م ص١٨٠.

[1] د / محمد شوقى الفنجرى ـذاتية السياسة الاسلامية وأهمية الاقتصاد الاسلامى ـمكتبة السلام العالمية ـالقاهره ـ ١٩٨١

الدراسات السابقة

١ـ دراسة لسامي ولسن حبيب بعنوان "أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية على مصر" وتقوم هذه الدراسة بقياس العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي والأسباب المؤدية إلى زيادته. وقد خلصت هذه الدراسة على أن فاعلية الإنفاق العام تختلف من اقتصاد لآخر، كما إن زيادته أصبحت ظاهرة عامة في كافة الدول ولكن حسن توجيه النفقات العامة هو الأساس في زيادة فاعليتها. وقد أوصت الدراسة بأهمية وضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الجاري مع زيادة الإنفاق الاستثماري .

٢ـــ دراسة : Ling pinghan

"The changes in the structure of public expenditure behind the western china development program".The empirical study base of onprovincia public expenditure.

وقد أكدت هذه الدراسة على ضرورة أن تواكب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغييرات في هيكل الإنفاق العام بصفة عامة ، كما قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام، واهتمت بتحليل ومقارنة برامج الإنفاق العام في الصين قبل وبعد تنفيذ برامج التنمية، وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسيةورأس المال الاجتماعي، كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولوياتالانفاقية التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى، مثل "تحسين توزيع الدخل، الرعاية الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، البحث العلمي...) .

٣ـ دراسة أخرى بعنوان :

Restructure public expenditure challenge and achievements.

ولقد اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على ثلاث عوامل هامة كانت بمثابة برنامج لإعادة هيكلة الإنفاق العام لمجموعة من الدول الأوربية الراغبين في تغيير هيكل ونوعية الإنفاق العام ، وبصفة خاصة ما يلي :

١ـ تحديد وتعريف وكيفية عمل أولويات للإنفاق العام .

٢ـ تحليل ودراسة ومراقبة اتجاهات الإنفاق العام .

٣ـ قياس كفاءة وفاعلية الإنفاق العام .

وقد أوضحت هذه الدراسة أن أولويات الإنفاق العام يجب أن توجه بشكل خاص نحو مجالات البحث والتطوير والاستثمار العام مع ضرورة توافر إرادة الإصلاح للدول الراغبة في إعادة هيكلة الإنفاق العام .

٤ ـ دراسة كريمان حمدي حسين، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، أولويات الإنفاق في جمهورية مصر العربية، وهذه الدراسة حاولت فيها الباحثة دراسة أثر كل من التعليم والصحة على عملية التنمية الاقتصادية في مصر ٢٠١٠م، وبالرغم من وجود علاقة قوية بين كل من التعليم والصحة والتنمية ، إلا أن هذه الدراسة لم تحدد الأولويات الإنفاقية في موازنات مصر خلال مدة الدراسة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م وأثر حجم الإنفاق المخصص لها على عملية التنمية، كما أنها لم تشتمل على دراسة مقارنة .

٥ ـ دراسة يسري طاحون: إستراتيجية الأولويات الشرعية في التنمية والإشباع، قدم فيها المؤلف رؤية لإستراتيجية جديدة للتنمية تقوم على تحديد أولويات مرحلية لعملية التنمية، يجب أن تصاحبها أولويات أخرى

في الإنفاق العام لدفع النشاط نحو تحقيق أهداف التنمية، ولقد أكدت هذه الدراسة على تقارب الأفكار السابقة مع وجهة الإنفاق العام في بعض الدول الغربية المتقدمة. غير أن هذه الدراسة لم تتعرض للتطبيق العملي لقياس الارتباط بين أولويات الإنفاق العام والتنمية .

٦ – دراسة Will Semmler, Alfred Geneiner and others :

Fiscal rotting policy expenditure composition and Growth:

وهي تبحث في العلاقة بين كل من معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وأوضحت هذه الدراسة أن الإنفاق العام يعزز ويقوي الدوال الوظيفية المدعمة والمعززة للإيرادات والدخول المستقبلية وذلك من خلال إستخدامها لنموذج لتحديد العلاقة بين كل من متوسط دخل الفرد (توزيع الدخل الوطني) والتغير في الإنفاق العام .

المبحث الأول : أهمية الإنفاق العام

هذا و ترجع أهمية الإنفاق الحكومي على الحاجات العامة إلى مجموعة من الأسباب أهمهاعدم قدرة القطاع الخاص على توفير هذه الحاجات العامة من ناحية ،عدم حيادية الدولة في تحقيق العدالة بين الأقاليم والقطاعات وما نتج عنه من سوء التوزيع الجغرافي والإقليمي للخدمات الاجتماعية مما يستدعي إنفاقا عاما لإعادة التوازن الاقليمي، ضرورة رفع إنفاق الطبقات الفقيرة علي السلع والخدمات لضرورات إقتصادية واجتماعية Spending on programs for the poor and needy[1]،علاوة علي ان اهمية الإنفاق العام تأتي لما يمثله من نسبة هامة من الناتج الوطني. إن الإنفاق العام يتمثل في كل ما يحقق مصلحة عامة لازمة لإستقرار الحياةوتيسير النشاط(stabilization policy).و تعرفه " موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية " بأنه يتمثل فيما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات الحكومية والمشروعات العامة على السلع والخدمات متضمنا الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة[1] ، وهذا يعني استخدام مبلغ من النقود لاشباع حاجة عامة ، وتقوم بهذا الانفاق هيئة عامة ،وهنا قديكون هذا الانفاق له مقابل من السلع والخدمات حيث يقابله بالطبع نشاطا انتاجيا ،او لا تحصل الحكومة عند القيام به علي مقابل وبالتالي لا يقابله نشاطا انتاجيا.ومن الواضح أن مفهوم الإنفاق العام يشتمل على ثلاث عناصر رئيسية مميزة للإنفاق العام :

اولها ان يكون القائم بالإنفاق العام هيئة او مؤسسة عامة(صدور النفقة عن هيئة عامة) فيقوم بالإنفاق العام من يمثل الأمة أو من ينوب عنها ، فلو أنفق الأفراد على المصلحة العامة مباشرة ، فإن هذا لا يدخل فى الإنفاق العام ، أما لو قام الأفراد بتسليم تبرعاتهم إلى الدولة وتم الإنفاق عن طريقها كان ذلك إنفاقاً عاماً،والثانية أن يكون الهدف او الغرض من الإنفاق هو إشباع حاجة عامة (الغرض من النفقة العامة) ، وثالثهما توافرالصفة النقدية لهذا الإنفاق (أي استخدام مبلغ من النقود).

- وهنا نجد أنه إذا كانت النفقة العامة هى استخدام الأموال عن طريق الدولة أو الوحدات التابعة لها لإشباع حاجة عامة ، سواء كانت هذه الحاجة حاضرة أو مقبلة ، مباشرة أو غير مباشرة ، وهى بهذا تشمل "كل ما يوجه من أموال لإشباع حاجات عامة موافق عليها من ممثلى الشعب فى البرلمان" ، وهذا التعريف من أدق

---

[1] Cardiff (p): poverty and inquality in Egypt "research in mhddle east economic :second annual volume ,press nov.1997 p240.

[1] عبد العزيز فهمي هيكل ،القاموس الاقتصادي ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،ص٦٨٥.

[2] Budget fonctionnel evolution depeuis 1979, lois de fenaces initiales , France,199.3-

التعريفات لأنه لا يغفل شرعية النفقة العامة ، مثل غيره من التعريفات التى يحددها بها البعض بأنها "مبلغ نقدى يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة" ، ولقد عرفها بعض المهتمين بالفكر المالى الإسلامى بأنها "مبلغ مقدر من المال داخل فى الذمة المالية للدولة ، يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه فى إشباع حاجة عامة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية" ، ومن خلال هذه المفاهيم فإننا نجد اتفاق مفهوم النفقة العامة فى الفكر الإسلامى مع مفهومها فى الفكر المالى الحديث ، إلا أنها تختلف فى أن أهدافها فى الإسلام يجب أن تكون مشروعةوفعال (L'efficacite et l'equite) ، أى أن تكون الحاجة العامة معتبرة شرعاً ، أما فى الفكر المالى الحديث فقد يشمل الإنفاق على ما يخالف الشريعة الإسلامية أو غيرها من شرائع الأديان الأخرى ، ليصبح الاختلاف بين الفكر المالى الحديث والفكر الإسلامى فى ثلاثة نقاط أساسية ، شرعية النفقة ، ومقدارها وأولوية الإنفاق ومجاله ، حيث أن هناك من الدول ممن لا تتقيد بشرعية النفقة من حيث وسيلة تمويلها والهدف منها ، فهناك من النفقات ما يمول بضرائب على الخمور والملاهى الليلية ، ومنها ما يمول بفوائد ربوية أو من المصادرات والتأميم للمال الخاص دون عوض عادل ، كما أن هناك من لا يكون هدفه مشروع ، كتلك المعونات التى تقدمها فرنسا للإسكان الخاص بالأسر ، ولا تفرق فى إعطائها بين الأزواج أو أولئك الذين يعاشرون النساء دون زواج ، كما أنها تعطى للمرأة التى تنجب طفل غير معلوم الأب ، أضعاف ما يأخذه الطفل الشرعى الذى له أب معلوم (٨٥٠ :٤٠٠٠) فرنك لمدة معينة ، كمعونة شهرية من الدولة وهذه نفقات عامة موجهة لتشجيع الفساد والزنا يرفضها الإسلام ، وإن كان سبق فى إقرارها للأسر المسلمة التى تتبع الشريعة فى معيشتها [٢]

– ومن الجدير بالذكر ان التاريخ الإسلامى قد عرف بجانب الإنفاق الذى تقوم به الدولة مباشرة ، نوع آخر من الإنفاق تقوم به الدولة عن طريق الصالحين من أبنائها ، الذين يقومون بإنفاق هذه الأموال على المستحقين من الفقراء والمساكين ، كما فعل المهدى حينما وفد عليه الحسين بن على بن الحسن ، فأعطاه أربعين ألف دينار فرقها كلها فى بغداد والكوفة[١].

- أن تحديد نسبة أو حجم ما للنفقات العامة ليناسب دولة معينة قد لا يصلح لدولة أخرى بحكم الاختلاف فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والفلسفة السياسية لكل منها، فضلا عن عدم صلاحية ذلك للدولة ذاتها بين فترة وفترة أخرى، لهذا يصبح من الضرورى الإقرار بأن حجم النفقات العامة فى دولة معينة أو فترة زمنية معينة تحكمه مجموعة كبيرة من العوامل ،ولذلك حرصت الدول المتقدمة علي ان تعطي الموازنة العامة مرونة لمواجهة مختلف الظروف عن طريق تكوين مخصصات الطوارىء تستخدم عند الحاجة الي نفقات استثنائية وزيادة الانفاق العام علي مجالات معينة وفي حالات محددة ،فالاعتمادات كانت تتزايد وتنخفض وفقاً لحالات

---

[١] الريس ،محمد ضياء ،الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ،دار الأنصار ،عابدين،طبعة رابعة ،١٩٧٧م، الماوردي ،ابو الحسن علي محمد ،الاحكام السلطانية،مكتبة مصطفي البابي الحلبي ،القاهرة ،الطبعة الاولي ـ١٩٦٠.

الرخاء ، والشدة في الدولة الإسلامية، وتسلك نفس الاتجاه فى الدول المعاصرة ، ففى أوقات النمو والازدهار وصل راتب الوزير الجراح إلى خمسة آلاف دينار فى الشهر الواحد ، بينما فى أوقات الشدة والأزمات المالية كانت الاعتمادات تتكمش فى الموازنة ، ويكون أكثرها تأثرا بذلك هى تلك الخاصة بالأعمال الاستثمارية، لإنه اذا تركت الامور دون ضخ اضافي للنفقات في بعض الظروف قد يؤدي الي تراجع معدلات النمو للنشاط او تقلل من اشباع حاجات الافراد او تقلل من رفاهيتهم ، كحالات الزلازل والبراكين والاعاصير والاوبئة التي تصيب البشر او قطعان الماشية او المحاصيل الزراعية واطلق عليها صناديق الطوارىء (les fonds des concours) وهي ملحقة بالموازنة العامة) (budgets annexes خروجا علي مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة بل أن سياسة التوجيه النابعة من نظام اقتصادى معين تختلف باختلاف المجتمعات التى تطبقها ، فتلك المطبقة فى المجتمعات الرأسمالية فى منطقة غرب أوروبا تختلف عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية .ففى أوروبا يميل المجتمع الى اتباع اجراءات اقتصادية مباشرة وتدخل فى النشاط الاقتصادى وممارسة رقابة أكثر على القطاع الخاص ،أما فى الولايات المتحدة فإنه حتى المرافق العامة تدخل فى نطاق الملكية الفردية ،مع ان كل هذا لا ينفى وجود اتفاق بينهما فى سياسات كثيرة مثل تقديم الاعانات للزراعة والنقل الجوى ومقاومة الاحتكار[٢].

ولم يكن الأمر بالنسبة لموازنة النشاط المالى فى الدولة الإسلامية يتم بالشكل المتعارف عليهالآن من حصر الخدمات المطلوبة وغيرها من الحاجات العامة ، ثم تقدير النفقات اللازمة لتغطيتها ، وبعد ذلك يتم البحث فى تدبير الموارد اللازمة لها ، وإنما جاء الفكر الإسلامى بمفهوم مغاير ، وهو تجميع الإيرادات العامة أولاً من مصادرها ثم تنفق فى مصارفها المحددة بالنص ، وفيما يرى أولى الأمر بعد ذلك ، ويقول أبو يوسف موضحاً هذا الأمر "فإذا جمعت إليه (يقصد أموال الزكاة) أمرته فيها بما أمر الله جل ثناؤه فأنفذه" [٣]وعلى الرغم من هذا فإن حجم الإنفاق كان مرتبطاً باحتياجات الدولة ، فالإيراد وإن كان محدد بداية وسابقاً للإنفاق فى الإسلام ، فإنه يحدد مدى التوسع فى حجم الإنفاق لعدم وجود فكرة تكوين احتياطى فى الإسلام فى حالة زيادة الموارد ، كما أنه يلزم التوسع فى الإيراد إذا لم يكن كافياً لتغطية الاحتياجات اللازمة للمجتمع ، فالإيراد يحدد مستوى الإنفاق والأخير يحدد حجم معين للإيراد لا يقل عنه ، ليسبق الفكر المالى الإسلامى بهذا الشكل فى توضيح مفهوم الموازنة المتحركة كأحد إفرازات الفكر المالى الحديث.ولا شك أن ذلك كله له مردود إيجابي ينعكس على سلوك الأفراد فى الإنفاق الخاص بهم فلا شك إن إشباع الحاجات العامة التي تزيد من رفاهية المجتمع تتم من خلال إنفاق جارى واستثماري ، والعديد من الدول النامية ومنها مصر تتميز بارتفاع حجم نفقاتها الجارية على حساب نفقاتها الاستثمارية ،لذلك يجب الحرص علي توازن ما بين الانفاق الجاري والاستثماري [١].

---

[٢] Statistique de base de la communaute , Comparison avec cetrains pays europeans luxemBourg: office des publications officielly des comunauite ,uropeenes , Eurostat,1993.

[٣] ابو يوسف ،يعقوب بن إبراهيم ،كتاب الخراج ،دار المعارف للطباعة والنشر ،لبنان.

[١] Budget of the united states government .Fiscal year 1995 Documents, us government prunting office, Washington, D.c.

المبحث الثاني : الموازنة العامة كأداة من أدوات التوجيه المالى

ودور الموازنة العامة فى التوجيه كأداة هامة للسياسة المالية والاقتصادية قد تطور مع تطور الفكر المالى منذ النظرية التقليدية للمالية العامة ، والتى أعطت للدولة دور محدود وحيادى فى النواحى الاقتصادية ، ثم جاءت النظرية الحديثة ليتسع نطاق الدور الذى تلعبه الموازنة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، لتصبح الموازنة أداة تمكن الدولة من ذلك ، ويتغير الدور الذى تؤديه الدولة عن طريق الموازنة بازدياد نشاطها ، حيث أن نمو تيارات الإيرادات والنفقات العامة أصبح ملحوظا ولتحتل مكاناً هاماً فى تيارات الدخل والإنفاق الوطنيين ، بما يمكنها من إحداث آثار كبيرة عليهما ، حيث أصبحت الموازنة أداة هامة من أدوات التوجيه الاقتصادى لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية عن طريق توجيه عمليات الإنفاق العام والإيرادات العامة ، وقد كانت الموازنة العامة فى الإسلام أيضا تهدف إلى تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل ، علاوة على تحقيق التنمية ، وهى بهذا تلتقى مع الدور الذى تؤديه الموازنة فى العصر الحديث.وهناك محاولات قام بها عمر بن مطرف كاتب ديوان الرشيد لعمل مثل هذه الموازنات وبين انها "ما يحمل الي بيت المال بالحضرة من جميع النواحي " كما كانت هناك قائمة الجهشياري ،كما وجدت تقديرات دقيقه للنفقات العامة وبصورة يومية في عهد الخليفة المعتضد بالله.ولقد أصبح الدور الاقتصادى للموازنة دوراً متزايداً ، سواء فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لقيام العملية الإنتاجية ، وايضا القيام بعمليات الإنتاج فى المشروعات التى تملكها الدولة ، حيث يكون تدخل الدولة في هذا المجال بنشاطها الإنتاجى والتجارى لتحقيق سيادة مستوىسعرى عادل ، ومنافسة كل من يحاول الاحتكار أو التأثير على قوى العرض والطلب بأى صورة [٢]، كما أن تنفيذ وتمويل الاستثمارات الضخمة للحكومة عادة ما يهدف إلى التأثير على الطلب الكلى الفعال وخلق طاقات إنتاجية جديدة تتيح العديد من فرص العمل ، أيضاً تستخدم عمليات الإنفاق والجباية فى توجيه النشاط الفردى داخل مختلف فروع النشاط ، فضلاً عن قيام الدولة بالتأثير على كمية النقود المتداولة فى حالة جباية الضرائب أو استخدام القروض العامة ،كما أن اختيار الدولة لطريقة تمويل الإنفاق (comment finance ..? Ou Qui Paié qoui?) إنما يؤثر على نمط توزيع الدخل ، لتتعدد بذلك قدرات الموازنة فى إحداث آثار توزيعية على الدخل القومىبعمليات الجباية والإنفاق التى تحتوى عليها. لتقوم بدورها فى إعادة توزيع الدخل الوطني (القومى) la redistribution du revenu بين مختلف الفئات الاجتماعية[١]وذلك لتوضيح الاجابة علي سؤال (POURQUOI FAIRE?) ، ويوضح لنا إبن خلدون ذلك الارتباط بين النشاط المالى للدولة وحالة الاقتصادالقومى ومستوى النشاط الاقتصادى للأفراد بقوله "كثرة الأعمال سبب

---

[٢] محمد مهدى الأصفى – النظامالمالي وتداول الثروة في الاسلام –دراسة موجزة للتخطيط الاسلامي في تنظيم سير المال وتداول الثروة داخل جهاز الدولة وفي مجال الانتاج والتوزيع –المكتبة الاسلامية الكبري،١٩٧٣،بيروت، ص١٧.

[١] وذلك لتحقيق اهداف العدالة والكفاءة (Les objectivfes d, efficacite et d,equite : انظر LE Financement des depences bupliques en France ,2005.، د.يوسف ابراهيم يوسف استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام –الاتحاد الدولى للبنوك السلامية ١٩٨١ /١٤٠١ هص٣٢٢.

للثروة بما يفضل عنها بعد الوفاء بالضروريات فى حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته ، فيعود على الناس كسباً يتأثلونه ،وويزداد الرزق والكسب ... فيتزايد الرفه لذلك ، وتتسع الأحوال ويجئ الترف والغنى ، وتكثر الجباية

صورة مبسطة للميزانية العامة فى الدولة الإسلامية

الإيرادات	الإنفاق (الاستخدامات)
١ – الإيرادات من الملكية العامة – خراج – وقف – إيرادات – ممتلكات الدولة + (فائض القطاع العام)	أ – نفقات راتبه أو عادية :
٢ – ضريبة مقابل الزكاة (الجزية).	١ – أجور ومرتبات.
٣ – الضرائب الجمركية (العشور).	٢ – مشتريات من السلع والخدمات.
٤ – خمس الغنائم والركاز والمعادن المستخرج من البحر.	٣ – سائر ما يتطلبه تحقيق المصالح المتكررة للمجتمع. (مثل عمارة الأرض وبناء القناطر والجسور وحفر الترع وإصلاح الأنهار).
٥ – الهبات واللقطات وسائر الأموال التى لا مالك لها.	ب – نفقات حادثة (غير عادية)
٦ – الضرائب التى تتطلبها مصلحة المسلمين فوق الإيرادات السابقة (التوظيف).	وهى نفقات توجد عام وتختفى فى عام آخر مثل :
	١ – نفقات إدارة الحرب عند حدوثها.
	٢ – نفقات تعمير ما خربته الحرب.
	٣ – مواجهة الكوارث التى تصيب المجتمع.
	٤ – تخفيف النكبات التى تلحق بالمجتمعات الأخرى.
	٥ – التحويلات إلى ميزانية الضمان الاجتماعى والدعوة إلى الله.

صورة مبسطة للميزانية الخاصة بالضمان الاجتماعى والدعوة إلى الله

الإيرادات	الإنفاق (الاستخدامات)
١ – الزكاة.	١ – نفقات تحقيق الضمان الاجتماعى.
٢ – خمس الغنائم.	٢ – نفقات القيام بواجب الدعوة إلى الله.
٣ – التحويلات من الميزانية العامة للدولة.	

للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها ويشمخ سلطانها ، وتتفنن فى اتخاذ المعاقل والحصون واختطاط المدن ، وتشييد الأمصار"[1].

غير ان دخول الدولة للنشاط وتنفيذها لمشروعات (Investissements exectutes par l'etat) وإن كان وفقا للنظرية التقليدية الاقتصادى هو عمل استثنائى حينما تقوم به ، ويجب ألا تؤثر بنشاطها على هذا النشاط الفردى ، أى حيادية الإنفاق العام Neutralite des depenses publiques ، وهذا يستدعى أن تدخل الدولة فى هذا النشاط مثلها مثل وحدات القطاع الخاص ، فتغطى إيرادات المشروعات نفقاتها سواء

[1] ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد ،مقدمة بن خلدون ،الدار التونسية للنشر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،١٩٨٤ــ المقدمه ــ مرجع سابق ــص ٣٣٢، ٣٣٤.

الخاصة بإقامتها أو استغلالها ، وهذا ما يعرف بالربحية المباشرة ، ومع أن الكثير من الاقتصاديين قد انتقدوا هذه النظرية لإغفالها تلك الربحية الغير مباشرة التى تعود على الاقتصاد القومى نتيجة الإنفاق العام ، وتعمل على زيادة الدخل القومى ، لأن الإنفاق العام يؤثر على كل من نفقة إنتاج المشروعات عن طريق الخدمات التى تؤديها الدولة ، والطلب العام الذى يشكله هذا الإنفاق ، وأيضاً زيادة الموارد العامة للخزانة نتيجة لذلك ، فهناك ربح غير مباشر للمشروع العام الذى قد لا يحقق أرباحاً مباشرة. والنظرية التقليدية للمالية العامة لم تغفل هذه العائدات الغير مباشرة ، ولكنها فرقت بين الإعانات التى تدفع للأفراد والهيئات والمشروعات التى تتميز بأنها لا تدر دخل مباشر نتيجة للإنفاق عليها من قبل الدولة ، مثل الإنفاق على التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأساسية ، مع أنها تحقق دخل غير مباشر نتيجة تأثيرها على الاقتصاد القومى والدخل ، كما أنها أيضاً قد تأتى ببعض الدخل المباشر إذا قدمت هذه الخدمات بأسعار مدعمة أو متفاوتة للأفراد. أما الإنفاق على المشروعات العامة الإنتاجية ، فأنصار هذه النظرية لا يتهاونون فى أنها يجب أن تأتى بدخل يفوق الإنفاق.وأيضا يلتقى المفهوم الإسلامى كذلك مع ما تقوم به عمليات الإنفاق فى الموازنة العامة من سياسة مضادة للدورات Counter-Cyclical فتقليل الإيراد العام مع زيادة الإنفاق خلال فترة الانكماش يعمل على رفع مستوي النشاط الاقتصادى [٢] ، لذلك فهى أداة لعلاج ما يحدث للنشاط الاقتصادى من أزمات عن طريق التحكم فى عمليات الجباية والإنفاق لعلاج الاتجاهات التضخمية والانكماشية التى تعترى هذا النشاط فتكون الموازنة بذلك وسيلة لإعادة التوازن إليه مرة أخرى.

والموازنة استخدمت أيضاً كأداة لتحفز الأفراد على زيادة النشاط الاقتصادى والتوسع فيه ، لكى يصبحوا قادرين على تقديم المال اللازم للقيام بالمصالح العامةعن طريق تفضيل أولئك الذين يتحملون أعباء أكثر من النفقات العامة ، فابن تيمية أفتى بأن الغنى أفضل من الفقير لأن الأخير ينشأ حقوقاً ، أما الأول فإنه ينشأ واجبات ، والمعطى أفضل من الآخذ "اليد العليا خير من اليد السفلى".

وعمليات الموازنة العامة تستطيع أن تؤثر على المدخرات الاختيارية والإجبارية ، والتى تتوقف على ما تقوم به الدولة من عمليات تهدف بها إلى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، ومقادير الموارد المتجمعة من نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية والنظم الأخرى ، كذلك ما تموله مواردها من نظم للتكافل والضمان الاجتماعى ، وما تحققه الدولة من مدخرات نتيجة الفائض الذى توفره من إيراداتها الجارية بترشيد مصروفاتها الجارية الدورية ، وهى كلها عمليات لا تجد معارضة في الفكر الإسلامي إلا ما يخالف منها القواعد الشرعية أو يتعارض مع نصوصها الصريحة.

ولقد كانت مصروفات الدولة الاسلامية توضح أنها كانت حريصة على خفض حجم الإنفاق العام حيث كان العمل فى بداية الدولة وجزء من الخلافة الراشدة لايشكل مدفوعات ثابتة ، وكان العمال يؤجرون من نتاج عملهم كالعاملون على الزكاة ، والمقاتلون الذين لهم نصيب من الغنائم ، وكان الجميع يعود إلى عمله المعتاد بعد انتهاء هذه الأعمال دون تحمل خزانة الدولة بأعباء ثابتة ، كما كان الجانب الروحى العقائدى يطغى على الجانب المادى فقد كان أبو بكر الصديق يقوم بأعمال بيت المال وذلك لعدم وجود كثرة من المال تستدعى قيام غيره بذلك ، ولأنه لم يكن يبقى شيئاً من المال يبيت عنده دون توزيعه على الناس [٣] ، فكان ينفق جميع ما فيه على المسلمين فلا يبقى شيئا ،فالفكر الإسلامي ومنذ البداية حرص علي عدم إحداث وظائف لا ضرورة لها Le gespillage bureaucratic civiles،وترشيد الإنفاق العام يتم عن طريق أسلوب علمي[١] ، وذلك بقيام هذا الإنفاق على أساس من الدراسات والإحصاءات السابقة التى تجرى على مستحقى هذا الإنفاق قبل دفعه إليهم ، لتوجيهه إلى من يستحقه بالقدر المناسب ، ومنعه عن غير المستحق.فقد قام الإنفاق العام على الأساس السابق من الإحصاءات السليمة للأفراد وأوضاعهم ، مع زيادة الأموال المخصصة للإنفاق العام ،ولقد ظهر الترشيد القائم على التجربة العملية فيما قام به عمر بن الخطاب من تجربة عملية لمعرفة احتياجات الفرد من الخبز فى الشهر ، عن طريق معرفة ما يأكله ستون فرد ، حيث أمر بجريب فخبز وجمع عليه ثلاثين مسكيناً وفعل

---

[٢] Jean G.leonard , le financement des depenses publiques en France , presses universitaires de lyon , p.2.2003.

[٣] الماوردي ،ابو الحسن علي محمد ،الاحكام السلطانية،مكتبة مصطفي البابي الحلبي ،القاهرة ،الطبعة الاولي -١٩٦٠. ص١٩٢

---

[١] Torstein, P., and Tapeline, G. (1999). "Political Economics and Public Finance", Cambridge: National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 7097.

بالعشى مثله ، وبناء على هذا فرض للمسلم جريبين فى الشهر.ويقول الإمام النورى فى ذلك "ينبغى للإمام والساعى وكل من يفوض إليه أمر الصدقات ، أن يعنى بضبط المستحقين ، ومعرفة أعدادهم ، ومقدار حاجاتهم ، بحيث يقع الفراغ من جميع الصدقات ، بعد معرفتهم أو معها ليستعمل حقوقهم وليأمن من هلاك المال عنده" وفى هذا حث على سرعة الاستجابة لاحتياجات الأفراد بحيث تتم بأقصى سرعة بعد معرفة هذه الحاجات.وعدم الاسراف كمبدأ نراه في تحذير الإمام على لواليه على مصر "كل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنك عنه بطر" [٢]، موجهاً إياه بتوفير المال اللازم للإنفاق على كافة مجالات النشاط ولاشك ان هذا كله يعظم العائد من الانفاق العام .

وتقوم الموازنة كذلك بدور هام فى المساهمة فى عمليات التخطيط ، بهدف تحقيق التنمية وفقاً لبرامج مرسومة يتم ترجمتها مالياً فى اعتمادات الموازنة التى تعتبر ترجمة مالية لجزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال سنة مقبلة (Plan financier) ، وطبقاً لقاعدة السنوية هذه La Régle de l'annualité) تعد الموازنة لفترة زمنية تصل إلى سنة عادة (la loi de finances est etablie chaque annee pour un an) وهذا متبع فى فرنسا منذ ١٨١٧م ، لتغطى هذه الفترة جميع الظروف الموسمية التى تؤثر فى تغير الإيرادات والنفقات العامة ، وقد تبدأ السنة المالية للدولة مع السنة الميلادية أو تتداخل معها كما سبق وذكرنا ، وقد استدعى الخروج على هذه القاعدة ظهور تلك الاستثمارات الضخمة والمرحلية التى تمثل مشروعات يستغرق تنفيذها أكثر من سنة (l'installation depasse les limites annuelles) ، ويتم تنفيذها على مراحل ويكون الهدف منها زيادة حجم الطلب الكلى الفعال للخروج من الأزمات الكسادية ، أو زيادة الطاقة الإنتاجية للارتفاع بمعدل النمو ، من خلال تنفيذ برامج طويلة الأجل للتكوين الرأسمالى ، ويكون اعتماد هذه البرامج مرة واحدة ، حيث لا تلحقها الأجازة البرلمانية إلا مرة واحدة ، والفكر الإسلامى أخذ بقاعدة السنوية "إن عدة الشهور عند الله أثنا عشر شهراً فى كتاب الله" ،ففى الولايات المتحدة تبدأ السنة فى أكتوبر وفى بريطانيا والسويد واستراليا أول إبريل وفى فرنسا تبدأ أول يناير لكى تتطابق السنة المالية مع السنة المدنية (coincidence entre l'annee civil et l'exercice budgetaire) ،،

وفى هذا المجال فالنظام المالى الإسلامى يقف فى مكان وسط بين النظم المالية فى العالم بمعناها التقليدى وتلك التى تصب فى خطة ، فالميزانية فى الإسلام تشتمل على مجموعة من الموازنات الفرعية المستقلة التى تعتبر كلاً منها ترجمة لخطة قائمة بذاتها فى ميادين عامة ، والتخطيط المالى الذي تواجد فى المنهج والتطبيق الإسلامى ليس بالتخطيط العام الذى يشمل جميع ميادين النشاط ، بل تحتوى الموازنة على خطط جزئية فى بعض الميادين ، تاركة الميادين الأخرى للنشاط الخاص ، فهى تحوى برامج ليست لها صفة الخطة بمعناها الكامل.

<u>الرقابة المالية</u> :[٣](Le Controle financier)والموازنة العامة كذلك هى آداة رقابية وأيضا آداة سياسية واجتماعيةpermettre un controle efficace du parlement sur le government ، لكونها اداة لمراقبة البرلمان للحكومة ، و يحصل بها القادة والحكام على تأييد الأمة فى مواجهة الأزمات وهى مجال هام لتحقيق العدالة وترشيد القرار عن طريق إتاحة الفرصة لرقابة الأمة ممثلة فى علمائها للأعمال المالية التى تتضمنها ، فالموازنة هى عمل يجب أن يقوم بدور هام فى تحقيق العدالة عند تحميل الأعباء المالية للأفراد فى المجتمع الإسلامى ، والتاريخ الإسلامى يدلنا على ذلك ، فقد حدث أيام ولاية "يوسف بن تاشفين" أمير المؤمنين على الأندلس ، أن إحتاج إلى مال لتجهيز الجيوش والوقوف فى وجه الأعداء ، ولم

---

[٢] الرضي ،الشريف ،نهج البلاغة ،شرح الشيخ محمد عبده،دار المعرفة ،بيروت ،دار الشعب ،الجزء الثاني – القاهرة.

[٣] Le controle fiscal , un outil efficace contre la fraude , les Notes Bleues No . 564 – 6- Fiscalite , 28-10 – au 3 – 11 – 1991 .

يكن عنده فى بيت المال مالٌ يسد نفقاتها ، فجمع العلماء والقضاه وكان بينهم القاضى "أبو الوليد الباجى" وسألهم فى ذلك ، فأفتوه بالإجماع بأن له أن يأخذ من أموال المسلمين ما يفى بتلك الحاجات ، فأرسل إلى المدن بهذه الفتوى ليطلب من المسلمين أموالاً لإعانته ، ووصل كتابه إلى أهل "المرية" وكان قاضيها "أبا عبد الله بن الفراء" فكتب إلى أمير المسلمين قائلاً "ما ذكره أمير المسلمين فى كتابه من أن أبا الوليد الباجى وجميع القضاه والفقهاء فى الأندلس ، أفتوا بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إقتضاها (أى الأموال) وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعه فى قبره ، ولا يشك فى عدله ، فإن كان الفقهاء والقضاه أنزلوك بمنزلته فى العدل ، فالله سائلهم عن تقلدهم فيك ، وما اقتضاه عمر حتى دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحلف أنه ليس عنده درهم واحد فى بيت مال المسلمين ينفقه عليهم ، فلتدخل المسجد الجامع هناك بحضرة أهل العلم ، وتحلف أن ليس عندك درهم واحد ، ولا فى بيت مال المسلمين وحينئذ يستوجب ذلك".[1]

كماعرفت الدولة الإسلامية كذلك استخدام الرقابة كأداه لترشيد الإنفاق العام كما عرفتها بعد ذلك النظم الاخري، سواء تلك الرقابة المباشرة من الخلفاء أو الرقابة الخاصة بأعمال المحاسبة والقيد نوضحها فيما يلى :

أ - كان الخليفة المنصور من الرجال الذين أتقنوا عمليات الرقابة والترشيد فكان "متيقظاً حازماً ، مباشراً للأمور بنفسه ، قوى الشخصية ، قادراً ، فكان يجمع بين القوة والحزم والتشاور ، بل كان عماله لشدة محاسبته لهم لا يزالون على وجل منه وخوف" ، ومن ضمن ما كان يقوم به من أعمال لترشيد الإنفاق ما نوضح بعضه فيما يلي[2] :

١ - كان يقوم بمحاسبة عماله حساباً دقيقاً ، فيذكر لنا الطبرى ، أنه قام بمراجعة أجر أحد عماله وكان خمسة دراهم حتى أنقصه إلى أربعة دراهم فقط.

٢ - ما فعله مع إبنه المهدى ، حينما علم أنه أعطى شاعراً مدحه ٢٠ ألف درهم ، فعزله واستردها من الشاعر وأعطاه منها أربعة آلاف درهم فقط.

٣ - كان يمر فى قصره ليتعرف على وجه الإسراف ، ويأمر بإطفاء القناديل المضاءة صباحاً ، ويقول فى ذلك "يذهب ضياعة ولا وجه للتضييع فى شئ وإن قل" ، وكان يتحرى عن مصير ما يفضل من الطعام على موائده ، ويتأكد من ذهابه إلى الخدم والعمال ليأكلوا أو توزيعه على المساكين والفقراء ، ويقول "هذا لم يكن يضيع منه شئ" ، فهنا لا إسراف ولا تبديد للموارد حتى وإن كانت "زيت القنديل وفضول الطعام".

٤ -قام بمراجعة حسابات كاتبه الذى يتولى العمل فى الأموال لديه ، فأثبت أنه مدين بستة آلاف درهم مما فى عهدته وهذا بمثابة نوع من الجرد المفاجئ للخزانة بمفهوم العصر ، فأمر بالقبض عليه وحبسه فى القصر حتى أداها.

ب-وكان يتبع فى ضبط المصروفات من بيت المال منتهى الدقة ، فكان يتم التسجيل فى سجلات خاصة من واقع كل ما يصل من أوامر صرف ، بحيث يتم القيد من واقع مستندات الصرف ، ويقوم المختص بمراجعة هذه الأوامر على المعتاد صرفه من قبل (أى مراعاة عدم تجاوز البند فى الإنفاق) ، ثم يخصم أو يزيد ما تم صرفه من كل نوع من أنواع المصروفات فى السجل الخاص بها ، ويراعى تسهيل الصرف من أقرب جهه لمن

---

[1] عبد الله ناصح علوان – التكافل الاجتماعى فى الاسلام -دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع -حلب- طبعة ٤ -١٩٨٣ م/ ١٤٠٣ هـ.

[2] الخضري ،محمد، إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء ،دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ،١٣١٦ هجرية،إبن جعفر ،قدامة،الخراج وصيغة الكتابة ،المنزلة الخامسة ،الباب الثامن ،محفوظ بدار الكتب.

يتسلم المصروفات ، أو تلك الجهة التى اعتاد صاحب الحق الصرف منها ، وبعد ذلك تجمع البنود المتشابهة من الإنفاق ، وكان الصرف يتم بعد التأكد ممن له الحق والمثبت اسمه فى السجلات وبعد توقيعه أمام المبلغ المصروف له ، ويصف تلك العملية النويرى بقوله "ويبسط جريدة على ما يصل إليه من الاستدعاءات والوصولات من الجهات ، وأسماء أرباب الاستحقاقات والجامكيات والرواتب والصلات ، وما هو مقرر لكل منهم فى كل شهر بمقتضى توقيعاتهم أو ما شهدت به الاستمارات القديمة المخلدة فى بيت المال ، ويشطب (أى يتم قيده) قبباله كل إسم ما صرف له على مقتضى عادته ، إما نقداً من بيت المال أو حوالة تفرع على جهة تكون مقررة له فى توقيعه ، ويوصل إلى تلك الجهة ما فرعه إليها ... ويورد جميع ذلك فى تعليق المياومة .." فهنا نرى وجود دفتر لليومية العامة يتم القيد فيها من واقع المستند ، ثم ترحل المصروفات المتشابهة إلى دفتر أو استمارات الأستاذ ، ويتم مراجعة ما تحمله المستندات على الأصول للمقارنة ومعرفة الاختلافات ، والتأكد من اسم صاحب الإنفاق إلى غير ذلك ما يتبع فى عمليات المحاسبة والمراجعة الداخلية فى العصر الحديث.

ويمنع الإسلام أن يستفيد أحد من الإنفاق العام دون وجه حق ، أو لتحقيق مصلحة خاصة دون سائر المسلمين باستغلال نفوذ أو نحوه ، ونسوق المثالين التاليين لتأكيد هذا المبدأ فى ترشيد الإنفاق العام :

يروى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فيقول : "إشتريت إبلاً فى الحمى ، فلما سمنت قدمت بها ، فدخل عمر السوق فرأى إبلاً سماناً فقال : لمن هذه ؟ فقيل : لعبد الله بن عمر ، فأرسل إليه فحضر ، فقال له : ما هذه الإبل ؟ قال : إبل إشتريتها وبعثت بها إلى الحمى (أراضى الدولة التى خصصتها لفقراء المسلمين) أبتغى ما يبتغى المسلمون فقال : حين عرف الناس أنها إبل إبن أمير المسلمين لابد أنهم قالوا : إرعوا إبل ابن أمير المؤمنين ، إسقوا إبل ابن أمير المؤمنين ! يا عبد الله بن عمر : إغد على رأس مالك وأجعل باقيه فى بيت مال المسلمين" ، فما بالنا لوقارنا هذا العمل مع ما ينتهب اليوم من أموال عامة ، وما أطلقوه من أيدى الأقارب والأبناء ليعيثوا فى الأرض فساداً ، كذلك يدل على هذا المبدأ ، ما روى عن ما فعلته زوجة عمر بن الخطاب ، حينما قدم بريد ملك الروم على عمر بن الخطاب ، فإستقرضت إمرأة عمر ديناراً ، فإشترت به عطراً وجعلته فى قوارير ، وبعثت به مع البريد إلى إمرأة ملك الروم ، فلما أتاها فرغت القوارير وملأتهن جواهر ، وقالت للرسول ، إذهب به إلى امرأة عمر ، فلما أتاها فرغتهن على البساط ، فدخل عمر فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فأخذ عمر الجوهر فباعها ، ودفع إلى إمرأته ديناراً ، وجعل ما بقى من ذلك فى بيت مال المسلمين" وذلك لأن إمرأته استخدمت بريد الدولة فى شئونها الخاصة واستفادت من كونها إمرأة أمير المؤمنين !.[1]

<u>الموازنة والتنمية</u> : والإنفاق انما جعل للعمار والتنمية فلا يجب ان تحبس النفقة متي وجد لها مصرف ،لزيادة رفاهية الافراد الذين هم الإحتياطي الحقيقي للأمة،والإسلام ومن منطلق محاربته لكنز الأموال على مستوى الدولة والأفراد ، أكد علي ان الأموال لا يجب تعطيلها عامة كانت أو خاصة ، وخطورة كنز الأموال العامة أشد من كنز الأموال الخاصة ، لأن سلوك الحكومة فى الإنفاق العام يؤثر على سلوك الأفراد فى الإنفاق الخاص ، الذى يكون تابعاً للإنفاق الأول وبصورة أكثر قوة ، فإنفاق الحكومة يشكل طلب على إنتاج القطاع الخاص وبالتالى يؤثر على نشاطه ، ومن ناحية أخرى فإنه الإنفاق العام الذى يوجه للعمارة وإصلاح المرافق وغيرها ييسر مزاولة النشاط الخاص ، علاوة على ما يستشعره الأفراد من توقعات بناء على سلوك الدولة ، والطاهر بن حسين يوصى إبنه والى المأمون على الشام ومصر وما بينهما قائلاً : "أعلم أن الأموال إذا اكتنزت وأدخرت فى الخزائن لا تنمو ، وإذا كانت فى الرعية وإعطاء حقوقهم ، وكف الأذية عنهم نمت وزكت ، وصلحت بهم العامة وترتبت بها الولاية ، وطاب بها الزمان ، واعتقد فيها العز والمنفعة، فليكن كنز خزانتك تفريق الأموال فى عمارة الإسلام وأهله ، ووفر منه على أولياء أمير المؤمنين قبلك حقوقهم ، وأوف من ذلك حصصهم ، وتعهد ما يصلح أمورهم ومعاشهم ، فإنك إذا فعلت ذلك فزت بالنعمة لك ، وأستوجبت المزيد من الله تعالى ، وكنت بذلك على جباية أموال رعيتك وخراجك أقدر ..."أليس هذا هو ما يدرس تحت عنوان مضاعف الإنفاق العام في كافة الجامعات والمعاهد[2].

---

[1] ابن سلام ،ابو عبيد القاسم ،كتاب الاموال، مكتبة الكليات الازهرية،القاهرة ،١٩٧٥-١٣٧٥ ،ابن طباطبا،الفخري في الاحكام السلطانية والممالك الاسلامية ،دار ،صادر ،بيروت،١٩٦٦.

[2] حمزة الجميعى،الدموهى – الإقتصادفى الإسلام – دارالأنصار – القاهرة ١٩٧٩ – ص ١٥٨،١٢.

التنمية وشمولية والإنفاق العام فى الدولة الإسلامية يشمل جميع مواطنى الدولة مسلمين وغيرهم [1]، وبهذا تسود العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وتضمن الدولة استجابة الجميع وتعاونهم للنهوض بمجتمعهم ، بل إن عمر بن الخطاب حينما نظم الديوان الذى يتم بموجبه صرف العطاء للمسلمين ليشمل كل الأفراد فى كافة أقاليم الدولة الإسلامية Les depenses des services sociaux، لتتوافر ضمانات التكافل الاجتماعى والتأمين ضد مخاطر البطالة والعجز والوفاة، وامتد ليشمل ربط العطاء للمحتاجين من أهل الذمة وغيرهم ، ليأخذ كل حقه من العطاء العينى والنقدى فى كافة أقاليم الدولة ، بل إن الإنفاق العام فى الدولة الإسلامية يمتد ليشمل المقيمين داخلها ، وأولئك المتواجدين فى الدول الأخرى من غير المسلمين لقوله تعالى : "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين" ، ليأتى الفكر الإسلامى مشيراً إلى المساعدات أو المعونات الدولية للدول الفقيرة ، وتلك التي تعرضت لازمات او كوارث.وهذا كله يعمل على تقبل الأفراد للضرائب المفروضة عليهم ، فهناك علاقة بين عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية "le nombre de deneiciaires de l'aide sociale" ودرجة الالتزام القومى.

العدالة الرباعية والانفاق العام [2]:ودائماً كان الاعتدال فى أعمال الموازنة العامة المالية متلازماً مع إتباع المنهج الإسلامى من قبل الدولة ، حيث تستقر الأوضاع وينتشر العدل ، والعكس يحدث فى البعد عن المنهج حيث يعوج أمرها وتختل موازينها وتزيد الأعباء الملقاة على عاتق الأفراد فيها ، فيعم عليهم الإرهاق والظلم حتى صدق من قال "إن ميزانية الدولة مرآة لعدلها وجورها ونظامها وفوضاها" ، فالموازنة هى مرآة للسياسة العامة للدولة وهى أداة هامة للسلطة السياسية تتمكن بها من تنفيذ سياساتها وأهدافها فى كافة المجالات ، فعلى أساس ما يوضع من نفقات لمختلف هيئات ومؤسسات الدولة يتحدد نشاطها وفلسفتها فى مجال الخدمات والإنتاج ،وتحقيق العدالة فى تحمل تبعات التنمية خلال الأجيال المتتالية بحق وعدالة ورحمة ، ولقد استخدمت أعمال الموازنة فى التاريخ الإسلامي أيضا لتحقيق اهداف في المجال السياسى كنوع من أنواع المكافأة أو العقاب،وهذا لا ينفي ان العدالة المالية بصفة خاصة والعدالة بصفة عامة يجب ان تكون في رأي الباحث (رباعية الابعاد :بين الأفراد ،وبين القطاعات، وبين الأقاليم ، وبين الأجيال) ، ومثال ذلك ما قام به عمر بن الخطاب من توجيه الموارد المالية الجديدة إلى أفضل الاستخدامات التى تعود بالنفع على الأمة كلها فى الحاضر والمستقبل ، ليعظم المنفعة من المال العام باعتبار ذلك هدفاً للتوجيه المالى فى الإسلام ، ولقد أثنى على ذلك أبو يوسف فقال : "عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، توفيقاً من الله له فيما صنع ، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعاتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والأرزاق ، لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد ولما آمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة والمرتزقة ، والله أعلم بالخير حيث كان"ليكونبهذاأولمنوجهنظرالعالمإلىمبدأالعدالةبينالأجيال (Interqenerational Equality) فىتحملأعباءالإنفاقالعاموالاستفادةمنالايراداتالعامةللدولة[3].ونستدل على هذا التدخل المالي العام أيضا سواء بالمكافأة او العقوبة بالأمثلة التالية :

أ - روى البلاذرى فى كتابه فتوح البلدان أنه "لم تزل وظيفة الرى أثنى عشر ألف ألف درهم ، حتى مر بها المأمون منصرفاً من خراسان يريد مدينة السلام ، فأسقط من وظيفتها ألفى ألف درهم ، وأسجل

---

[1] لعل مسئولية الدولة عن ذلك يظهر مدى عمقها فى قوله عمر بن الخطاب لو عثرت بغله فى العراق لسألت عنها ، لما لم أسوى لها الطريق ،وقوله أيضا لخازن بيت المال : ابحث عن هذا وضربائه ، وأجر عليهم ، هذا من الذين قال سبحانه وتعالى فيهم :" إنما الصدقات للفقراء والمساكين " وهم زمنى أهل الكتاب ،أى ذوى الأمراض والعاهات المزمنة المانعة للكسب.

[2] يسري حسين طاحون النظرية والتطبيق في معالجة الفقر، جامعة طنطا، دار الكتاب الجامعي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م.

[3] ليكون بهذا أو لمن وجه نظر العالم إلى مبدأ العدالة بين الأجيال فى تحمل أعباء الإنفاق العام والاستفادة من الايرادات العامة للدولة ، أظر فى ذلك : د. فتحى البرادعى – تأثير برنامج الإصلاح الإقتصادى على عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر – مؤتمر قسم الإقتصاد – جامعة القاهرة – ص٥.

بذلك لأهلها ، فهنا كانت أداه استخدمها المأمون أثناء حربه مع الأمين ، لكسب ولاء هؤلاء ولعدم الدخول فى معارك جانبيه تشغله عن معركته الرئيسية فى الفوز بالخلافة ، وقد فعل من قبله معاوية نفس الأمر مع أهل قبرص أثناء حربه مع الإمام على رضى الله عنه ، فلما استقر للمأمون الأمر طالبه أهل بلاد الجبل فى "قم" أن يخفف عنه الخراج كما فعل مع أهل "الرى" وامتنعوا عن أداء ما عليهم من الخراج ، فقام بمحاربتهم وهدم سورهم ، واستخدم اعتمادات الموازنة كوسيلة للعقاب فكانوا يؤدون ألفى ألف درهم فجبى منهم فى ذلك العام سبعة ملايين درهم" ، كذلك قام المأمون بتخفيض الخراج عن أهالى السواد من النصف إلى الخمسين[1].

ب- استخدم بند من بنود الإنفاق العام وهو "أشرف العطاء" وهو إنفاق خاص مميز ، يعطى لمن يؤدون خدمات عظيمة للأمة أو يبلون بلاءً حسناً فى ميادين القتال وغيرها ، كوسيلة لكسب الولاء والتأييد السياسى فى العصر الأموى ، حين أدرجوا هذا العطاء لمن يدين لهم بالولاء والإخلاص ، ولقد أخذت فرنسا بهذا العمل وجعلت من ضمن اعتمادات الموازنة الملحقة بالموازنة العامة ما يعرف باسم وسام الشرف (Légion d'honneur) تقدمه إلى المجتهدين من أبناء الأمة وغيرهم ووصلت اعتماداته عام ١٩٩٢ إلى ١١١ مليون يورو ،كما استخدمته الموازنة العامة المصرية فيما منح لابطال حرب اكتوبر وهو وسام(نجمة سيناء) يعطي لمن يحمله مكافأة مالية كبيرة علي ما قام به من بطولات كمخصصات مالية تنتقل الي الورثة.

وفى مجال علاقات التعاون الدولية (Cooperation et development)*فإنه إذا كان للموازنة العامة دورا في هذا المجال لا ينكره احد في العصر الحديث ، فقد كان للموازنة الإسلامية ايضا دوراً يمكنها باستمرار أن تؤديه ، وهو يتمثل فى إيجاد المصارف المناسبة لإنفاق الأسهم المخصصة من الزكاة والمتعلق (بالإنفاق فى سبيل الله ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب)، وهى موارد تؤهل الدولة الإسلامية في أي وقت للقيام بدور هام ذو أهداف متعددة عسكرية وسياسية واقتصادية فى حياة المجتمع المحلى والمجتمعات الأخرى .

تقدير الزكاة في مصر ١٩٨٥-١٩٩٠

بيان بالإيراد أو المصروف	١٩٨٥	١٩٩٠
الإيرادات المقدرة من كافة المصادر	١٥٢٧٢٠٨٤١٥	٣٣٣٩٢٦٨١٢٢
النفقات المتوقعة لتغطية كافة المصارف	٤٩٩٩٥٠٥٤٣	٥٤٢١٧٥٩٣
الفائض المتوقع والذى يمكن توجيهه للصالح العام في الموازنة العامة	١٠٢٧٢٥٨٧٢	٢٧٩٧٠٩٢٧٢٩

كما قدرت الزكاة في سوريا ب٦٠٠ ليرة سنويا[2]

---

[1] ابن طباطبا – الفخرى فى الأداب السلطانية والممالك الإسلاميه – دار صادر – بيروت – ١٩٦٦ م – ص ٦٨ .La financement de l,economie mondial,no.541,mai,1991,execution et le control, budget *local,france,no.545,17:23/6/1991.

[2] يسري طاحون،التوجية الإقتصادي للسياسات المالية ،دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والاسمالية ،٢٠١١،دار الكتب،ايضاراجع الزكاة كاداة من أدوات التوجيه الاقتصادي د.يسري طاحون التنمية والتخطيط الاقتصادي .دار الكتاب الجامعي .طنطا ٢٠٠٥ ،ص١٥٢.

بحيث يأخذ الإنفاق الخاص بهذه المصارف شكل المعونات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف ، فالإنفاق من هذه البنود على مجالات الدعوة الإسلامية والدفاع يجعل لها أهدافاً عسكرية تتمثل فى الاستعداد الدائم من جانب الأمة الإسلامية لرد أى عدوان على أراضيها ، تنفيذاً لقوله تعالى "أعدوا لهم ما أستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" ، كذلك فتواجد هذا التمويل يساعد ويسهل أيضا إقامة الدولة الإسلامية للعلاقات مع الدول الأخرى بما يسمح لها بنشر الدعوة فيها ، وهذا ما يفعله الآخرون حيث تنتشر جماعات التبشير فى كافة مناطق العالم ، بعد أخذ الموافقة بالعمل فى معظم البلاد بما فيها الكثير من البلدان الإسلامية أو معظمها ، وتقوم علاوة على النشاط الميدانى ، بطبع نشرات دورية بمختلف لغات العالم لتوضيح تعاليم الدين وتوجيه السلوك البشرى للأفراد وفقاً لهذه التعاليم فى كافة مجالات الحياة ، وهذه العلاقات التى تقيمها الدولة مع الدول الأخرى غير الإسلامية علاوة على كونها وسيلة لنشر الدعوة ، فإن الإنفاق على التأليف بين اهل الديانات قد يستخدم كذلك فى تجنب اعتداء بعض الدول وكف آذاها على المسلمين ، أو الحصول منها على المساعدات العلمية والفنية والعسكرية ، أو كسب تأييدها ودعمها السياسى ، وهناك أيضاً من يقترح توجيه الأموال الخاصة بسهم "وفى الرقاب" إلى تحرير الدول المسلمة الفقيرة من رق الاستدانة وذلها وتبعيتها ورفع الظلم عن البعض الآخر كما نراه اليوم واقعا علي مسلمي مينمار، وتخليص الدول الاسلامية من الخضوع للشروط المجحفةللهيئات الدولية والدول المقرضة [1]، حيث لم يعد هناك اليوم رقيق يتم تحريره بالشكل الذي كان سائدا في العهود الاولي للإسلام، والواقع أنه اقتراح معقول ، فضلاً عن تواجد الكثير من المسلمين الذين يمكن اعتبارهم واقعين تحت رق الحاجة ومتواجدون بكثرة فى المجتمعات الغير إسلامية وهم رجال ونساء وأسر كاملة ، يجب على أموال الزكاة أن توجه إليهم لانتشالهم من الفقر والحاجة التى تنتشلهم منها نظم الضمان الاجتماعى فى المجتمعات الغربية المتقدمة، متى تنازلوا عن عقيدتهم أو جزء منها ، وانخرطوا فى هذه المجتمعات ، فهم تحت رق الحاجة يرتكبون الكثير مما لا يحل ومما يخالف وهى مخالفات ، متدرجة تبدأ بترك الطاعات وارتكاب المعاصى ، وقد تنتهى بالردة عن الإسلام كلية.

---

[1] والدول الإسلامية يقع معظمها داخل الدول ذات الدخل المنخفض (low-income economies) مثل بنجلاديش ومالي والصومال وغيرها وهناك ٣,٥ مليار من البشر لا يستطيعون أستهلاك العناصر الأساسيه للغذاء،راجع في ذلك: Rene Dumont, l utopie ou la mort! Edition du seuil, poins politique, 1974, I, 97..

المبحث الثالث : تقسيمات المختلفة للنفقات العامة

تتخذ النفقات العامة صورًا متعددة ومتنوعة ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها فى الحياة العامة للجماعة، ولذلك إجتهد علماء المالية فى وضع تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة فى تأييد تقسيم دون آخر، وبالرغم من أن التقسيمات قد يتداخل بعضها مع البعض الآخر إلا أنها تمثل أهمية كبيرة فى إظهار طبيعة الإنفاق العام[٢]، وأغراضه وتحليل آثاره الاقتصادية، الأمر الذى يساعد كثيرًا على إدارة الأموال العامة، فضلا عن أنه ييسر للمحللين الماليين معرفة مقدار ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاط الدولة على حدة ومن ثم تتبع النفقات من فترة لأخرى[١]، وأخيرًا تمكن هذه التقسيمات او التبويبات السلطة التشريعية والرأى العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالى لنشاط الدولةوذلك لمنع اي تصرفات مالية غير مشروعة (Injustifiees) أو لا مبرر لها ،ومقارنته بما هو سائد في الدول الأخري.

ويتوافر فى الواقع عدد كبير من المعايير والأسس التى يمكن بواسطتها تقسيم بيانات الإنفاق العام وترتيبها وتصنيفها فى مجموعات ، فمثلا طبقا للمعايير الاقتصادية تقسم النفقات من حيث أثرها الاقتصادى على الدخل القومى إلى نفقات حقيقية وتحويلية، وتقسم وفقا للمعايير غير الاقتصادية كتقسيمها وظيفيا كما يمكننا تقسيمها طبقا للقائم بها أوتقسيمها طبقا لمدى تكرارها او ديموماتهاDefinitives et temporaries، وسنتعرض لكل تقسيم بشيء من التفصيل علي النحو التالي:

١ – تقسيمها تبعا لأغراضها اي للاهداف التي خصصت لتحقيقها او المجالات التي تغطيها (نفقات اجتماعية ،اقتصادية ، مالية ،إدارية...) .

٢ – تقسيمها بحسب الدور الذي تقوم به واثارها على توزيع الدخل الوطني (الحقيقية والتحويلية).

٣ – تقسيمها بحسب مدي انتظامها ودوريتها (عادية وغير عادية)و مؤقتة ودائمة permanentes) .outemporaires)

٤ – تقسيمها بحسب النطاق الذي تغطيه (الوطنية(القومية)والمحلية) ، وهى تخدم عمليات الرقابة اللامركزية على نفقات الدولة المنفذة فى الخطة الإقليمية La decentralization du controle financier surles depenses de l'etat au plan local.

---

[٢] Frank and w .cline . Debt – service and Foreign assistance analysis of problems and pros- pests in less developed countries , aid discussion paper No . 19.1969 vs

[١] محمد باهر عتلم ، المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة- القاهرة.- ايضاكريمان حمدي حسين، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، أولويات الإنفاق في جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠.ص١٧.

وعادة ما يتبع فى تبويب النفقات بالموازنة الطرق التالية للتبويب فى العصر الحديث ، والتى يطلق عليها قواعد عرض القانون المالى (Les Regles de presentation de loi de finances)

أولا : التبويب أو العرض الوظيفى(La Presentation fonctionnelle)[٢] :

وهو التقسيم الأفضل والأشمل للاستخدامات التى تتضمنها الموازنة العامة ، حيث يتم تقسيم النفقات وفقاً للغرض الذى تم تخصيصها له ، وهو يساعد على رسم السياسة العامة للدولة ، وحيث يظهر هذا النوع من التبويب جميع الاستخدامات التى تدرج بالموازنة العامة لغرض معين وفى كافة الوحدات التنظيمية ، فالتعليم يتم الإنفاق عليه من قبل الاعتمادات المخصصة لوزارة التعليم بصفة أساسية ، مع مساهمة وزارات أخرى فى ذلك مثل وزارة الصناعة ووزارة الدفاع وغيرها من الوزارات التى تتولى الإنفاق على نوعية متخصصة من التعليم ... كذلك الثقافة وإن كانت لها وزارة خاصة بها ، إلا أن كافة الوزارات الأخرى تساهم فى تحقيق نفس الوظيفة ، والأمر كذلك بالنسبة لأعمال البحوث والصحة وغيرها ، فهذا التبويب يساعد على توزيع الإنفاق العام على الوظائف العامة المنوط القيام بها من جانب الدولة ، ويمكن النواب فى السلطات التشريعية(L'legislature)وأفراد الأمة من معرفة التطورات التى تحدث فى قيم الاعتمادات لكل من هذه الوظائف ، بما فى ذلك إجراء المقارنات مع الدول الأخرى على المستوى العام وبالنسبة لكل فرد ، هذا علاوة على عمليات إعادة إعداد الموازنة لبعض الاعتمادات (debudgetisation) وهى إجراءات تنفيذية أو إجرائية من قبل الحكومة لإعادة السرية أو الخصوصية للتدخلات العامة المالية للدولة ، بحيث تصبح إلى حد ما غير خاضعة لرقابة من البرلمان pour cosequence de render confidentielles de multiples interventions financieres de l'etat qui ne sont par plus soumises au controle du parlement, وهذا ما دعى إلى ظهور المذكرات الملحقة بالموازنة لتوضيح هذه التدخلات وتفاصيل الوظائف التى تخدمها الاعتمادات المكرسة لها ، كذلك هناك الاعتمادات غير الموظفة (Depenses non fonctionnelles) وهى التى تخدم العديد من الوظائف الخاصة بالموازنة وتبلغ حوالى ١٠% من النفقات العامة للموازنة الفرنسية.و أهمية التقسيم الوظيفى للنفقات العامة يزداد الإهتمام به نظرا لانه هذا يمكننا من نشر بيانات الميزانية وإعلان محتوياتها بطريقة بسيطة يسهل فهمها حتى للمواطن العادى، حيث يتم عرض البيانات على جمهور المواطنين فى شكل ميزانية مختصرة وعن طريقها يسهل متابعة النشاط الحكومى مما يعمق من إحساس المشاركة لدى أفراد المجتمع ، كما يمكننا استخدام التقسيم الوظيفى فى دراسة ومقارنة النفقات العامة فى البلدان المختلفة ، ولهذا يظل للتقسيم الوظيفى ميزة هامة وهى أنه يسمح

---

[٢] Budget fonctionnel evolution depeuis 1979, lois de fenaces initiales , France,2003.

لنا بالتعرف على الأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف الدولة من خلال ما أنفق على الوظيفة قيمة ونسبة وايضا العائد من هذا الإنفاق[1].

ولما كان التقسيم الوظيفى يمثل الاتجاه الحديث فى التقسيم الإدارى للنفقات العامة والذي طبقا له يتم تبويب العمليات المالية للدولة فى مجموعات متجانسة تشترك فى ما بينها فى خاصية معينة وهى علاقتها بأداء خدمة أو وظيفة معينة من وظائف الدولة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية (les interventions economiques, Sociales)،او غيرهافطبقا لهذا التقسيم تنقسم النفقات العامة الي الأنواع الآتية:

النفقات العامة الاقتصادية: وهي تشمل تلك النفقات التى تخصص لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بزيادة الناتج الوطني وتكوين رؤوس الأموال (كالاستثمارات العامة التى تهدف إلى زيادة المتاح من الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية ومشروعات الرى والصرفوشق الترع وتمهيد الطرق وتشييد المطارات...إلخ)، وتضم هذه النفقات مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية (aide economiqes) التى تقدمها الدولة للمشروعات العامة والخاصة، ويستحوز هذا النوع من الإنفاق نصيب هام من الانفاق العام فى البلاد النامية على وجه الخصوص نظرًا لقيام الدولة بالجهد الأكبر فى عمليات التكوين الرأسمالى(capital formation)، بسبب افتقار الاقتصادات المتخلفة إلى هياكل البنية الأساسية .

النفقات العامة المالية : وهى النفقات المتعلقة بخدمة الدين (service de la dette)التى يكون هدفها أداء فوائد وأقساط القروض العامة التى تقترضها الدولة والهيئات الحكومية الاخري.

النفقات العامةالاجتماعية : Les depenses des services sociaux[1]وهى تلك النفقات الخاصة المتعلقة بتحقيق الأغراض الاجتماعية للدولة والتى تتمثل فى تمويل البنود المتعلقة بتوفير الحاجات العامة التى تؤدى إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وكذلك يؤدي تواجدها الي تعميق التضامن الاجتماعى بمساعدة بعض الأفراد أو الفئات ، وأهم بنودها تلك المتعلقة بمجالات التعليم والتدريب والصحة والإسكان وكلها خدماتتهدف لتهيئة البيئة ومقاومة الإستبعاد او الطرد الاجتماعي ، وحسن الاستفادة من العنصر البشرى فى كافة مجالات النشاط .ويستحوز هذا النوع من الإنفاق حاليا علي الجزء الأكبر من الإنفاق العام فى البلاد المتقدمة ، كما يمثل نصيب لا بأس به فى موازنات الدول النامية في الوقت الحالي علي وجه الخصوص.

---

[1] les intervention culturelles sociales et économiques project de loi de finances , pour1993,measures project de loi de finances .pour 1992,N.B 560 p .83:86

[1] عبد الحميد الغزالي ،الانسان أساس المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية –مركز الاقتصاد الاسلامى –إدارة البحوث المصرف الاسلامى للاستثمار والتنمية -١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م – الرسالة للطباعة والنشر –ص ٣١.

النفقات الخاصة بالدفاع والامن والعدلة: وهى تلك المخصصة لاغراض التسليح وسيادة الامن والعدالة وذلك بهدف حماية المجتمع داخليا وخارجيًا، وتستحوز نفقات الدفاع بصفة خاصة علي نصيب كبير في هيكل الإنفاق العام ونسبة مرتفعة من جملة المصروفات الحكومية.

النفقات العامةالإدارية: وهى تلك التى تنفقها الحكومة من أجل ضمان حسن سير الجهاز الإدارى فى الدولة وجعله قادرًا على أداء الوظائف المنوطة به بانتظام واهم تلك النفقات بطبيعة الحال بند الاجور والمرتبات.

ثانيا : التبويب الإدارى للنفقات العامة (la presentation administrative)وقد يطلق عليه التبويب التنظيمى : وفيه يكون التقسيم على أساس كيفية توزيعها على الوحدات التنظيمية داخل التقسيم الوظيفى لمهام الدولة ، فتوزع الاعتمادات على الوزارات ثم على المصالح التابعة لها ، فهنا النفقة تتبع وحدة إدارية معينة في الدولة ، لها وظيفة أساسية وإن كانت تقوم بوظائف أخرى بجانبها[٢].

ثالثا : التبويب أو العرض الإقليمى (la presentation Departmentale) : ويتم فيه تقسيم الإيرادات والنفقات العامة لبيان ما تختص به الإدارة المركزية فى جهاز الدولة منها ، وما تختص به وحدات الحكم المحلى ، ليساعد هذا التقسيم في إظهار مدى اعتماد الإدارات المحلية على الذات فى التمويل ، أو مدى إحتياجها للإدارة المركزية فى ذلك ، وهو نوع من التبويب يدعم اللامركزية فى الإدارة المالية لأقاليم الدولة (collectivités locales) وهذا ما يعرف أيضا بمعيارالاقليمية او تقسيم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها او السلطة القائمة بالانفاق ويتم تقسيم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار للتفرقة بين استفادة أفراد المجتمع كافة أو أفراد اقليم معين من هذه النفقات .
فتكون النفقات العامة نفقات وطنية او(قومية) إذا وردت فى الموازنة العامة للدولة وتولت الحكومة المركزية القيام بها،وتعتبر هذه النفقات محلية اذا كانت من اختصاص مجالس المحافظة ومجالس الحكم المحلي في المدن والقرى والتى ترد فى ميزانية هذه الجهات.وفي هذا المجال تتولى السلطة المركزية جميع المرافق التى تهم المجتمع بأكمله باعتبار هذا العمل يتطلب الرؤية الشاملة لمدي توافرها في جميع الاقاليم لتحقيق العدالة الاقليمية، وما ذلك الا لانها أقدر من غيرها على تقدير الصالح العام وتعبئة كافة الإمكانات المطلوبة لتسييرها ،وتتولى الجهات المحلية تلك المرافق التى تهم الإقليم أو المدينة او القرية كعمليات الاشراف علي توصيل خدمات الماء والكهرباء والغازوما شابهها اوتنظيم عمليات النظافة وغيرهامن خلال ما يعرف اليوم باسم المرافق العامةلتطبق نوعا ما من اللامركزية(décentralization)[١].

---

[٢] د. محمد فتحى صقر- تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى إطار الإقتصاد الإسلامى- مركز الإقتصاد الإسلامى- المصرف الإسلامي الدولى للإستثمار والتنمية- إدارة البحوث- ١٩٨٨ / ١٤٠٨ هـ ص ٩، ١٢، وقد قامت المملكة العربية السعودية بتحويل فائض الموازنة العامة في عدة سنوات لاستهلاك الدين العام .انظر في ذلك المبحث الثامن تطور النفقات العامة السعودية.

[١] La decentralization du controle financier sur les depenses de l'etat au plan local , france.loies de finances.

الي هنارابعا : التبويب حسب طبيعة النفقة (Nature des depenses) : وفيه يتم تقسيم الاعتمادات حسب نوعيتها بين تلك المخصصة للاستخدامات الجارية أو اعتمادات المشروعات الاستثمارية أو اعتمادات سداد الديون ، وعلى الرغم من عدم وجود معايير ثابتة وحدود فاصلة للتفرقة بين النفقات الرأسمالية والجارية إلا أنه يوجد دلائل يمكن بها الاسترشاد فى ذلك الأمر ، فالنفقات الجارية (fonctionnement) عادة ما تتميز بالتكرار عدة مرات على مدار العام ، كالمرتبات والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية ، وقد تكون عمليات تحويلية (transfert des credits) كعمليات الضرائب والرسوم السلعية والإعانات والتبرعات ، والنفقات الجارية لا تساهم عادة فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وإن كانت تساهم فى المحافظة عليها، أما النفقات الرأسمالية فهى عادة كبيرة الحجم ولا تتميز بالدورية والانتظام ، وإنما تحدد لها نفقات تنتهى بإتمامها [٢]، كالإنفاق على عمليات إنشاء الكبارى وإقامة السدود وسداد أقساط الديون ، وهى عادة تكون لمرة واحدة فى الموازنة ، وتساهم النفقة الرأسمالية فى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الثروة الوطنية (القومية) والناتج الوطني (القومى) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما قد تساهم فى تحقيق دخل للدولة بطريق مباشر إذا كانت تساهم فى إقامة مشروعات ذات الطابع التجارى ، ويقرب من هذا التوزيع التبويب الذى يتم وفقاً للأسس المحاسبية ، الذى تبوب فيه النفقات العامة أيضاً إلى نفقات جارية أو عادية (depenses en ordinariers) ورأسمالية (depenses en capital "investissement") وهى طريقة توضح العجز أو الفائض فى تمويل العمليات الجارية والرأسمالية مع بيان الاستخدامات والموارد الاستثمارية وفقاً لما تتضمنه الخطة العامة للدولة ، وكيفية تمويلها فى الموازنة ، كذا أعباء الدين العام ومصادر تمويله.

خامسا : التبويب أو العرض الاقتصادى (la presentation economique) لاعتمادات الموازنة العامة ، وهو يفيد فى عمليات التحليل الاقتصادى الخاص بمعرفة أثر الإنفاق الحكومى على الدخل الوطني (القومى) ، والطلب على السلع والخدمات. وعلى توزيع الدخل والثروة والإنتاج ، كما يتم معرفة قيم الاعتمادات المخصصة لمقاومة الفقر وسوء التوزيع ، ومواجهة الأزمات المختلفة كأزمة الإسكان والمواصلات ...الخ ،ووفقا لهذا تكون النفقة العامة عادية حين لا تؤدى إلى زيادة الإنتاج القومى الجارى مباشرةكتلك النفقات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة وغيرها ،وغير عادية إذا احدثت زيادة مباشرة فى الناتج الوطني الجارى كتلك النفقات الموجهة لإقامة مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات

---

[٢]لذلكالاستثمارات التى تنفذ عن طريق الدولة في فرنساوالإعانات الاستثمارية المقدمة للقطاع الخاص وهي ضمن المساعدات الاستثمارية (Subventions d'investissements)توضع فى الباب السادس مع تعويضات خسائر الحربوهى ضمناعتمادات الباب السابع ، ونظراً لأن جميعاً تقوم بوظيفة واحدة فإنها تضم عند العرض أو التبويب الوظيفى ، كذلك الامر تضم اعتمادات الباب الثانىإلى اعتمادات الباب الثالث وهى المتعلقة باعتمادات تيسير النشاط (Dotation des pouvoirs publics)والمخصصة لنشاط السلطات العامةوتأدية الخدمات((Depenses fonctionnement) لقيامهما بنفس العمل ...الخ.انظر في ذلك :lois de finances ,2003 ,france.

الإنتاجيةالتي تتبناها الدولة،ويمكننا ايضا أن نعتمد فى التفرقة بين النفقة العادية وغير العادية على المدة التى تنتج فيها النفقة العامة آثارها، وبالنظر إلى معيار المدة التى تنتج فيها النفقات العامة آثارها، فيمكننا أن نفرق بين النفقات إن كانت عادية اوغير عادية وفقا لهذا المعيار فان العادية هى تلك النفقة التى دخلت بكامل قيمتها فى الأموال المنتجة خلالالسنة المالية التى أنفقت فيها وهى نفقاتدورية منتظمة تتكرر سنويا مثل الأجور والمرتبات وفوائد الدين العام ،وتصبح غير عادية إذا تعددت آثارها السنة الماليةمثل تلك المنفقة علي إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والسدود والكباري(Investissements exectutes par l'etat)، وبرغم أن هذه النفقات قد تتم فى سنة مالية معينة وتتوقف فى سنوات اخري إلا أنها تولد آثارًا تتعدى السنة المالية التى أنفقت فيها[1].

المبحث الخامس : تقسيم الإعتمادات الخاصة بالموازنة العامة والفكر الإسلامي

والمتأمل فى طرق التبويب السابقة يستطيع أن يلمس بوضوح مدى كان حرص الفكر والتطبيق الإسلاميومنذ عهود الخلافة الاولي علي الأخذ بهذه القواعدلتحقيق الهدف الأساسى من وراء كل منها ، فبالنسبة للتوزيع الوظيفى الذى استدعته عملية تداخل أكثر من جهة فى القيام بعمل معين ، كان الاهتمام به على أعلى مستوى فى القرآن ، حينما تم تخصيص أموال الزكاة لتحقيق عدة وظائف أساسية يقوم بها الجهاز الخاص بها ، والذى يتولى جمعها وتوزيعها ، وهو جهاز مستقل كأى وزارة أو هيئة مستقلة وظيفته الأساسية لا تخرج عن القضاء على الفقر ومقاومته(lutte contre la pauverte) وأسبابه ونتائجه، كوظيفة أساسية تضطلع بها كافة الموارد المتحققة من الزكاة وتوجه إليها [1]، وهى تشمل بداخلها مجموعة من الوظائف الفرعية الأخرى وهى تأمين حاجات (الغذاء ، والمأوى والملبس والتعليم والعلاج ووسيلة الانتقال..) ، هذا فضلاً عن وجود نظام للأولويات لتنفيذ هذه الوظيفة لكى يقوم جهاز الزكاة بأداء هذه الوظيفة على أسس متعارف عليها مسبقاً ، وتواجد وظائف أخرى لهذا الجهاز هو أمر لا يمكن الانتقال إليه إلا بعد القيام بهذه الوظيفة الأساسية ، فالدفاع كوظيفة لا تقوم به أمة ضعيفة جائعة مريضة ، والدعوة لا تقوم بها أمة جاهلة ، وهذه الوظائف المخصصة لجهاز الزكاة لا تكن تمنع من الإنفاق على نفس الاستخدامات المخصصة لها فى أعمال الأجهزة الأخرى ، بل جاء الفقة مؤيداً لهذا الازدواج فى القيام بوظائف أموال الزكاة من كافة الأموال الأخرى ، وذلك يتأكد من إمكانية مساهمة فائض جهاز الزكاة فى القيام بالوظائف المشابهة التى تقوم بها وزارة التعليم والصحة والدفاع والأوقاف والشئون الاجتماعية وغيرها من الجهات التى يدخل عملها فى نطاق الوظيفة التى يؤديها جهاز الزكاة ، ويمكننا كما حدث فى الكثير من الدراسات معرفة المساهمة المتوسطة لكل فرد من المجتمع فى الموارد الممولة لهذه الوظائف ، ومدى التطورات فى اعتماداتها بالنسبة لكل فرد من المستحقين ، فى مختلف المجالات الغذائية والصحية والتعليمية وغيرها.

---

[1] باهر محمد عتلم ، المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة- القاهرة- وايضا انظر: Jean G.leonard , le financement des depenses publiques en France , presses universitaires de lyon , p.2.

[1] يسري حسين طاحون: النظرية والتطبيق في معالجة الفقر، جامعة طنطا، دار الكتاب الجامعي ٢٠٠٥ /٢٠٠٦م .

كما أن وجود التبويب الإدارى الذي تطبقه النظم المالية الحديثة نراه متواجدا فيما تواجد من بيوت مال فرعية أو أقسام مختلفة داخل كل بيت مال إقليمى ، يكون لكل منها تخصص معين حسب التقسيم الوظيفى للمهام التى تقوم بها الدولة ، وبما يمكن معه اعتبار كلاً منها وزارة أو وحدة إدارية مستقلة ، فكان هناك بيت مال الزكاة ، وبيت مال الخراج والجزية ، وبيت مال الخمس ، وبيت مال اللقطة والضوائع ، وكان فى بيت مال الخراج قسم خاص برواتب الجند ومستلزمات الجيش ، مما يمكن معه إعتبار هذا القسم بمثابة اعتمادات وزارة الدفاع ، كما كان هناك قسم خاص بأعمال التكافل يظهر الاعتمادات الخاصة بالعطاء المخصص لكل فرد فى المجتمع عيناً ونقداً ، وله فروع فى كافة الأقاليم تتولى متابعة أحوال العائلات لإدخال التعديلات على مخصصاتها ، كما كان هناك فى بيت مال الخراج قسم متابعة أحوال الأراضى والنشاط الزراعى من قبل العمال بما يشبه أعمال وزارة الزراعة والرى فى اهتمامها بشئون النشاط الزراعى ، كمقاومة الفيضانات وتقوية الجسور وتطهير وحفر الأنهار والترع ... ، وكان لبيت مال الجزية أعمال خاصة بمتابعة أحوال الصناع والحرفيين لتقدير ما يؤخذ منهم وفقاً لقدراتهم الإنتاجية ، ومساعدة من يعجز منهم ، والإنفاق عليه هو ومن يعول ، فهو بمثابة إشراف من وزارة الصناعة .. كذلك جباية أموال العشور كانت تشبه او تطابق عملاً مستقلاً لإدارة الجمارك .. أما مبدأ الإقليمية الظاهر فى الإتجاهات الحديثةلتبويب اعتمادات الموازنة فهو من المبادئ الهامة التى أرساها الإسلام وسبق بها ، بحيث كان ما يورد للخزانة العامة هو صافى الإيراد بعد استقطاع كافة نفقات الإقليم منه ، بل إتبع تنظيم خاص فى ترحيل فائض موازنة الزكاة ، ولم يترك هذا الترحيل يتم فى كافة الأحوال إلى الإدارة المركزية للدولة ، إنما وفقاً لشروط خاصة ، كذلك بالنسبة لفائض الإيرادات الأخرى ، فإن الإسلام كان يبيح الإنفاق منها على احتياجات الأقاليم التى يمر بها هذا الفائض فى طريقة إلى الخزانة العامة للدولة ، كما أمر بذلك عمر بن الخطاب ، وهذا أقصى ما وصلت إليه اللامركزية فى التطبيق الحديث سبق بها المنهج الإسلامى كافة المناهج الاخري[٢].

أما بالنسبة للتبويب حسب طبيعة النفقة: (la nature et la categorie des depenses)

ايضا فقد أخذ به الإسلام وإن لم يكن بالشكل المعهود حديثاً ، وإنما كان هناك فى القوائم المالية التى جاءت فى كتب الفقه والتاريخ الإسلامى كقائمة الجهشيارى وابن خردزابه ، ما يفرق بين إيرادات الجزية والخراج ، والإيرادات العينية والنقدية ، ونستطيع أن نتبين من كتب الفقه أن هناك فروق بين تلك الإيرادات والنفقات الدورية والمستمرة ، وتلك الإيرادات والنفقات غير الدورية والطارئة ، وبين تلك الإيرادات والنفقات القطعية ذات الصفة المؤكدة ، والإيرادات والنفقات ذات الصفة المؤقتة ، وإشارتهم إلى كيفية مواجهة كل نوع من هذه النفقات بنوع خاص من الإيرادات يقابلها حدده الفقهاء بما يتوافق مع أحدث ما وصل إليه الفكر المالى الحديث ، كأهمية تمويل المرتبات والأجور من حصيلة الضرائب أو إيرادات الدولة من أملاكها دون اللجوء إلى القروض ، وكذا الأمر بالنسبة للمصروفات التحويلية ، وإن كان الأمر لم يصل إلى إعداد موازنة تقسم فيها الاعتمادات إلى جارية ورأسمالية إلا أنها قسمت على هذا النحو تحت مسميات أخرى [١].

---

[٢] الريس ،محمد ضياء ،الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ،دار الأنصار ،عابدين،طبعة رابعة ،١٩٧٧م، الماوردي ،ابو الحسن علي محمد ،الاحكام السلطانية،مكتبة مصطفي البابي الحلبي ،القاهرة ،الطبعة الاولي ،مرجع سابق.

[١] طاحون، يسري حسين، الموازنة العامة للدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي،مرجع سابق، البلاذري ،ابي الحسن ،فتوح البلدان ،شركة طبع الكتب العربية ،طبعة اولي ،القاهرة،١٣١٩ هجرية .

والنفقة بوجه عام تكون عادية إذا تكررت بانتظام فى الموازنة العامة ، ولما كانت مدة الميزانية سنة فى المعتاد فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة مثل مرتبات العاملين ، وأثمان الأدوات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق والمشروعات العامة ،وغير العادية هى تلك التى لا تتكرر بانتظام فى الموازنة العامة للدولة ولكنها تتم لمواجهة حاجة طارئة، وهي تكون من النفقات الرأسمالية مثل نفقات الحروب وعلاج آثار الزلازل والكوارث ونفقات إنشاء السدود والطرق والكباري وما شابه ذلك،وقد تدخل بذلك ضمن النفقات العابرة للموازنات او السنوات على أساس أن الاعتماد الخارجى بها يوزع على عدد من السنوات عند التنفيذ.

ويلاحظ أن المشروعات الاستثمارية العامة فى الدولة الإسلامية كانت تأخذ شكل برامج استثمارية ، وتعرف اليوم باسم أجازات البرامج (Autorisations deprogramme) وكان يشرف عليها الخليفة بنفسه ، أو يوكلها إلى الوالى المختص بإقليم التنفيذ ، كما قام الخليفة المنصور بالإشراف على كافة الأعمال الخاصة ببناء مدينة بغداد ، وكإشراف عمر بن الخطاب على تنفيذ مشروع خليج أمير المؤمنين بمصر وتوجيهه لعمرو بن العاص ليقوم بالتنفيذ ، وكانت هذه النفقات الرأسمالية تحسب بدقة شديدة ، فقد وردت كتبه الفقة والتاريخ عامرة بتكاليف إنشاء المشروعات الكبرى مثل مدينة بغداد والرصافة وخليج أمير المؤمنين ، وحفر الأنهار الكبرى واستصلاح الأراضى وتعمير المناطق الجديدة ، والتى كان يذكر فيها تكاليف إقامة هذه المشروعات وطريقة اتخاذ القرارات الخاصة بها ، وقيامها على الدراسات والشورى ، وموضحة أيضاً لمدة التنفيذ ، وحجم العمالة المشاركة فى ذلك العمل أو ذاك وأجرة العمال بين متخصص وماهر ، وكان يذكر أحياناً بأن تكلفة بناء المدينة أو شق النهر أو استصلاح الأراضى قد استحوذ على خراج منطقة معينة لمدة معينة ، كما كان يذكر عدد الأسر التى تم نقلها لتستوطن الأماكن الجديدة التى يراد تعميرها وأعداد الماشية المنقولة إليها ، مما يدل على أن الأعمال الاستثمارية أو النفقات الرأسمالية كانت منفصلة عن الأعمال الخاصة بالنفقات الجارية المتمثلة فى الأجور والمرتبات والعطاءات والمستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لإدارة النشاط.

النفقات الحقيقية والتحويلية وإذا كانيمكننا تقسيم النفقات العامة منحيث الاثار الاقتصادية لها على الدخل الوطني (القومى) اي باعتبارها نفقات حقيقية اوتحويلية وهو من التقسيمات التقليدية للنفقات العامة وفيه يتم تقسيمها إلى نفقات فعلية (حقيقية) و نفقات ناقلة (تحويلية)،ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التى تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية او دفع المرتبات والأجور .....الخ . أى لحصول الدولة على مقابل لهذه النفقات (عمل أو خدمة أو سلعة) ، وهذا من شأنه زيادة الدخل الوطني(القومى) وتحسينه بصورة مباشرة وذلك لأنها تؤدى إلى خلق دخول جديدة تضاف إلى باقى الدخول المكونة للدخل القومى.اما النفقات التحويلية اوالناقلة فيقصد بها تلك التى لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل ، وهي قد تسمي ايضا بالنفقات "الموزعة" أى التى تحدث أثرًا توزيعيًا دون أن تزيد فى حجم الدخل الحقيقى .

والتفرقة بين النفقات الحقيقة او الفعلية وتلك النفقات التحويلية او الناقلة تتضح عند استخدام الدولة للقوة الشرائية المتولدة عن الانفاق العام بما ينتج عنه حصولها على سلع وخدمات ، بينما التحويلية اوالناقلة تتضح فى تحويل هذه القوة الشرائية من طبقة قادرة اوغنية إلى طبقة أخرى فقيرة او معدمة

والنفقات التحويلية وفقا للهدف منها تتفرع إلى ثلاثة أنواع ،الاول نفقات تحويلية اقتصادية وتدفع لبعض المشروعات بقصد تحقيق أهداف اقتصادية مثل إعانات الإنتاج و التصدير والدعم الذي يقدم الي بعض الصناعات ، والثاني نفقات إجتماعية تحويلية و تتم بلا مقابل وتهدف إلى تحقيق أغراض الدولة فى الناحية الاجتماعية كإعادة التوازن بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة واعباء والتأمينات الاجتماعية المختلفة والإعانات النقدية المباشرة بهدف رفع مستوى المعيشة كإعانات البطالة و العجز الكلي او الجزئي وغيرها[1]، وثالثهما نفقات تحويلية مالية ويقصد بها مدفوعات فوائد الدين العام واستهلاكه، وذهب البعض إلى اعتبار فوائد الدين العام من قبيل الإنفاق الحقيقى إذا تم استخدام القرض فى تمويل نفقة منتجة كبناء سد لتوليد الكهرباء او محطة لتنقية المياة.

وبصفة عامة هناك أهمية للنفقات التحويلية وان اختلف البعض حولها كما إن لها نصيب ضخم في هيكل الإنفاق العام سواء كان هذا الاختلاف من بلد لآخر ومن وقت لآخر داخل نفس البلد، إلا أن أن النفقات التحويلية اصبحت وبشكل عام نسبة هامة ومتزايدة في مجموع النفقات العامة فى مختلف دول العالم ، وعلى اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، ويرجع ارتفاع حجم النفقات التحويلية وارتفاع نسبتها إلى اجمالي النفقات لعدة أسباب تتمثل في زيادة حجم القروض العامة، والانتشار والتوسع الكبير فى الأخذ بنظم التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وفى منح الإعانات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية سواء فى ظروف الكساد والبطالة والأزمات ، أو حتى فى الظروف العادية ، حيث لا ترضي الجماهير باي مساس بهذه الاعتمادات وانما تتطالب دائما بالمزيد مما ادي الي ضخامة المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتقدمة بشكل خاص ، هذا وترتفع قدرة الدولة على ضغط النفقات التحويلية عنها على ضغط النفقات غير التحويلية ، كما تستمد النفقات التحويلية أهميتها كأداة من أدوات المالية العامة من تأثيرها فى إعادة توزيع الدخل، ولكن يجب الحرص عند تخفيض حجم النفقات التحويلية لأنه قد يترتب على ذلك ردود فعل اجتماعية غير مرغوبا فيها بالمرة[1].

هذا وإن كانت بعض النفقات التى تدرج فى الموازنة لها صفة التحول فإن هذا تواجد في نطاق التطبيق الإسلامي خاصة فى أعمال موازنة الزكاة ، كتلك التى تقدم إلى مستحقيها فهى تقدم إلى البعض فى

---

[1] السيد عطية عبد الواحد : النظم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م ص١٨٠.

[1] Marcelo, Solowsky: Who benefites from government expenditure? WORLD BANK, Oxford, p 5:7.

صورة رواتب شهرية لعدم قدرتهم على العمل ، وقد تقدم لهم فى صورة شراء أصول ثابتة مثل الأراضى الزراعية أو العقارات يتعيشيون بداخلها مدة حياتهم ، وهنا يكون الإنفاق على هؤلاء متردد بين أخذ الطابع الرأسمالى بشراء الأصول كالأراضى الزراعية أو استصلاحها أو العقارات أو إنشائها لهم او الإنفاق علي إنشاء ورش للحرفيين فتكون النفقة هنا رأسمالية (إستثمارية) ، أو فى صورة مرتب أو معاش فتأخذ النفقة الشكل الجارى ، وجميعها مصروفات تحويلية ، وكذلك ما يقوم به هذا الإنفاق التحويلي للقادرين من المستحقين على العمل لمساعداتهم على شراء ما يلزمهم من معدات إنتاجية لبدء مشروع مهنى صغير ، أو تكوين رأسمال تجارى يبدأون به حياتهم ، أو إنشاء المشروعات الكبرى التى توفر السلع والخدمات للفقراء سواء كانت إنتاجية أو خدمية ، وتتيح لهم فرصاً للعمل ، وفى كل منها يختلف الأمر إذا نظرنا إليه من وجهة النظر الخاصة بالهدف الذى أدرج الإنفاق من أجله ، هل هو يهدف إلى استكمال الدخل الجارى للمستحق ، وهنا تأخذ النفقة العامة الشكل الجارى لها ، أو مساعدات للتكوين الرأسمالى وهنا تأخذ النفقة الشكل الرأسمالى ، ويمكن بإجراء إحصاءات ودراسات على أحوال المستحقين واحتياجاتهم والتنبؤ بشكل واضح بتنوع هذه المصروفات التحويلية بين النفقات الرأسمالية والجارية لخدمة أهداف التحليل الاقتصادى والحسابات الوطنية(القومية)،فمما يذكر ان مركز الشيخ صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر قد قدم مقترحا لإنشاء مشروعات كبري تمول بأسهم الزكاة واموال الأوقاف وتملك للمستحقين يعملون بها ويحصلون علي دخل مزدوج (الأجور والأرباح).

(دور الزكاة في تدعيم الطلب الكلي في المجتمع الإسلامي)

هذاالشكل والشكل التالي من تصميم الباحث

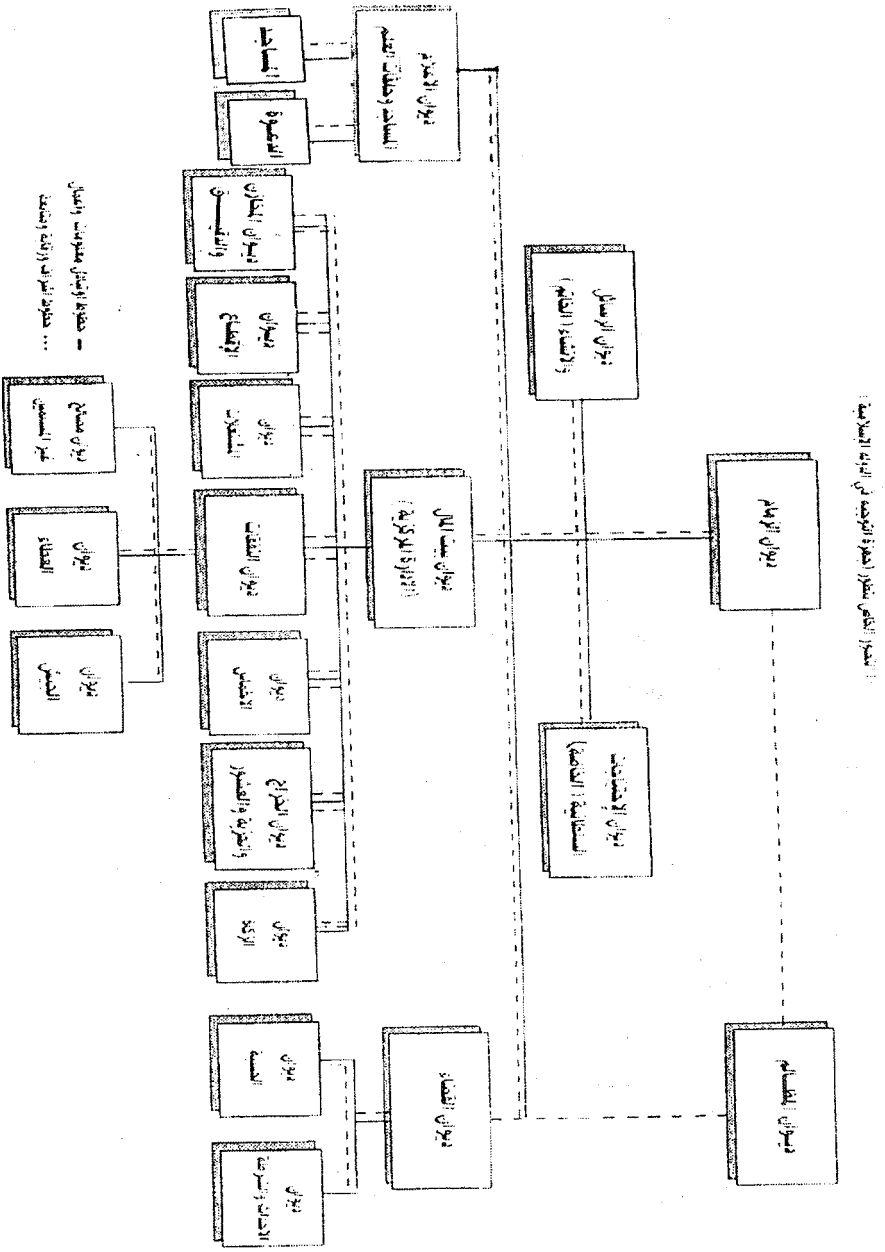

وبالنسبة للتبويب الاقتصادى للاعتماداتوكما جاء في المفاهيم الحديثة، فهو شئ ظاهر وواضح فـى المفهوم الخاص بالموازنة إسلامياً ، حيث يمكن تقسيم النفقات وفقاً لآثارها الاقتصادية على إعـادة توزيـع الدخل ، ومقاومة الدورات الاقتصادية والتأثير فى الطلب الكلى الفعال ، ومقاومة الفقـر وعـدم العدالـة ،

والمساهمة فى القضاء على أزمات معينة مثل الإسكان والتعليم والعلاج وخدمة مجالات العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى[1].

وفى النهاية فإن وضوح الموازنة كمبدأ قد يستدعى الجمع بين أكثر من وسيلة للعرض والتبويب الخاص بالنفقات العامة وهذا ما ذهب إليه الفكر المالى الحديث حيث تظهر قوائم الاعتمادات المالية معروضة بالطرق القانونية والإدارية والوظيفية وبحسب طبيعة الاعتمادات أيضاً ، كما قد يظهر عرض وتبويب الموازنة إلى جانب طرق التبويب السابقة توزيع الاعتمادات بين الأوجه المختلفة مثل تلك المخصصة للموارد البشرية القائمة بالوظيفة ، وبين الموارد والأدوات اللازمة لسير العمل وبين التجهيزات الرأسمالية والتحويلات بين الهيئات والإدارات وبين القروض والسلف .

وبالإضافة الي كل ما سبق فهناك أيضاً التبويب أو العرض العام للموازنة presentation generale وهو يظهر الاتجاهات العامة للموازنة والأهداف الرئيسية التى تسعى إليها من خلال الاعتمادات الأساسية لها ، فالعرض العام للموازنة الفرنسية على سبيل المثال كان يهدف الي إظهار أن الاعتمادات التى جاءت بها هدفها وضع فرنسا على قمة أوروبا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية placer la France en tete de l'Europe ويمكن بصفة عامة إجراء التوافق بين الطرق المختلفة للعرض والتبويب ، فمثلاً العرض القانونى للموازنة الفرنسية يوزع الاعتمادات المخصصة لتوجيه الاستثمارات فى البلاد بين الباب الخامس وهم يضم الاستثمارات التى تنفذ عن طريق الدولة (Investissements exectutes par l'etat) والإعانات الاستثمارية المقدمة للقطاع الخاص (Subventions d'investissements) وهى فى الباب السادس وتعويضات خسائر الحرب (Dommages de guerre) وهى ضمن اعتمادات الباب السابع ، ونظراً لأنها جميعاً تقوم بوظيفة واحدة فإنها تضم عند العرض أو التبويب الوظيفى ، كذلك تضم اعتمادات الباب الثانى والمخصصة لنشاط السلطات العامة (Dotation des pouvoirs publics) إلى اعتمادات الباب الثالث وهى المتعلقة باعتمادات تيسير النشاط وتأدية الخدمات (Depenses fonctionnement) لقيامهما بنفس العمل ...الخ ، ونفس الأمر بالنسبة للانتقال من العرض الإدارى للعرض الوظيفى ، حيث يتم استبعاد الاعتمادات المكررة نتيجة لتحويل إنفاق من إدارة معينة إلى إدارة أخرى ، وهكذا فالعرض الوظيفى والإدارى هى أشكال مختلفة لتحقيق هدف معين لمعد الموازنة وكلاهما يحتوى على تقسيم داخلى بحسب نوعية النفقة ، والأخيرة تنقسم إلى عادية ورأسمالية ، وكل منها لها أنواع : العادية إما تتعلق بالإنفاق على الأشخاص القائمين بالعمل أو توفير المواد اللازمة لتسييره أو تدخلات عامة ، والرأسمالية إما تنقسم إلى تجهيزات رأسمالية أو تأخذ النفقة شكل سلف وقروض ...الخ[2].

وهذاكله راجع إلى أن النفقات العامة مهما اختلفت من حيث نوعها وطبيعتها ومصادرها وطريقة توزيعها والظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فإنها تترك آثارًا مباشرة وغير مباشرة على مجمل النشاط الاقتصادي العام للدولة، وإن كان هذا الأثر يعتمد على كيفية تمويلها ou Qui Paie (qoui?commentfinance?) وتوزيعها ،من اين تأتي الموارد المالية للدولة واين تذهب؟، وعلى درجة

---

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، المالية العامة فى الفكر المالى الوضعى والإسلامى، دار الكتاب الجامعى، ١٩٩١،ص٣٢٢

[2] ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل هذه الجهات منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١ أكثر من ٤١٤،٣٠٠ مليار ريال،انظر مؤسسة النقد ،السعودية الموازنات العامة صناديق التمويل.

الكفاءة(L'efficacite)التي تستخدم بهاهذه الموارد المالية العامة التى تحصل عليها الدولة ، كما يتوقف على الحالة الاقتصادية العامة من حيث التوسع أو الانكماش، وهنا نتساءل عن مدى تحقيق النفقة العامة لدورها في التأثير إيجابيا على الدخل القومى باعتبار أن زيادة الدخل القومى لها علاقة بزيادة القدرة المالية العامة للمجتمع وبالتالي طاقته الضريبية(la capacite contributive)[1]، ومن ثم القدرة على تحمل النمو الذي يحدث في الاستقطاعات الضريبيPrelevments FISCAUXبوجه خاص والإستقطاعات الإلزامية (les prelevements obligatoires)بوجه عام؟، مما ينعكس بالضرورة على قدرة الدولة على زيادة إنفاقها، بالإضافة إلى مدى قيامها بتغطية وإشباع الحاجات العامة الاساسية(الصحة ، التعليم ،العدالة،الامن والدفاع...) وتأثيرها على النشاط الاقتصادى بفروعه المختلفه (ناهيك عن أن تزايد الإنفاق العام كثيرًا ما يكون متعمدا حتى فى ظل الاتجاهات الحديثة للاعتماد على آليات قوى السوق ، فعادة ما يتزايد النشاط المالي للدولة مع الاتجاه نحو حرية السوق في إطار السياسة المالية الرامية إلى تحقيق ما يريد المجتمع من أهداف ، وخاصة هدفى التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول، بحيث أنه قد يؤدى في بعض الأحيان تخفيض الإنفاق العام إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية وتزايد التفاوت فى توزيع الدخول[3].

المبحث السادس : أولويات الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي

والحاجات العامة في الفكر الوضعي يتم إشباعها طبقا لما هو متاح من موارد عامة لمقابلة الانفاق الخاص بها ، فقد لا تغطى في الكثير من الأحيان الحاجات الضرورية للأفراد وخاصة فى الدول النامية ويقال عند ذلك أن البند لا يسمح ، أما فى الفكر المالي الإسلامي ، فتمتد الحاجة العامة في الفكر الإسلامي بعمق كبير لتشمل كل ما يجده الفرد في صدره ويحتاج إلى إزالته وإشباعه بشكل كريم ، حيث يلتزم المجتمع ممثلا في الدولة والقادرين بإشباع هذه الحاجات ، وهذا ما يؤكده الإسلام باعتبار الإنفاق العام نوع من التعاون يشارك في تحمله كافة أفراد وفئات المجتمع.

هذا ويتم إشباع الحاجات العامة في الفكر الإسلامي وفقا لمبدأ تقدير النفقات أولا ثم تجيء او يتم تدبير الإيرادات اللازمة لها ، فكأن الأمر هو تحصيل موارد وإنفاق يكفى بالحاجة كما يتم الاهتمام بإشباع الحاجات العامة بنوعيها المادية و المعنوية والروحية كمتطلبات الحرية السياسية والاقتصادية وحرية العقيدة وغيرها ، كمايقوم المنهج الإسلامي بتحديد أولويات محددة لإشباع الحاجات العامة حسب أهميتها للمجتمع الأهم فالمهم ، وهذا المبدأ يعمل على الحيلولة دون تضخم النفقات العامة بنفقات لا جدوى منها حيث جاء الإسلام بمبدأ (صافى الإنفاق العام أو الإنفاق العام الفعال) في اشباع هذه الحاجات التي تحددها إستراتيجية الدولة الإسلامية خلال مرحلة معينة ، وبناء علي ذلك فلا تشبع الحاجة العامة وفقا لخطة سابقة جامدة وإنما يتم إشباع الحاجات العامة وقت ظهورها والاحتياج لإشباعها ، فلا يسمح فى الإسلام بوجود حاجة عامة لا يتم إشباعها، ولعل هذا ما يطلق عليه في الفكر المالي الحديث بالموازنة المتحركة.

---

[1] les prelevements obligatoires dans pays industrialises statistiques des resecettes publiques des pays members(I OCD)I , 1974-1991.

[2] محمد طاقة ،هدي عزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧،ص٦٢-٦٥.

[3] P.Mantz, A.Ramond .M.tabouillot , le poids des prelevement obligatoires :"I exament Comparatif des ressourees des administration publiques dans le Economic et statistique No.157 , 1983 , P45 :60"

الأسس والقواعد المالية لأولويات إشباع الحاجات العامة[1]

١ – إشباع الحاجات الكمالية والتى تدخل فيها كل الحاجات التى من شأنها تحسين مستوى المعيشة أو كل ما يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وخلافه..انما يأتي في الاهمية بعد إشباع الحاجات التالية :

أ- اولوية إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات الاساسية التي توفرها مجموعة الوظائف اللازمة لاستقرار نظام الحياة وتهيئة البيئة لكي تحقق إنطلاقة البشر للانتاج والابتكار وتأتى فى مقدمتها وظيفة الدفاع والامن والعدالة والتعليم والبحث العلمي وغيرها.

ب – اولوية إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع المتمثلة فى المأكل والملبس والمسكن والعلاج... مع توافر المرونة لتحديد ووضع أولويات إنفاقية (expenditure priorities) داخل هذه الحاجات وفقا لظروف وأوضاع كل دولة وخلال كل مرحلة من مراحل التنمية[2]. ومن الممكن أن تتداخل بعض هذه الحاجات الموضحة في تلك المجموعات(ا ، ب) تبعا لظروف كل دولة وتأخذ درجتها في الأولوية بحسب مرحلة التنمية وإن كانت الحاجات الضرورية لإستمرارية الحياة مقدمة علي غيرها وذات اولوية عالية الدرجة .ولعلنا نجد هذه الأولويات العامة فى الإشباع مجتمعة فى قول عمر بن عبد العزيز السابق ذكره: "إنى تقلدت أمر هذه الأمة فتفكرت فى الفقير الجائع والمريض الضائع والغازى والمظلوم المقهور والغريب والأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل وإشباعهم فى أقطار الأرض فعلمت أن ربى سيسألنى عنهم يوم القيامة وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم ،فخشيت ان لا تثبت حجتي فرحمت نفسي وبكيت ". ولقد إنعكست هذه الفكرة العمرية على الإعتمادات المدرجة للنفقات فى موازنات الدول المتقدمة فى العصر الحديث بأعتبارها أفضل ما وصل إليه الفكر المالى الحديث، ففى فرنسا نرى هناك مجموعة من الأولويات تحرص عليها وتراها ملائمة لأوضاعها تحرص الحكومات المتتالية ولمختلف الاحزاب ويتمسك بها المرشحون لانتخابات الرئاسة الفرنسية، وتأتى الإعتمادات المدرجة للتعليم علي قمة هذه الاعتمادات في موازنة ١٩٩٣ باعتبارها من الضروريات وتبلغ ٢٦٢,٥ مليار يورو تليها نفقات الدفاع ٢٤٠,٣ مليار ثم اعتمدت البحوث العملية ٧٨١٩ مليار، ثم تأتى مخصصات العمل الخارجي لفرنسا ٧١,٩ مليار والأولويات المتواجدة في هذه المجموعة متمثلة فى تعليم الأفراد وحمايتهم من الاعتداء الخارجى والارتقاء بمستواهم العلمى والاقتصادى ، ثم تأتى المجموعة الثانية من هذه الاعتمادات لتعمل علي

---

[1] عبدالفتاح ، عبدالرحمن، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٣م.

[2] وإذا كانت القواعد المالية لا تجيز الإنفاق فوق الاعتمادات المحددة فى قانون الموازنة كحد أقصى وإن لم يلزم إنفاقها كلها (Chaque depense doit etre rattachee aun chapitre budgetaire précis) ، فقد اكد الفقه الاسلام علي ضرورة اشباع هذة الحاجات.انظر ايضا :يسري طاحون،التوجية الإقتصادي للسياسات المالية ،دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والاسمالية ، ٢٠١١،دار الكتب

تحقيق تماسك المجتمع داخليا وتمهيده للقيام بعمليات التنمية وفي مقدمتها نفقات تحقيق الأمن حيث تبلغ مخصصاتها ٦٩,٨ مليار ، ثم النفقات الخاصة بأعمال التكافل ومقاومة الطرد الاجتماعي فتخصص الموازنة الفرنسية مبلغ ٣٩ مليار يورو ، وبعد ذلك الاعتمادات الموجهة لتدعيم القطاع الزراعي وتبلغ ٢٦,٨٧ مليار يورو ، ثم الاعتمادات الخاصة بوظيفة العدل وتحقيق سيادة القانون ١٩ مليار، ثم وبرغم إعتماد البلاد علي القطاع الخاص ادرجت الاعتمادات الموجهة لتدعيم القطاع الصناعي في المنشات العامة ،وفي النهاية وجهت الاعتمادات لقطاع الثقافة والفنون والاداب للارتقاء بالمستوى الفكرى فخصص لها مبلغ ١٢,٩ مليار يورو ، وهنا نجد التطبيق شبه الحرفي للأسس التي وضعها عمر بن اعبد العزيز ،وذلك بالتركيز علي بنود معينة للاتفاق العام توجه الي فئات ومجالات معينة تمثلت في الكلمات التي جاءت في مقولته وهي وحسب الآخذ بأسس الاولويات : الفقير الجائع و المريض الضائع و الشيخ الكبير و ذى العيال الكثير والمال القليل ، وتتمثل الحاجات العامة الموجهه الي هذه الفئات واللازم اشباعها في اعتمادات الإنفاق العام على أوجه التكافل والتضامن الاجتماعى وبهدف مقاومة الفقر فى المجتمع ، وذلك لتحقيق نوعا ما من التوازن الاقتصادى لهذه الفئات بتأمين الغذاء والكساء والعلاج والسكن والضمان الاجتماعى و مخاطر الشيخوخة ورعاية الأسرة والامومة حيث يعتبر كل ذلك من الحاجات الأساسية والضرورية التي يجب علي الدولة ان توفرها لمواطنيها فتحصل علي الولاء والانتماء منهم .ويجب ان ننبه هنا ان اشباع هذه الحاجات مقدم عما يليها بل اننا نستطيع ان نقول لو لم تشبع هذه الحاجات لكان من الصعب ان لم يكن من المستحيل اشباع الحاجات التالية لها كما سيتضح فيما يلي [١]:

فكلمةالغازي التي جاءت في حديث عمر رضي الله عنه تتضح لنا فى بند الإنفاق العام علي الدفاع سواء علي مستلزمات هذا الدفاع اوحاجات الجنود من اموال وخلافه،وكلمةالمظلوم المقهور لاشك توضح اهمية وضرورة الاولوية للنفقات العامة المستهدفة لتحقيق العدالة حتى تسود بين الأفراد فى معاملاتهم المختلفة وفي رعاية الدولة لهم ،اما كلمة الغريب الأسيرفتعني من أصبح بلا أهل أو مال فهؤلاء يجب على الدولة أن تكفلهم بعنايتها ويتمثل الانفاق العام هنا في اقامة المدن الجامعية والمجمعات الخاصة بالعمال المغتربين وبيوت الطلاب وبيوت المسنين والعجزة وغيرهم[٢].

---

[١] فصحة الأبدان مقدمة فى التوجية الإسلامة على صحة الأديان فالمحروم و الجائع و المشرد لا يمكن أن تنصلح نفسيتة و عقائدة الروحية ، و إنما الذى ينتظر هو منه الرزيلة و الإنحراف ، لذلك قال الأمام على بن أبى طالب ((لو كان الفقر رجلاً لقتلتة)) ، و بهذا نستطيع أيضاً أن نجد التفسير الصحيح لما نجده من سيطرت فكرية على الشباب قد تجعلة يسلك سلوكاً لا يرضاة المجتمع .

[٢] Prioritésdes dépenses publiques, le projet de budgetgénéral françaispour l'année 2005, le Ministère de l'Economieet des Finances,France.

الغرب وتطبيق التوجيهات المالية الواردة في الفكر الإسلاميوهنا نلاحظ العبقرية العمرية في هذا الترتيب والتسلسل المنطقى لهذه الحاجات ، فلا علاج قبل طعام لاننا لو إهتممنا بالإطعام الجيد للافراد لوفرنا الكثير من نفقات العلاج ، ثم يأتى واجب الدفاع بعد ذلك لاننا لا نستطيع ان نوفر الجنود الاقوياء اذا ما تركنا المواطنين جوعي ومرضي ،وبعد ذلك تاتي مخصصات العدالة (فلا أمن ولا عدالة فى مجتمع ملىء بالجياع والأمراض لقوله تعالي الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف) ولعل هذا ما نراه واضحا فى اعتمادات الموازنات الخاصة بالدول الكبرى في اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان... ففى موازناتها العامة نجد وبوضوح ما يمكن ان نطلق عليه إسلامية الإنفاق العام، فلقد تطابق الإنفاق العام الفرنسى مع هذه الوجهة حيث نرى أن من بين كل ١٠٠ يورو إنفاق عام توجه ١٩ يورو نحو أعمال الاهتمام بمقاومة الفقر والاهتمام بمؤسسات رعاية صحة المواطنين وتوفير الإسكان وإيجاد فرص عمل لكل قادر، بالإضافة إلى ٢٥ يورو توجه لتوفير خدمات التعليم والتدريب والأبحاث العلمية والثقافية (وهذه يمكن ان نطلق عليها مجموعة الضروريات) ثم توجه بعد ذلك ١٨ يورو إلى الاهتمام بأعمال الدفاع عن البلاد، ١٣ يورو توجه نحو تدعيم النمو الاقتصادى فى البلاد، ثم ٢٥ يورو نحو الخدمات العامة التى تحسن نوعية الحياةى (Améliorerla qualité de vie) (كأعمال العدالة والأمن الداخلى) والباقي يوجه نحو تدعيم المنشأت الكبري في البلاد.وذلك ضمن برنامج الاعمال الكبري(des programmesmajeurs)[1].

---

[1] Renforcer lesgrandes entrepriseset les établissements dansle pays
انظر في ذلك المساعات الاقتصادية المقدمة الي هذة المنشات الهامة وهي اولي عشر شركات تصدير فرنسيية :
كهرباء فرنسا ،غاز فرنسا ،شركات صناعة السيارات ..... Le budget de 2010 : placer la Frnace
en tete de l'Europe. Projet de loi budgétairefrançaise pourl'exercice 2010.

المبحث السادس : الاسلام والايرادات محددة اوجه الإنفاق

وعلاوة علي ذلك فالنظام المالي في الإسلام,محدد للأوجه التي يتم فيها الإنفاق من الإيرادات المختلفة حيث هناك دائما تتواجد أولويات في إنفاق هذه الموارد سواء حددتها نصوص القرآن الكريم أو كما حددها علماء الفقه ليتم إشباع الأهم فالمهم ، وبالتالي لم يؤخذ بمبدأ وحدة الموازنة ، فحددت المصارف بحيث يكون هناك أقسام مستقلة في الإيرادات والنفقات، إلا أنه وعلى الرغم من هذا التحديد نجد مرونة عالية داخل هذه الأقسام ، ليضع أولى الأمر بنودها وفقا لظروف كل أمة وما يناسبها وفي الأوقات المختلفة ، فعلى سبيل المثال قد تصبح التدفئة في دولة معينة من الضروريات وفي أخري لا تعد كذلك بل انه داخل المجموعة الواحدة من الحاجات فالحاجات الضرورية مثلا يمكن المفاضلة بين بندين أو نوعين منها وهكذا، فهذه القواعد بمثابة تحليل لبنود الإنفاق العام والتعرف على مكوناته لاختيار المكونات الأكثر اتفاقا مع الظروف السائدة في كل دولة .

الأولويات وجدية التنفيذ : وهكذا يتضح لنا مما سبق أن أولويات الإنفاق العام تتمثل فى البنود التالية غير اننا يجب ان نشير الي ضرورة الجدية في تنفيذها علي الوجه التالي :١ – مكافحة الفقر بكافة اشكاله ويتمثل ذلك في بند الضمان أو التكافل الاجتماعي وبكافة الطرق، وخاصة بند الدعم لما لهذا البند من أهمية كبيرة وذو تأثير كبير فى تدعيم دخول الفقراء (سواء كان هذا الدعم عينى أو نقدى) وتحسين مستويات معيشتهم [١]، وعلى الرغم من أهمية الدور الذى يلعبه هذا البند إلا أنه لا يعطى النتيجة المأمولة منه (خاصة فى الدول النامية) نظرًا لعدم وصوله إلى مستحقيه (أى عدم التمييز بين الفئات التى تحصل عليها سواء كانت فقيرة أم غنية) فالكل يحصل عليه، ولذلك يجب على القائمين على هذا البند تحرى الدقة جيدًا عند توزيعهم لهذا البند، مع مراعاة ضمان توزيعه بشكل جيد يخدم الهدف منه لذلك يجب على الدولة أن تضع قضية الدعم فى طليعة أولوياتها ،ان الدول الجادة تنص علي ضرورة ان يصل الإنفاق المخصص لهدف معين أوفئة معينة إلي هذا الهدف او هذه الفئة فلوخصص يورو او يورو واحد في الموازنة الفرنسية لدعم لبن الاطفال فيجب علي الدولة ان تحقق ذلك وتتأكد منه،عكس الحال في الدول النامية التي إذا ما خصص إعتماد لدعم معين لم يصل لمستحقيه ، فبداية يتدخل البعض في توريد السلع المدعمة فينتقي الرديء وربما الفاسد منها !! ثم قد لا يستطيع البعض الحصول عليها فيستحوز عليها القائمين علي التوزيع ،ويتساوي في الحصول عليها الفقير والغني أستاذ الجامعه والعامل البسيط ، ووكيل الوزارة مع الموظف ذو الدخل المحدود!! بل ان الدعم الذي يقدم للكتاب الجامعي والدعم النقدي للطلاب في دولة كمصر وهو يقدر بالملايين في كل جامعة يحصل عليه

---

[١] Lau ,L.and others."Education and economic growth ,some cross-sectional Evidence from brazil"journal of development economics 1993. لقد اوضحت هذه الدراسة وجود علاقة قوية تفسر الزيادة في معدلات النمو (٢٤%)عن طريق الاهتمام بالتعليم في ٢٧ دولة انظر ايضا :(P) CARDIFFمرجع سابق .

الفقراء والاغنياء دون اي تمييز او تفرقة ،بل ربما كانت فرصة ابناء الاغنياء في الحصول علي الدعم النقدي اكبر!! كما ثبت ايضا ان ابناء القادرين يحصلون علي الاراضي المستصلحة والمدعمة وهم يشغلون وظائف هامة ثم يقومون بالتربح منها ببيعها بأسعار مبالغ فيها لابناء الفقراء الذين لا يجدون اي نوع من الوظائف!! وهنا نجد الخسارة مضاعفة علي الفقراء فهم في البداية خسروا قيمة الدعم المخصص لهم والذي ربما ساهم اباؤهم الموظفين والعمال البسطاء في تمويله عن طريق الإستقطاعات الإلزامية التي فرضت عليهم ،ثم بعد ذلك قام هؤلاء التعساء بدفع قيمة هذا الدعم من خلال الثمن المرتفع الذي سددوه لابناء القادرين !!، ناهيك عن التلاعب في الدعم المقدم للاراضي المخصصة للاسكان والشقق المدعمة والذي وصل فيه الفساد الي ارقام خياليةوبالمليارات [٢].

إن الدول الجادة تحرص علي تمييز الفئات الاكثر فقرا اوالافراد الاشد ضعفا ، فإعانة الطفل الذي يعيش بين ابويه مثلا اقل ممن يعيش مع والدين منفصلين مع انها اعانة واحدة ،واعانة الذي يحصل علي دخل اقل من الحد الدني للاجور وهو سليم معافي اقل من المعاق وهكذا ....لذلك فلقدعرف الفكر المالي في الإسلام نظام الرقابة كأداة لترشيد الإنفاق العام ووصوله الي مستحقيه سواء كانت هذه الرقابة من قبل الحاكم أو من المتخصصين في ذلك ، وكانت الرقابة شاملة كافة مراحل الإنفاق العام ، كعمليات الرقابة قبل الصرف وذلك لضمان عدم حدوث تصرفات مالية غير مبررة أو غير ضرورية ، ثم تأتى رقابة ما بعد الإنفاق حيث يتميز هذا النوع من الرقابة بالقدرة على عمل التعديلات اللازمة وذلك عن طريق متابعة الأداء ورفع التقارير، ثم هناك نوع أخر من الرقابة تسمى برقابة الكفاءة والكفاية بهدف التأكد من أن جميع الأهداف التي أدرجت الاعتمادات من اجلها قد تمت بكفاءة وبأقل التكاليف ، وهذا ضمن ما توصل إليه الفكر المالي الحديث ، حيث عرفت فرنسا هذا النوع من الرقابة نظام التفتيش المالي أثناء التنفيذ وبعده ، كما عرفت نظام اللامركزية المالية في عمليات التنفيذ والمتابعة، ولعل هذا ما تحتاج اليه الدول النامية في هذا الوقت فمثل هذا النوع من أنواع الرقابة سيعمل على حل مشاكل كثيرة أهمها الفساد واستغلال النفوذ، ولضمان الفاعلية والكفاءة لعمليات الإنفاق العام وضمان توجيهه إلي ما خصص له، ومما يدعم فقه الاولويات ميزة أخرى يختص بها الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي وهى ضرورة استكمال مراحل الإنفاق للحصول على النتائج النهائية لعملياته، وعدم ترك مرحلة لم تستكمل بعد ، فمثلا عند أخذ بند الإنفاق على التعليم فيجب الإنفاق على الأفراد لاستكمال تعليمهم وإنهاء دراستهم، ولا يقف الأمر عند ذلك بل يجب تقديم العون إليهم بعد استكمال الدراسة ليزاولوا عملا يفيدون به المجتمع . ولعل هذا ما تتبعه بعض الدول المتقدمة كأمريكا وفرنسا، حيث يحظى الفرد بالرعاية منذ الصغر بل منذ إن يكون جنينا في بطن أمه ومساعدته في إيجاد العمل المناسب وحتى احتياجاته في سن الشيخوخة بل وعند المرض والموت وبعده (حيث يوصي المؤمن في بعض الدول بوجود زهور معينة على المقبرة الخاصة به)وذلكضمن حقوق رعاية المسنين والشيخوخة وذلك مطابق لما حدده عمر بن عبد العزيز كمنهج له في الإشباع :الشيخوخة(vieillesse)وتستحوز هذه الإعتمادات علي ٣٦,٨ % من مخصصات الضمان الاجتماعي في فرنساوتوفير العلاج العلاج الطبي (maladie) ٢٦,٣ %. تأميناتالحياة ورعاية الورثة والأيتام (survie) ٨% ، ثم رعاية الأسرة (famille) ٩% ، العجز الصحي (invalidate ، ilfrmite) ٦,٥% والبطالة (chomage) ٥,٧% ، إصابات العمل والأمراض المهنية accident de professionnessemaldie (travail) , ٢,٥% ، الإسكان (logement) ٢,٨% ، رعاية الأمومة (maternite) ١,٧% ، رفع مستوي المعيشة للعاملين(l'emploidepromotion)

---

[٢] يسري حسين: النظرية والتطبيق في معالجة الفقر، جامعة طنطا، دار الكتاب الجامعي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م. حيث توجه ايضا النفقات العامة توجيه يخدم بعض الفئات المجتمعية أو الاقتصادية (Interest groups) مثل تنفيذ عمليات الطرق السريعة الموصلة الي المنتجعات الخاصة بهم وغيرها .....•

١,٢% ، فهي إعتمادات تؤمن الأفراد ضد كافة أخطار الحاضر والمستقبل سواء كانت بسبب العمل أو فقدة أو العجز عنه أو لأي سبب آخر .

وأولويات إشباع الحاجات العامة في الفكر المالي الإسلامي مُرنة حيث تتغير هي الأخرى بتغير ظروف المجتمع السائدة كما تتغير الحاجات خلال المراحل التي تمر بها عملية التنمية فهي تختلف باختلاف الزمان والمكان والأفراد أيضًا، فمع وجود ثلاثة مجموعات رئيسية من هذه الحاجات ما بين ضرورية وحاجيه وكمالية إلا أن كلا منها يحتوى على مجموعة من الحاجات الفرعية المتداخلة فيما بينها[١].

2- النفقات العامة الموجهه نحو التعليم [٢]: فتنمية الموارد البشرية تبدأ بتكوين المواطن الصالح الذى يتمتع بالشخصية المتكاملة والمؤهلة بالعلم والقدرات والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية أمر لازم لكل منالفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل :وتتمثل حاجتهم في الإنفاق علي كافة أوجه التكافل الإجتماعي والقتصادي في المجتمع ، (Équilibre socio-économique)بما يحقق التوازن الإقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من تأمين للغذاء والكساء ، والمسكن والعلاج ، والضمانات الإجتماعية ضد كافة المخاطر وكذا ضد الشيخوخة ويؤد هذه الرؤية أو يتطابق معها ما تقدمه موازنات الدول المتقدمة من رعاية من هذه النواحي ، وتتوزع نفقات الحماية والضمان الإجتماعي في فرنسا لتأمين الأفراد ضد الشيخوخة يكون قادرا علي القيام بمهام التنمية فى جميع مجالاتها وعلى اختلاف مستوياتها وهو يعتبر فى حد ذاته تنمية للثروة الوطنية ، حيث ينبغى أن ينظر إلى التعليم على أنه من الأولويات الوطنية التى لابد من الاهتمام به فهو مهمة الدولة فلقد اثبتت البحوث العلمية انه يمكن زيادة الناتج الوطني في اي دولة نامية دون زيادة المدخلات المادية عن طريق الإرتقاء بمستوي كفاءة العنصر البشري،والاهتمام بالبحث العلمي لان هذه البلاد تسود فيها طرق رديئة لادارة العملية الإنتاجية أو يعتمد علي الاجانب في تسييرها.

٣ – النفقات العامة الموجهة نحو الرعاية الصحية والعلاج[٣]: وهي تبدأ برعاية الامومة ومنذ ان يكون المواطن جنينا في بطن امه فيقع على عاتق حكومات الدول مسئولية كبيرة تجاه توفير الرعاية الصحية للام والجنين لينشأ نشأة صحيحة ، وتمكن الام من الولادة الامنة ، متي كانت غير قادرة علي توفير هذه الرعاية بدخل الاسرة المحدود ، وتظل الدولة ترعي الطفل بعد الولادة لتقديم ما يلزمة في مراحل الدراسة المختلفة وعند تخرجه ورغبته في تأثيث مشروع خاص به وتامينه في المراحل الاولي من العمل ، وكذلك تقديم دعم الاسكان المؤجر له او المساهمة في اقساط التمليك اذا رغب في تملك وحدة سكنية،واذا اصبح كهلا كانت الاعانات المخصصة لبيوت المسنين في انتظاره ،رعاية شاملة للفرد من المهد الي اللحد ما دام غير قادر علي توفيرها بدخله الخاص ،مع رقابه فعالة وصارمة علي من يريد ان يأخذ وهو غير مستحق [١] .

---

[١] يسري طاحون ،المرجع السابق.

- [٢] Lee, M. and others, "Education, Human Capital Enhancement and Economics Development: Comperhension between korea and Taiwan" Economical education review.

[٣] يسري حسينطاحون: النظرية والتطبيق في معالجة الفقر، جامعة طنطا، دار الكتاب الجامعي ،مرجع سابق ،ص٥٦.

[١] احمد ابراهيم ،المعاملات الشرعية المالية ،دار الانصار،١٩٣٦م ،ص٩٦ وانظر ايضا: les depenses de la caisse nationale des allocations familiales, financement budgetaire ,france ,budge,t2006.

٤ - النفقات الخاصة للقيام بوظيفة الدفاع : ويؤكد هذه الاولوية ما نراه الان من إستحواز علي الإنفاق العسكرى علي أكبر نصيب من الطلب الحكومي الذي يمثله الإنفاق الحقيقي للدولة وهو بالتالي يلعب دورا هاما فى تأثيره على الطلب الكلى الفعال في الدولة ، وبناء عليه يتحقق مستوى معين من التوظيف فى المجتمع ، وكظاهرة عامة فإننا نجد الإنفاق العسكري يستحوز علي نسبة لا يستهان بها من إجمالي الإنفاق العام لدول العالم ومن الناتج الوطني لهذه الدول ايضا وخاصة في اوقات الحروب والأزمات[٢]. وقد جاءت في حديث عمر تحت كلمة الغازي : وهي تتمثل في الإنفاق علي مستلزمات الدفاع ، وحاجات الجنود ، وإقامة الصناعات العسكرية اللازمة لذلك ، فهو يعتمد علي البند الأول خاصة في توفير القوي البشرية القوية للقيام بإعباء الخدمة في القوات المسلحة ، وهي كما رتبها عمر رضي الله عنه ، فمن أكل الغذاء السليم ربما لا يحتاج إلي علاج ، أما إذا ظل دون طعام جيد ، فإنه سيكون عرضة للأمراض ، وبالتالي فلا يقدم العلاج علي الطعام ، وواجب الدفاع يأتي بعدهما ، وقبل أي نشاط إقتصادي.أو إنساني ، حيث سيكون بلا معني دون وجود ما يكفل الحماية الداخلية (الأمن) ، والخارجية (الدفاع) ، وبهذا أن تصبح البيئة آمنة لمزاولة كافة أنواع النشاط[٣]. ، وبعد أن تصبح البيئة آمنة لمزاولة كافة أنواع النشاط يأتي دور من يطبق الشرع بينهم في الوظيفة التالية .

5-العدالة La justice : لتقام بين الأفراد فى معاملاتهم المختلفة لكى لا يرهب الضعيف القوي ولا الفقير الغنى ، والتدرج واضح هنا ، وحيث يستحيل عملياً تحقيق الأمن أو العدالة فى مجتمع ملئ بالجياع لقوله تعالى : الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " ، ووظيفة العدل جاءت تحت معني " المظلوم المقهور " . وإبن تيمية يحدد لنا هذه الأولويات كالتالى :

أ) الإنفاق على مستلزمات الدفاع والجهاد .
ب) رواتب أصحاب الولايات المختلفة من الموظفين العموميين كالولاة – القضاء – رجال الأمن – العلماء .
ج) تقوية الموانى والثغور وعمارتها .
د) القيام بالأعمال المؤثره فى عمليات التنمية وخاصة الأعمال الكبري
(Les grands Travax) كالطرق والجسور والأنهار وغيرها إضافة الي الإنفاق علي كل ما يحقق الأمن والإستقرار .

6– النفقات العامة الهادفة الي تدعيم القطاعات القائدة او ما تسمي بقاطرة النمو في البلاد : وتشمل عمليات الإنفاق على البنية التحتية الأساسية كالطرق والكباري والموانئ والمطارات والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه.....الخ، فكلها تعتبر متطلبات لتسهيل وتيسيير النشاط الاقتصادي، وتشجيع قيام الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية،علي إعتبار ان بعض بنود الإنفاق العام يلزم توجيهها لتكون داعمة لعملية النمو الاقتصادي ،كما يتم تخصيص جزء من الإنفاق العام للنهوض ببعض القطاعات الرائدة في القطاع الصناعي(علي سبيل الصناعات الكبري المؤثرة في عمليات التجارة الخارجية وتستخدم كذلك الاعتمادات الخاصة بالمعونات الخارجية لفتح أسواق لهذه الصناعات - open markets and redused prices) وذلك لتشجيع قيام الاستثمارات فيه

---

٢ J.Auboyneau :LA politique budgetaire francaise depuis la premier guerre mondiale :de la recherché des economies a la finition des objectifs ,revue de la efence nationale juin 1975 proplemes economiques 23-27-1975.no.1432,p.15.ministere de l.economie des finances et du budget,la france.

٣ صلاح نامق ،النظرية الاقتصادية المعاصرة –مكتبة عين شمس –القاهرة-١٩٧٢-ص(ز).

والعمل على نمو هذا القطاع وذلك لأن نمو هذا القطاع من شأنه أن يعمل على حدوث آثار إيجابية سواء في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات[1] ، وبالتالى ترتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة الوطني فى الناتج المحلى الإجمالي،كما يمكن وعن طريق الدعم الموجه لهذا القطاع في عمليات البحث العلمي والتدريب الإسهام في رفع مستوى الإنتاجية لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق التكنولوجيا والتقنية العالية فى الإنتاج ومخرجات البحث العلمي ، وتستخدم عدة طرق لتمويل هذه العمليات عن طريق التمويل المباشر من الدولة أو بالايرادات العامة السلبية بأعفاء ضريبي معين او تخفيض معدل الضرائب(REDUCE TAX RATE)مقابل ما ينفق من جانب المنشأت الخاصة علي هذه المجالات، يمكن القطاع الصناعي من توفير فرص أكبر للعمالة وبالتالي يساهم بشدة مضاعفة فى رفع معدل النمو الاقتصادي لأن النمو فيه يساعد على رفع معدل النمو بدرجة اكبر فى القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والخدمات وغيرها[2].

6-ومن الأولويات كذلك ما أكد الفكر المالي الإسلامي إلى أهمية تحقيق التنمية المتوازنة للإنفاق العام الاستثماري والتزامه بتحقيق العدالة الإقليمية بحيث تتم كفاية إحتياجات كافة الأقاليم دون تمييز للبعض عن البعض الآخر ، ولا شك في أن مثل هذا الفكر يساهم في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل الناجمة عن تركز السكان في إقليم ما يتوافر فيه جميع الاحتياجات، نتيجة المشاكل المتواجدة في الأقاليم الأخرى لافتقارها لبعض المرافق والخدمات الهامة مما يعمل على تكدس السكان فى إقليم معين دون الأقاليم الاخري، وما يحدثه ذلك من حدوث أزمات كالازدحام وعدم كفاية الخدمات العامة وجودتها وكفايتها، فقد وصلت علي سبيل المثال حجم مساعدات من الموازنة العامة الفرنسية إلى التجمعات الإقليمية في عام ٩٣ حوالي ٩٢,١ مليون يورو نفقات جارية ، ٣٢,٢ مليون يورو نفقات رأسمالية[3].

٧- وهناك إشتراطات لإشباع الأولويات متي انفق عليها اهمهاأن يكون مصدر الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة هو كافة الأموال العامة المشروعة ، والمتمثلة فى الحقوق المختلفة للدولة وبيت المال ، وبالتالى فلا يدخل فى الإنفاق العام ما قدتقوم به الدولة من خدمات لا تؤدى مقابل لها ، بأعمال السخرة أو غيرها حيث أنها مرفوضة إسلامياً، فلابدأن يكون الإنفاق العام فى كل ما يرضى الله (فى دائرة الحلال المشروع) ، فإن خرج عن ذلك لا يكون ضمن الإنفاق العام فى ظل المفهوم الإسلامى[1].

---

[1] مها متولى قنصوة، دور السياسات المالية فى زيادة صادرات الدول النامية فى ظل القيود التى تفرضها منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه- تجارة طنطا ٢٠٠٧.وراجع في ذلك ايضا The budget message of the president to the speaker of the white house of representatives and the president of the senat.of the U. S.

[2] ابراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير ،دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها ،دار الشروق ،طبعة ثانية ،٢٠٠١،ص٣٤.ولذلك فإن الحكومة الفرنسيةمستمرة في تدعيم الاستثمارات الخاصةلان الاستثمار الخاصهو مفتاحالنمو الاقتصادي وعلى قدر ما يزدهرسيتحقق النمو.لذلك ستقوم الحكومة في موازنة ٢٠١٣ لتضاعف جهودهالتهيئة الظروف المواتيةللاستثمار الخاص، ولا يخفي ما لهذا الإنفاق من اثار هامة في علاج شكلة البطالةUn gouvernement qui agit en misant sur l'investissement privé.L'investissement privé est la clé de la croissance économique et un gage de prospérité. Le gouvernement redoublera d'efforts pour créer les conditions propices a l'investissement privé).

[3] Les aides des collectivities locales en matiere economique en 1990 ,N.B .NO,586-30-3-51992,ETAT recapitulative des concours de l"Etat aux collectivities locales. وذلك بفعل مضاعف الصادرات راجع دجنات السمالوطي ص١٧٢-١٨٢.

[1] محمد يوسف موسي ، الإسلام وحاجة الإنسانية إليه،الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة

المبحث الثامن : تطور النفقات العامة في المملكة ومدى الأخذبالأولويات

بلغت المصروفات الفعلية للسنة المالية ١٤٢٣/١٤٢٤ ٢٥٠ مليار ريال . وقد كانهناك ارتفاع في بعض المصروفات الطارئة لمواجهة التطورات في المنطقة ولتغطية الجوانبالأمنية ، إضافة للإلتزامات المترتبة على الدولة التي لم تتمكن إعتمادات الميزانية من تغطيتها في ظل التقديرات الأولية وأبرزها تسوية المستحقات للشركات والمؤسساتوالأفراد والمزارعين عن أعوام سابقة وذلك ضمن جهود الحكومة لتنظيم الصرف وشملتإيجارات الدور والالتزامات المترتبة على عقود توريد الإعاشة والمحروقات وتنفيذ بعضالبرامج والمشاريع ،وهذا مما يدعم السيولة ويقاوم الكساد . أما بقية الإيرادات فقد تم توجيهها لتسديد جزء من إلتزاماتالدين العام (la dettepublique). وفي العام المالي١٤٢٤-١٤٢٥حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٢٣٠) مليار ريالوقُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (٣٠) مليار ريال.ولكنها بلغت (٢٩٥) مليار ريال بزيادة مقدارها (٦٥) مليار ريال عما صدرت بها الميزانية . وكان ذلك نتيجة ارتفاع في بعض المصروفات الطارئة ولتغطية الجوانبالأمنية وتشمل تكاليف شغل عدد من الوظائف ، والبدلات والعلاوات الإضافية نتيجة رفعالحالة الأمنية لبعض القطاعات الأمنية والعسكرية ، ومكافأة راتب شهرين التي أقر صرفها للعسكريين ، إضافة لزيادة المدفوع لإعانة القمح والشعير والأعلاف والإعاناتالزراعية بناء على التوجيهات الصادرة بتصفية مستحقات المزارعين للسنوات السابقة. وهذا يؤكد ضرورة الاخذ باسلوب صناديق الطوارئ (les fonds de concoures)،وذلك علاوة علي المنحة المقدمة في أخر العام. وحُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٢٨٠) مليار ريال ،وقيَ العام المالي١٤٢٥-١٤٢٦ بلغت المصروفات الفعلية(٣٤١) مليار ريال بزيادة عما صدرت به الميزانية مقدارها (٦١) مليار ريال نتيجة زيادة الرواتب بنسبة (١٥%) خمسة عشر % وصرف راتب شهر أساسي لبعض فئات العاملين السعوديين ، وتنفيذ مشروعات بالمشاعر المقدسة ، وتصفية مستحقات المزارعين للسنوات السابقة الخاصة بإعانة القمح والشعير والأعلاف والإعانات الزراعية ، والبدلات والعلاوات الإضافية لبعض القطاعات الأمنية والعسكرية لتغطية الجوانب الأمنية ، وما أستجد من مصروفات طارئة . كما روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تُمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والطرق وبعض مشروعات البنية الأساسية.وفي العام المالي١٤٢٦-١٤٢٧و حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٣٣٥) مليار ريال ،وبلغت المصروفات الفعلية (٣٩٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (٥٥) مليار ريال عمَّا صدرت به الميزانية . وتشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وبعض المشاريع الأخرى ، والتكاليف التي ترتبت نتيجة زيادة القبول في الجامعات والإبتعاث ، وإعانة الأعلاف ، وما أستجد من مصروفات طارئة .وفي العام المالي١٤٢٧-١٤٢٨بلغت المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ (٥١٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (١٠٠) مليار ريال عمَّا صدرت به الميزانية، نتيجة لما استجد خلال العام المالي من مصروفات بينت فيما سبق، والمبالغ التي ترتبت نتيجة تثبيت بعض فئات الموظفين، وزيادة القبول في الجامعات والإبتعاث، وإعانة الشعير والأعلاف وحليب الأطفال والأرز.وقد بلغ اجمالي ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال هذا العام (١٢٠) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٨٣)مليار ريال في العام المالي السابق ١٤٢٧/١٤٢٨ بزيادة نسبتها (٤٥) %، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

وفي العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٤٧٥) مليار ريال، كما قدر العجز في الميزانية بمبلغ (٦٥) مليار ريال. أما في العام المالي١٤٣١/١٤٣٢ فالمصروفات العامة الفعلية للعام المالي الحالي (٦٢٦,٥٠٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (٨٦,٥٠٠) مليار ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ (١٦) %عمَّا صدرت به الميزانية، وبذلك يكون الفائض في الميزانية (١٠٨,٥٠٠) مليار ريال. ولا تشمل المصروفات ما يَخُص مشاريع البرنامج الإضافي (programme supplémentaire)المُمَوَّلة من فائض إيرادات الميزانية والتي يُقدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١٨,٥٠٠) مليارريال،وتشمل هذه الزيادة في المصروفات ما سيصرف من رواتب وبدلات ومكافآت للموظفين ومكافآت الطلبة ونفقات تقاعدية وما في حكمها

للشهر الثالث عشر (محرم ١٤٣٢هـ)، وما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل دفعات تنفيذ مشاريع ونفقات عسكرية وأمنية وأخرى، والبدلات الجديدة التي تقررت لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والالتزامات التي ترتبت نتيجة زيادة رواتب العسكريين، ومكافآت نهاية الخدمة، وزيادة القبول في الجامعات والإبتعاث الخارجي.وقد بلغ قيمة العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي ما يقارب (١٨٢,٥٠٠) مليار ريال مقارنة بمبلغ (١٤٥,٤٠٠) مليار ريال في العام المالي السابق ١٤٣١/١٤٣٠ بزيادة نسبتها (٢٦) %، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.وفي العام المالي١٤٣٢-١٤٣٣ حُدّدت النفقات العامة بمبلغ (٥٨٠) مليار ريال، وقدّر العجز في الميزانية بمبلغ (٤٠) مليار ريال، ويمثل هذا العجز ما نسبته (٢,٥) % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م). أما في العام المالي١٤٣٢-١٤٣٣فوصلت النفقات العامة الفعلية ٨٠٤مليارابزيادة عن المقدر ٢٢٤مليارابنسبة٣٩%حول جزء منها لتمويل بناء ٥٠٠الف وحدة سكنية وتعويض صندوق الاستثمارات العامة بجزء أخر عن تكاليف قطار الحرمين كما وصل المنصرف من فائض الميزانيات السابقة ١١مليار علي مشروعات إضافية من خلال الحساب المفتوح لذلك في مؤسسة النقد.وكذلك عمليات تدعيم الحد الادني للرواتب وتثبيت بدل غلاء المعيشة وضم المبتعثين علي نفقتهم الي البعثات الرسمية. وفي عام١٤٣٣-١٤٣٤بلغت المصروفات المقدرة ٦٩٠مليار بفائض قدره ١٢مليارووفيما يلي إستعراض لاهم الوظائف التي مولتها هذه النفقات:

١-الاعتمادات الموجهة لمجالات المياه والتجهيزات الاساسية

في عام ١٤٢٤-١٤٢٥بلغ مخصص النفقات فى قطاعات المياه والصناعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الإقتصادية الأخرى لتوفير مياه الشرب ١٥،١٠٠ مليار ريال وكذلك تعزيز مصادر المياه القائمة وتضمنت الميزانية مشاريع في مختلف مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ، ومحطات للضخ والتنقية ، ومحطات تحلية جديدة وتوسعةوتحسين محطات التحلية القائمة وإيصال المياه المحلاة إلى مناطق جديدة وبلغت تكاليف تلك المشاريع حوالي ٩ مليار ريال، وفى العام المالي١٤٢٦-١٤٢٧بلغ المخصص ٢٢،٥٠٠ مليار ريال ،و تضمنت الميزانية مشاريع في جميعمناطق المملكة بما يقارب ١٣،٠٠ مليار ريال ، منها٥،٢٥٠ مليار ريال لمشاريع تعزيز مصادر وشبكات المياه، وحوالي٣،٥٠٠ مليار ريال لمشاريع محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي ، وما يزيد عن ٤،٢٠٠ مليار ريال لمشاريع محطات تحلية المياه وخطوط نقل المياه المحلاه ، وفي المجال الزراعي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة بما يقارب ٧٠٠ مليون ريال ، وفي مجال الصناعة تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ٥ مليار ريال،وفى عام١٤٢٧-١٤٢٨ أرتفعت الممخصصات لهذا القطاع لتصبح ٢٤،٨٠٠ مليار ريال . و تضمنت الميزانية مشاريع جديدة بما يقارب ١٦،٣٥٠ مليار ريال بما في ذلك الإضافات للمشاريع القائمة .وفي المجال الزراعي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء محاجر حيوانية ونباتية ، ومختبرات لفحص المستحضرات الحيوية البيطرية ، وتحديث وتطوير مصنع التمور بالأحساء ، وكذلك رفع طاقة مطاحن الدقيق .وفي مجال الصناعة وللغرض السابق إعتمادات تقارب ٥،٣٠٠ مليار ريال ،وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.ولغرض زيادة الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل ٢، وينبع ٢) وإنشاء أرصفة إضافية للموانى وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والإتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الاساسية للصناعات البتروكيماوية على مساحة إجمالية تبلغ (١١٧,٢) منة وسبعة عشر مليون ومئتي الف متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى، كما تضمنت الميزانية مشاريع للمحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء . وقد بلغ المخصصفى عام١٤٣١-١٤٣٢ما قدره ٥٠،٨٠٠ مليار ريال بزيادة نسبتها (١٠)%وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطة تحليه الشقيق (المرحلة الثالثة)، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري

الرئيسية بالأحساء، والمصروفات التأسيسية والتشغيلية والدراسات وإنشاء مباني لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة . و تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع القائمة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من ٦،٣٥٠ مليار ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى. ولقد بلغت المخصصات لهذه البنودفي العام المالي ١٤٣٢-١٤٣٣ ما قدره ٥٧،٥٠٠مليار بزيادة قدرها ١٣% عن العام السابق ،منها مشروعات جديدة٦،٦٤٠مليار ،مع استمرار تجهيزات البنية التحتية في المناطق الصناعية السابق ذكرها .

٢-الدينالعام وتوجيه النفقات العامة

لقدتم تخصيص ما تبقى من إيرادات السنة المالية الحالية ١٤٢٤/١٤٢٥لتسديد جزء من أصل الدين العام بعد إقتطاع مبلغ ٤١مليارريال للصرف على المشاريع التي صدرت التوجيهات بتمويلها من فائض الميزانية وزيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية وبنك التسليف السعودي وكانت تشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض من ٦٦٠مليار ريال الي ٦١٤مليار ريال.كذلك الإستفادة مما تحقق من فائض في إيرادات العام المالي الحالي ١٤٢٥/١٤٢٦ وخصص جزء منها لتسديد جزء من الدين العام .لينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٥/١٤٢٦ إلى حدود ٤٧٥مليار ريال ،وفي نهاية العام المالي١٤٢٦/١٤٢٧ إلى حدود ٣٦٦مليار ريال لتتقلص نسبته إلى (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦م مقارنة بـ (٤٠%) بالمئة في نهاية العام السابق مع استمرار تحويل جزء من فائض الموازنة الي سداد الدين، ولقد وصل صافي حجم الدين العام في نهاية عام١٤٢٨-١٤٢٩(٢٠٠٨) الي ٢٣٧مليار ريال لتنخفض نسبته الي حوالي ١٣،٥% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ب١٨،٧% في نهاية عام١٤٢٧-١٤٢٨(٢٠٠٧)،ومع نهاية عام ١٤٣١-١٤٣٢ وصل الدين العام الي حوالي ١٦٧مليار ريال وهو يمثل نسبة١٠،٢% من الناتج ،مقارنة ب٢٢٥مليار ريال بنهاية العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ (٢٠٠٩) بنسبة ١٦%من الناتج المحلي الاجمالي.اما في١٤٣٢-١٤٣٣فان الدين العام كان متوقع له ان يصل الي١٣٥،٥٠٠ مليار ريال بنسبة ٦،٣% (٢٠١١) من الناتج بعدما كان يمثل ١٠%في (٢٠١٠).

٣-تطور النفقات العام الراسمالية

وفي العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥إشتملت الميزانية على مشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريعالتي سبق إعتمادها تبلغ تكاليفها الإجمالية حوالي ٤١،٦٠٠مليار ريال منها حوالي ٣٢،٦٠٠مليار ريال في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والخدمات البلديةوالمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات والتجهيزات الأساسية . كماتضمنت الميزانية للعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ برامج ومشاريع جديدةومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ تكاليفها حوالي ٧٥،٥٠٠ مليار ريال.. وفي العام المالي ١٤٢٦-١٤٢٧تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن ١٢٦ مليار ريال .وفي عام ١٤٢٧-١٤٢٨ وبناءً على الأمر الملكي الكريم رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ تم توزيع فائض إيرادات العام المالي الحالي وفقاً لما يلي :٤٠ مليار ريال لتمويل مشاريع مرحلة ثالثة من البرنامج الإضافي لتطوير وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية على مدى خمسة أعوام مالية ابتداءً من العام المالي القادم ١٤٢٧/١٤٢٨ كما يلي :

المبلغ (ريال)	الغرض
١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة .
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمباني مدارس البنين والبنات .
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لإستكمال مباني الجامعات والكليات .
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمباني وتجهيزات مراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني .
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لإستكمال متطلبات إنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية .
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لدور الملاحظة والرعاية والتأهيل .
٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع المياه والصرف الصحي .
٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع الطرق .
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع درء أخطار السيول وتصريفها .
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع إيصال الخدمات إلى حدود المدن الصناعية
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	للبنى التحتية للمدينتين الصناعيتين "الجبيل وينبع" وما يخص منها رأس الزور .
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع الأرصفة وتعميق المداخل والطاقة الكهربائيةبالموانىء وتشمل ما يخص رأس الزور .

(٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين مليار ريال لزيادة رأس مال صندوق الإستثمارات العامة.

وفي العام المالي ٢٧-٢٨ تضمنت الميزانية برامج إضافات لمشروعات جديدة وإستكمالية تزيد تكاليفها الإجمالية عن ١٤٠ مليار ريال ،أما في العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ فكانت هذه الإضافات تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٢٥ مليار ريال مقارنة بتكاليف بلغت (١٦٥) مليارريال بميزانية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ بزيادة نسبتها (٣٦) %، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما أعتمد بالعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ الذي يصادف السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.وقفزت هذه الإعتمادات في العام المالي ١٤٣٢-١٤٣٣.وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٢٥٦مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.ووصل الإرتفاع في هذه النفقات الراسمالية في العام المالي١٤٣٣-١٤٣٤في البرامج والمشروعات الجديدة لتمويل الجديدة واستكمال ما سبق إعتماده بقيمة ٢٦٥مليار.

٤-النفقات الموجهة لتمويل الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية:

فلقد خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية٢٤،٣٠٠مليار ريال في العام المالي ١٤٢٤-١٤٢٥. وتضمنت ميزانية هذاالقطاع مشاريع جديدة لإنشاء وتجهيز مراكز رعاية صحية أولية بمختلف مناطق المملكة ، إضافة إلى إستكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات الجديدة ، وتوسعة وتحسينوتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية القائمة وفي مجال الخدمات الإجتماعية تضمنتالميزانية دعم إمكانيات وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لتحقيق أهداف التنميةالإجتماعية ، وفى عام ١٤٢٥-١٤٢٦ بلغ ما تم تخصيصه لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعيةحوالي ٢٧،١٠٠ مليار ريال . أما المشاريع الجديدةفي هذا

القطاع الصحي فقد بلغت تكاليفها ٤،٦٠٠ مليار ريال وفي مجال الخدمات الإجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء دور للرعاية والملاحظة الإجتماعية ومراكز التأهيل ،ومباني لمكاتب العمل ، إضافة إلى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤونالإجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية رفع المخصص لمشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة إلى ١٠ مليار ريال وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الإجتماعي السنوية للأسرة من (١٦,٢٠٠) ستة عشر ألفاً ومئتي ريال إلى (٢٨,٠٠٠) ثمانية وعشرين ألف ريال .وفى العام المالي ١٤٢٦-١٤٢٧ بلغ ما خصص لهذا القطاع ٣١ مليار ريال و تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة إضافة إلى إستكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثاً ، وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية القائمة ب٤،٣٠٠ مليار ريال وسترتفع نتيجة لذلك الطاقة السريرية للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة بعد الإنتهاء من تنفيذ هذه المشاريع بنسبة (٢٩%).وفي العام المالي ١٤٢٧-١٤٢٨ بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية حوالي (٣٩،٥٠٠) مليار ريال . وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد عن (٣٨٠) مركزاً للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة ، وإنشاء (١٣) مستشفىً تبلغ سعتها (١١٠٠) سرير ، إضافة إلى إستكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثاً ، وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية وإضافات على المشاريع القائمة ، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالي (٥،٦٠٠) مليار ريال . كما يجري حالياً تنفيذ (٦٤) أربعة وستين مستشفى بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ حوالي (٩٨٥٠) سرير، ويتوقع بنهاية العام المالي الحالي الإنتهاء من تنفيذ (٣٥) مستشفى بطاقة سريرية إجمالية تبلغ (٢٨٥٠) سرير ، ونتيجة لذلك سترتفع الطاقة السريرية الإجمالية بنسبة (٣١) % للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة بعد الإنتهاء من تنفيذ جميع هذه المشاريع . وفي مجال الخدمات الإجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء دور للرعاية والملاحظة الإجتماعية والتأهيل ، ومباني لمكاتب العمل والضمان الإجتماعي ، إضافة إلى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الإجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية ، واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠) مليار ريال ، إضافة إلى الإعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني ، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الإحتياجات الخاصة ، مع العمل على إختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والإستمرار في رصده.كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية في العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ حوالي (٥٢،٣٠٠) مليار ريال ،وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية و إستكمال تأثيث وتجهيز بعض المرافق الصحية، وتطويرها، وإنشاء مركزين للأورام ولعلوم وجراحة الأعصاب.وفي مجال الخدمات الإجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لخدمة الاهداف (أهداف التنمية الإجتماعية)، و لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وغيرها من المخصصات الموجهة لتحقيق هذه الاهداف.أما في العام المالي ١٤٣٢- ١٤٣٣ فقد بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٦٨،٧٠٠) مليار ريال بزيادة نسبتها (١٢% عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢.وتضمنت الميزانية

مشاريع صحية جديدة للاستكمال والانشاء والتطوير .وكذلك الامر في مجال الخدمات الاجتماعية بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر ، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ إلى حوالي (١٨،٨٠٠) مليار ريال.وفي عام ١٤٣٣-١٤٣٤وصلت الاعتمادات الي٨٦٥،٥٠٠مليارزيادة ٢٦%عن العام السابق لتحقيق الاهداف السابقة، وخاصة مخصصات الايتام والمعوقين والضمان الاجتماعي ومقاومة الفقرحيث وصلت الاعتمادات الخاصة بهذا البند ٢٥,٣٠٠مليارخلال العام الحالي.

٥-النفقات الموجهة لتدعيم الخدمات البلدية:

وفي العام المالي١٤٢٤-١٤٢٥بلغ المخصص لهذا القطاع ٨،٥٧٠ مليار ريال . ففي إطار الإهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية إعتماد مشاريعجديدة وإضافات لتكاليف بعض المشروعات القائمة لتنفيذ التقاطعات لبعض الطرق والشوارعداخل المدن بهدف فك الإختناقات المرورية ، إضافة لإستكمال تنفيذ مشاريع السفلتةوالإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار والسيول بمختلف مناطق المملكة وقد بلغتالتكاليف الإجمالية لهذه المشاريع أكثر من ٤،٥٠٠ مليار ريال،إرتفعت في العام المالي التالي١٤٢٥-١٤٢٦يبلغ المخصص لهذا القطاع ١٠،٦٥٠ مليار ريال . وتضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشروعات القائمة بلغت تكاليفها الاجمالية ٧،٢٠٠ مليار ريال والتي تشمل مشاريع لتنفيذ التقاطعات والإنفاق والجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن بهدف فك الاختناقات المرورية , إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياة الإمطارودرء أخطار السيول ومشاريع التخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطيءالبحرية بمختلف مناطق المملكة .و تمتالاستفادةمما تحقق من فائض في إيرادات العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ لتنفيذ مشاريع جديدة أخرى لتحسين وتطوير الخدمات وللإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة على مدى خمس سنوات مالية ، وزيادة إضافية لرأس مال بعض صناديق التنمية، وفي عام ١٤٢٦-١٤٢٧بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ١٤،٤٠٠ مليار ريال ، وتضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف اللازمة لتنفيذها ما يقارب ١٠ مليار ريال تشمل الإستمرار في تحقيق الوظائف السابقة ، أما في العام المالي١٤٢٧-١٤٢٨ فبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالي ١٥٣،٥٣٠ مليار ريال[١]. ومشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف اللازمة لتنفيذها ما يقارب ١١،١٠٠ مليار ريال خصصت لخدمة الأهداف السابقة ،أما في العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ فقد ارتفع المخصص لهذا القطاعالي١٨،٩٠٠ مليار ريال منها ما يزيد عن ٢،٣٠٠ مليار ريال ممولة

---

[١] Gestion améliorée des dépenses en infrastructures•Le projet de loi n° 1 sur l'intégrité en matière de contrats publics vise à rétablir une saine concurrence entre les entreprises ,budget de la France.2013.

إقليميا من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.أما في العام المالي ١٤٣٢-١٤٣٣ فقد بلغ المخصص للقطاع حوالي ٢٤،٥٠٠ مليار ريال بزيادة نسبتها (١٣) %عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١، منها ما يزيد عن ٣،٢٥٠ مليار ريال ممولة إقليميا أيضا. وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع وصلت الإعتماداتالنهائية للعام المالي١٤٣٢- ١٤٣٤(٢٩،٢٠٠)مليار بزيادة قدرها ١٩ %عن العام السابق مول منها ٣،٧٠٠مليار تمويلا ذاتيا من إيرادات الحكم المحلي لخدمة الأهداف السابق ذكرها[٢].

٦- النفقا[redacted] لتدع[redacted]

فى عام ١٤٢٤-١٤٢٥ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة (٦٣،٦٥٠) مليار ريال . وفي ضوء حرص الحكومة على التعليم وتوفير البيئةالمناسبة له وزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة إعتماد مشاريع تبلغ تكاليفها حوالي (٨،٥٠٠) مليار ريال ،وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني وضعت برامج تدريبية مهنية عاجلةفي مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل ويتم البدء بمشروع التدريب العسكري المهني بالتعاون بين القطاعات العسكرية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني من بداية عام ١٤٢٥هـ [١].وفي العام المالي ١٤٢٥-١٤٢٦ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العاليوتدريب القوى العاملة (٧٠،١٠٠) مليار ريال ، ومن منطلق ما توليه الحكومة من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة لهوزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانيةالجديدة إعتماد مشاريع تبلغ تكاليفها حوالي (١٤،٦٥٠.) مليار ريال . وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني وبناءاً على التوجيهات الساميةبتنفيذ برامج تدريبية مهنية عاجلة في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل فتم الإستمرار بمشروع التدريب العسكري المهني بالتعاون بين القطاعات العسكرية والمؤسسةالعامة للتعليم الفني والتدريب المهني [١]، ولزيادة الطاقة الإستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .وارتفع في عام١٤٢٦- ١٤٢٧ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٨٧،٣٠٠) مليار ريال. و تم في الميزانية الجديدة إعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا تبلغ التكاليف اللازمة لتنفيذها حوالي (٢٤،٨٥٠) مليارريال ،وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية إفتتاح ثلاث جامعات جديدة ومستلزماتها ،اما في العام المالي١٤٢٧-١٤٢٨ فقد بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٩٦،٧٠٠) مليار ريال . ومن منطلق ما توليه الحكومة من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة إعتماد مشاريع

---

[٢] تم اعتماد النفقات اللازمة لانشاء ٢٨٠٠٠متنزه جديد للاطفال في فرنسا ٢٠١٣-٢٠١٨.

[١] ويحرص التوجيه المالي للنفقات في الدول المتقدمة علي الاهتمام بعمليات التدريب ،فعلي سبيل المثال اهتمت الموازنة الفرنسية بإعطاء اولوية لعملية تأهيل الشباب الغير مؤهلينJeunes sans qualification ليدخلوا في نطاق قوة العمل وبحسب الاحتياجات النوعية لكل منهم :Priorite a la formation des mieux adaptees aux besoins specifiques de chaque jeune، راجع: jeunes et aux chomeures de longue duree,p.17.

[١] اثبتت بعض الدراسات ان زيادة التعليم لسنة واحدة يؤدي الي زيادة الناتج ب٢٠%تقريبا انظر:كريمان حمدي ،مرجع سابق،ص٥٦، Education from Brazil, lau ,and others مرجع سابق.

جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (٢٩) مليار ريال ، في مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية إفتتاح أربع جامعات جديدة في تبوك والباحة ونجران وجامعة البنات وكذلك الامر في مجال التعليم الفني والتدريب المهني و العلوم والتقنية . وفي العام المالي ١٤٣٠-١٤٣١بلغ ما تم تخصيصه لهذه الوظيفةحوالي (١٢٢,١٠٠) مليار ريال.ففي مجال التعليم استمر العمل في تنفيذ مشروع "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) مليار ريال، وقد اسست شركة "تطوير االتعليم القابضة" برأسمال مقداره(١٠٠) مليون ريال.وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية إعتمادات لإستكمال إنشاء المدن الجامعية والطبية بتكاليف تجاوزت (١٢) مليار ريال، ، ووصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الإبتعاث خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ إلى (٥,٧٠٠) مليار ريال. كما تم خلال العام المالي الحالي نقل الكليات الصحية من ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانيات الجامعات.وصدر مؤخراً قرار من مجلس الوزراء باعتماد مبلغ (٥) مليار ريال لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.و والاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب (٨) مليار ريال، وسوف يؤدي تنفيذها إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.وفي اعتمادات ١٤٣٢-١٤٣٣ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٥٠) مليار ريال ويمثل حوالي (٢٦) % من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة نسبتها (٨) %عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.خصص منها للتعليم العالي (٩) تسعة مليارات ريال، ومساكن أعضاء هيئة التدريس تبلغ قيمتها حوالي ٨،٩٠٠ ملياررريال،و استمر العمل تدعيم الإبتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ إلى أكثر إثني عشر مليار ريال. ووصلت الاعتمادات في ١٤٣٣-١٤٣٤ الي ١٦٨،٦٠٠مليارينسبة ٢٤%من إجمالي النفقات وبزيادة قدرها ١٣%عن العام السابق وذلك للاستمرار في مشروع تطوير التعليم المخصص له ٩ مليار بإشراف صندوق الاستثمارات العامة ورصدت اعتمادات بقيمة ٢٥مليار لإنشاء الجامعة الالكترونية وإنشاء واستكمال مدن جامعية وكليات جديدة،١٣،١٠٠مليار لمساكن أعضاء هيئة التدريس،كما وصل إجمالي ما انفق علي الابتعاث حتي نهاية العام ٢٠ مليار،كذلك تدعيم المجال الفني والتقني:تم تدعيم هذا القطاع بمليار و ٦٤مليون ريال[١].

٧-مخصصات النفقات العامة لقطاع النقل والإتصالات

وفى 1424 -1425 بلغت مخصصات قطاع النقل والإتصالات٧،٢٥٠ مليار ريال شملت إعتماد مشاريع جديدة للطرق الرئيسة والفرعيةوالزراعية تبلغ تكاليفها أكثر من ٣،٥٠٠ مليار ريال ، كما تضمنت الميزانية إعتماد مشاريع أخرى للموانىء ، والخطوط الحديدية ، ولتطوير أنظمةالإتصالات الملاحية الجوية وأبراج المراقبة وتحسين بعض مرافق المطارات المحليةوفى ٢٦-٢٥بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات ٨،٨٥٠ مليار ريال. كما تضمنت الميزانية إعتماد مشاريع جديدة أخرى بتكاليف تبلغ حوالي (١،٤٠٠) مليار ريال تشمل

[١] والتعليم يتأثر بالصحة بداية ويؤثر في نمو الناتج راجع :عبد القادر محمد عبد القادر – إتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية الحديثة -الاسكندرية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نقلا عن : Behrman,J.,"health and economic growth:theory,Evidence and policy "Macroeconmic- environment and health organization ,1993,pp.50-54.

إنشاءات وتطويرللموانىء ، والخطوط الحديدية ، وأنظمة الاتصالات والمراقبة الملاحية الجويةوالمرحلة الأولى من تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي ، وتحسين بعض مرافق المطارات، وتطوير الخدمات البريدية ، وفى ٢٦ 14- 1427 بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي ١١،٥٠٠ مليار ريال . وعناية بهذا القطاع شملت الميزانية إعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٥٧٠٠) خمسة آلاف وسبع مئة كيلو متر وبلغت التكاليف اللازمة لتنفيذها مايقارب ٧،٨٠٠ مليار ريال ، مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى، وفى ١٤٢٧ - ١٤٢٨ بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالى ١٣،٦٠٠ مليار ريال . وشملت الميزانية إعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة وتطوير وتحسين الطرق القائمة ، وتبلغ التكاليف لتنفيذ هذه المشاريع حوالي ٩،٣٠٠ مليار ريال و إعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها حوالي ٣،٤٠٠ مليار ريال تشمل إنشاءات وتطوير للموانىءوذلك للعلاقة بين النقل والتنمية(Transports et du Développement)، والخطوط الحديدية، ومرافق المطارات ، والخدمات البريدية . وفى العام المالي١٤٣٠-١٤٣١ بلغت مخصصات قطاع النقل والإتصالات حوالي ١٩،٢٠٠ مليار ريال. وارتفعت في ١٤٣٢-١٤٣٣ الي حوالي ٢٥،٢٠٠ مليار ريال بزيادة نسبتها (٥) % عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق.وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ القيمة اللازمة لتنفيذها ما يزيد عن ٢٩ مليار ريال، إضافة لإعتماد مشاريع جديدة تبلغ القيمة اللازمة لتنفيذها ما يقارب ١١،٣٠٠ مليار ريال، وفى النهاية فقد خصص لهذه الوظيفة فى ١٤٣٣/١٤ ٣٢ ١٤ ٣٥،٢٠٠ مليار بزيادة ٤٠% عن العام السابق لتدعيم المطارات والطرق والموانئ والبنية التحتية لها والخطوط الحديدية والبريد منها ٢٤،٧٠٠مليار مشروعات جديدة.

٨-النفقات الممولة لصناديق التنمية المتخصصه

وبرامج التمويل الحكومية

(صندوق التنمية العقارية -صندوق التنمية الصناعية- صندوق التنمية الزراعية – صندوق الاستثمارات العامة- البنك السعودي للتسليف والادخار- برامج الاقراض الحكومي) بإعتبار التمويل عصب التنمية (Finances est l'principal pilier du développement)[1] إضافة إلى برامج الإستثمار من خلال الميزانية حيث واصلت صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية ستساهم هذه القروض في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو. وواصلت صناديق وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض للمشاريع التنموية في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية ، وتُعتبر هذه الصناديق والبنوك – من خلال ما تقدمه من قروض وإستثمارات ومشاريع – روافد مهمةللإنفاق الحكومي المباشر على القطاعات المختلفة مما يعزز نمو الاقتصاد الوطني،يبلغ حجم القروض المقدمة لعام ١٤٢٤/١٤٢٥ (١٠،٦٠٠) مليار ريال وكذلك برامج التمويل الحكومية فقد تم إعتماد مبالغ لبرنامج ضمان قروض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذى بدأ نشاطه فى ٢٥ – ٢٦ ،

[1] Loi de finances ,la france,2013,op,cit .

وفى عام ١٤٢٦ / ١٤٢٥ تم زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٩ مليار ريال ورأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ٢ مليار ريال وبلغ حجم القروض المقدمة لعام ١٤٢٦/١٤٢٥ : ١٠ مليار ريال ، بينما يبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والإدخار، والبنك الزراعي وصندوق الإستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٩/١٤٢٨ حوالي ٣٣٥ مليار ريال ، صرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٠ حوالي ٤٠ مليار ريال ، كما بلغت القروض الحكومية المقدمة لمؤسسات التعليم الأهلي حتى الآن ٨٤٦ مليون ريال ، ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل هذه الجهات منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١ أكثر من ٤١٤،٣٠٠ مليار ريال ، صرف من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢ أكثر من٤٧ مليار ريال. وفى عام ٢٨/٢٧ وإستكمالاً لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم زيادة رأس مال صندوق الإستثمارات العامة بـ ٢٠ مليار ريال ، ولقد بلغ ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية والصندوق الصناعي والبنك السعودي للتسليف والإدخار والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ حوالي ٢١٦ مليار ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرة لإقراض الفنادق والمناطق السياحية والمنشآت الصحية والتعليمية الأهلية والمخابز ، ويُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ ما يزيد عن ١٤ مليار ريال ، ولقد بلغت القروض الحكومية المقدمة لقطاع التعليم الأهلى والخدمات الصحية والأهلية حتى نهاية العام المالي١٤٣٢/١٤٣١ : ٧،٦٠٠ مليار ريال و بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج الى نهاية العام المالي ٣١/٣٠ حوالي :٦,٧٠٠ مليار ريال و بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي ٣٢ / ٣٣ : ٨,٥٠٠ مليار ريال وفى نهاية العام المالى ١٤٣١/ ١٤٣٢ حوالى ١٧ مليار ريال ، وفى ١٤٢٨ /١٤٢٩ (٢٠٠٨م) تم تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٢٥ مليار ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية إعتباراً من العام المالي السابق لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار، كما يتم إيداع ١٠ مليار ريال لحساب بنك التسليف والإدخار بهدف تمكين البنك من زيادة عدد القروض الإجتماعية والأسرية الممنوحة لذوي الدخول المحدودة . كما تضمنت الميزانية فى ١٤٢٥/ ١٤٢٦ مبالغ إضافية لدعم برنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية .وفى عام ٢٥-٢٦ تم زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره ٩ مليار ريال ليصبح حوالي ٩٢ مليار ريال ، ورأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ إضافي مقداره ٣ مليار ريال ليصبح ٦ مليار ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة (Auto- entreprises) et les petitestravailleurs[1]، ورأس مال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ١٣ مليار ريال ليصبح ٢٠ مليار ريال . وبلغ حجم القروض التي تم الإلتزام بها في العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥ حوالي ٢٢،٥٠٠ مليار

[1] راجع الاعتمادات الموجهة لخدمة القطاع الخاص في الدول الاوروبية Eurostat ,2010

ريال .كما تتضمن الميزانية مبالغ لدعم برنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية في العام المالي الحالي ١٤٢٥/١٤٢٦ حوالي ٣٠٠ مليون ريال . وقد قامت هذه الآداة المالية بدور مكمل لبرامج الاستثمار في الموازنة عن طريق التمويل بالقروض لخلق فرص عمل جديدة ،وجميعها منذ الإنشاء وحتي موازنة ٣٢-٣٣بتمويل قدره ٤٤٠مليار ريال،أما فيما يتعلق بموازنة ٣٣-٣٤ فستمول هذه الصناديق ب٨٦،١٠٠مليار ،كما قام الصندوق السعودي للتنمية بتمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات بتمويل قدرة ٢١،٧٥٠مليار حتي موازنة ٣٢-٣٣ .

٩- النفقات العامة في مجال الخدمات العامة الموجهة نحو تهيئة البيئة للاستثمار والتنمية حققت النفقات العامة الأهداف التالية

ويعتبر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من أهم مؤشرات المستوىالعام للأسعار ، وقد أظهرت الأرقام القياسيةالأولية ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤ (2003) م) بنسبة (٠،٥١) %عمّا كان عليه عام ١٤٢٢/١٤٢٣(٢٠٠٢م) وارتفع خلال عام ١٤٢٤/١٤٢٥ (٢٠٠٤م) بنسبة (0.2) %عمّا كان عليه في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ (٢٠٠٣) و خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) بنسبة (٠،٤) %عمّا كان عليه في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ (٢٠٠٤م) وشهد ارتفاعا خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) نسبته (١،٨) %عمّا كان عليه في عام ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) كما أرتفع خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) ب(٩،٢) %عمّا كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٨ (٢٠٠٧م) ، وارتفاعاً خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) نسبته (٣،٧) %عمّا كان عليه في عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وارتفع في ٣٢-٣٣بنسبة ٤،٧%عن العام السابق وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد ارتفعت الودائع المصرفية في ١٤٢٣-١٤٢٤بنسبة (4.5) % ، كما إرتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٢،٣) %، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية **Capacité financière desbanques)** إذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢،٩) %. وفي عام ٢٥-٢٦ واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقرار في الأسعار المحلية وسعر صرف الريال كما واصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١٢،٩) % لتصل إلىثلاثة وخمسين مليار ريال . وفي عام٢٦-٢٧ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٣،٤) % لتصل إلى (٦٤،٥٠٠) مليار ريال.وفي ٢٧-٢٨ زادت هذه القدرات بنسبة (٢٠،٥) % لتصل إلى (٨٠،٣٠٠) مليار ريال .ونتيجة لذلك في عام ٢٧-٢٨ رفعت مؤسستا ستاندرد أند بورز وفيتش التصنيف الائتماني للمملكة إلى درجة (+A).وفي ٣٠-٣١ ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (١٤،١) %، كما ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٣٠) %، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١٥،٤) %لتصل إلى (١٥٧) مليار ريال.وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية في ٣٣-٣٤ وارتفعت رؤوس الأموال بنسبة ٧،٢% . هذا وقدتضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠٠٩م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٦) السادسة عشرة من بين (١٨١) دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها متقدمة من المركز (٢٤) الرابع والعشرين الذي حققته في عام (٢٠٠٨م).

كما تم استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء(AppareilsjuridictionsAlqdahion)من النفقات التي تم اعتمادها بميزانية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ ومقدارها (٧) مليار ريال.وأيضاالاستمرار في الإنفاق على"المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغت ثلاثة مليارات ريال والذي يعد أهم روافد "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات". وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد الدولي بمقدار (٤٧) مرتبة بدون أي تراجع وذلك في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الالكترونية الحكومية منذ صدوره في عام ٢٠٠٣م. وفي ٣٣-٣٤ تم المضي قدما في المرحلة الثانية من هذا المشروع ليساعد ذلك في تقدم المملكة في

مؤشرالترتيب الرقميبمقدار٤٧ مرتبة في عام ٢٠١٠[1].وبخصوص معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا طفيفاً نسبته (٠,٢٩) %في عام ١٤٢٤/١٤٢٣ (٢٠٠٣م)و شهد ارتفاعا نسبته (١) %في عام ١٤٢٥/١٤٢٤ (٢٠٠٤م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.و ارتفاعا نسبته (١,١٤) %في عام ١٤٢٦/١٤٢٥ (٢٠٠٥م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق . وشهد ارتفاعا نسبته (٢,١) %في عام ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.وشهد ارتفاعا نسبته (٣,٦) %في عام ١٤٢٩/١٤٢٨ (٢٠٠٨م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.وشهد ارتفاعا نسبته (١,٥) %في عام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. واستكمالا لما تم في السنوات الماضية من إجراءات وقرارات تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصادالوطني تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها نظام ضريبة الدخل على المستثمرين الأجانب ، ونظام الاستثمار التعديني ، واللوائح التنفيذية لنظام إمدادات الغاز وتسعيره ، والقواعد التنظيمية لبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،والقواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الإعمال الالكترونية الحكومية ، ونظام مكافحة التستر ، ولائحة المقابل المادي لاستخدام الترددات في المملكة ،ووقعت عقودا في ٢٦-٢٧ لتنفيذ برامج ومشاريع حكومية عددها (٢٩٠٠) ألفين وتسع منة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي أربعين مليار ريال. واستكمالاأيضا لما تم في السنوات الماضية من إجراءات وقرارات تهدف إلي تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات ، ونظام العمل، وتنظيم هيئة حقوق الإنسان ، ونظام الكهرباء ، وتشكيل مجلس لحماية المنافسة يهدف إلى منع الإحتكار وتحقيق المنافسة العادلة ، والضوابط المتعلقة بطرح المساهمات العقارية . وتأسست الشركة السعودية للخطوط الحديدية المملوكة للدولة بالكامل ، والجدير بالذكر أن صندوق الإستثمارات العامة بدأ في تنفيذ سكة حديد تبدأ شمالاً من الجلاميد والحديثة بمنطقة الجوف وتنتهي برأس الزور على الخليج العربي مروراً بمناطق حائل والقصيم والرياض والمنطقة الشرقية. والموافقة على إعادة هيكلة قطاع المياه الجوفية وقطاع توزيع مياه الشرب وتجميع الصرف الصحي ومعالجته مع تأسيس (شركة المياه الوطنية) .وذلك مع الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" التي تمثل أحد أهم روافد "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ بتكاليف بلغت ثلاثة مليار ريال ،كما تمت الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وإصدار بعض التنظيمات الجديدة والشركات وتشمل الهيئة العامة للسكك الحديدية، والهيئة العامة للمساحة، وتنظيم جمعية حماية المستهلك، وصندوق الوقف الصحي، ونظام الجمعيات التعاونية، وتنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار، ونظام مكافحة الغش التجاري، وترتيبات طويلة وقصيرة المدى تتعلق بتوفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها في السوق المحلية(Les ajustements du marchéet contrôle des prix)، وقواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية، والخطة العامة للتدريب بالمؤسسة(العامة للتدريب التقني والمهني، ومركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، والإستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، وشركة المياه الوطنية.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي:

وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في العام (1423/1424 (2003حوالي ٧٩١،٩٠٠ مليار ريال محققاً بذلك نمواً نسبته (١٢)%بالأسعار الجارية. أما بالأسعار الثابتة فشهد نمواً تبلغ نسبته (٦,٤) % ليصل إلى ٦٧٧،٦٠٠ مليار ريال ،ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا المعدل الارتفاع الكبير في أسعار البترول ()L'envoléedes prix du pétroleحيث حقق القطاع البترولي نموا بلغت نسبته ٢٢،٩% بالأسعار الجارية، وقد كان للإجراءات والقرارات التي إستمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي شهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي

[1] ففي مجال الترتيب الرقمي Pourindex numérique وجاهزية التعاملات الالكترونية Prêtde négociation électronique حققت المملكة تقدما ملحوظا.U.N.INDEX.

(٤٤) % ، وهذه المؤشرات تدل علىزيادة فعاليته خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات . وشهد هذا الناتج بالنسبة للقطاع الخاص نموا نسبته٣،٧% في العام المالي١٤٢٤-١٤٢٥وفقا للأسعار الجارية ، وبنسبة ٣،٤%بالأسعار الثابتة ،وقد حققت جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً ووصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٣،٩%) ، وفي نشاطالإتصالات والنقل والتخزين (٤،٣) % ، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦،٢% ، وفي نشاط التشييد والبناء (٢،٨) % ، وفي نشاط تجارة الجملةوالتجزئة والمطاعم والفنادق (٤،٤) % . وفي العام المالي (٢٠٠٥) الموافق ١٤٢٥-١٤٢٦بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ١١٥٢،٦٠٠ مليار ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢،٧)%. لنفس السبب السابق حيث حقق القطاع البترولي نمواً تبلغ نسبته (٣٧،٥) % بالأسعار الجارية . و بالأسعار الثابتة شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦،٥٤) %، حيث كان النمو في القطاع الخاص بنسبة (٦،٧) %، وقد حققت جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً ، إذ وصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٨،٤) % . وفي نشاط الإتصالات والنقل والتخزين (٩،٩%، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤،٩) % ، وفي نشاط التشييد والبناء (٦) %، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦،٢) % . كما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) ١٧٥٣،٥٠٠ مليار ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢% مقارنة بنسبة(٧،٦) % للعام السابق، وحقق القطاع البترولي نمواً نسبته (٣٤،٩) % بالأسعار الجارية. و حقق القطاع الخاص نمواً نسبته (٨) % بالأسعار الجارية.أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٤،٢) %، حيث النمو في القطاع الحكومي بنسبة (٣)% والقطاع الخاص بنسبة (٤،٣) % وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً، وصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥،٤) %، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١١،٤) %،وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦،٣%)، وفي نشاط التشييد والبناء(٤،١%)، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤،٢%)، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (٢،٢%).وقد كان للجهود الإصلاحية السابقة أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٦%) كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الإستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات ، هذاوبعد ان بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) العامة والمعلومات (١٦٣٠ مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو نسبته (١٦،٦%) مقارنة بقيمته في العام المالي الماضي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي(secteur pétrolierبنسبة (٢٥%). أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٩،٢%) حيث النمو في القطاع الحكومي بنسبة (١٥،٧%) والقطاع الخاص بنسبة (٥،٣%) بالأسعار الجارية.أما بالأسعار الثابتة فشهد الناتج المحلي

الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٣,٨%)، والقطاع البترولي نمواً نسبته (٢,١%)، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٤,٤%) حيث النموفي القطاع الحكومي بنسبة (٥,٩%) والقطاع الخاص بنسبة (٣,٧%) بحيث وصلت مساهمته في النأتج المحلي الإجمالي إلى (٤٧,٨%) وهذا تطور محمود. وقد حققت جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذوصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥%)، وفي نشاط الإتصالات والنقل والتخزين (٥,٦%)،وفي نشاطالكهرباء والغاز والماء (٦%)، وفي نشاط التشييد والبناء(٣,٧%)، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٤%)، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٤%).

ووصل الناتج الوطني الإجمالي في العام المالي ١٤٣٢-١٤٣٣ (٢٠١١)الي حوالي ٢١٦٣ مليار بزيادة قدرها ٢٨% عن العام السابق حيث نما قطاع البترول بحوالي ٤٠،٩% بينما كان النمو في القطاع الغير البترولي ١٤،٣% وتراوحت هذه النسبة بحوالي١٤،٥%للقطاع الحكومي ،١٤،٣%للقطاع الخاص.إما بالأسعار الثابتة فكان النمو في القطاع البترولي ٤،٣%،وغير البترولي ٧،٨% ليكون النمو في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة ٦،٨%.وحقق القطاع الخاص مساهمة قدرها ٤٨،٨% من هذا الناتج، وبلغ النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية ١٥% (industries manufacturières Non pétrolières)،وقطاع النقل والاتصالات والتخزين ١٠،١% والكهرباء والغاز والماء ٤،٢% والتشييد والبناء ١١،٦% والتجارة الداخلية والفنادق والمطاعم ٦،٤%،والقطاع المالي والتامين والعقارات والإعمال ٢،٧%.ولقد حققت الصادرات السلعية زيادة قدرها ٣٧%عن العام السابق ،كان نصيب الصادرات الغير بترولية نموا بمقدار ١٤% وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في إجمالي الصادرات السلعية ١٢%.

x8	x7	x6	x5	x4	x3	x2
-0.315068655	0.90901834	0.946310661	0.934212915	0.965173568	0.962156932	0.915953668
0.188886216	7.16245E-08	9.2049E-10	4.96696E-09	2.47854E-11	4.97039E-11	3.7398E-08
19	19	19	19	19	19	19
-0.102235947	0.719212965	0.886000379	0.823352171	0.841920678	0.866860912	1
0.677061273	0.000519527	4.49378E-07	1.48681E-05	6.18483E-06	1.57089E-06	
19	19	19	19	19	19	19
-0.40180869	0.901357114	0.96602002	0.925976079	0.992813636	1	0.866860912
0.088143197	1.38642E-07	2.01659E-11	1.31583E-08	4.06376E-17		1.57089E-06
19	19	19	19	19	19	19
-0.372599587	0.934704828	0.964516249	0.938463844	1	0.992813636	0.841920678
0.116169965	4.6679E-09	2.899E-11	2.8567E-09		4.06376E-17	6.18483E-06
19	19	19	19	19	19	19
-0.305419586	0.947461787	0.923369627	1	0.938463844	0.925976079	0.823352171
0.203529379	7.68644E-10	1.74994E-08		2.8567E-09	1.31583E-08	1.48681E-05
19	19	19	19	19	19	19
-0.367168497	0.915624508	1	0.923369627	0.964516249	0.96602002	0.886000379
0.122010606	3.86172E-08		1.74994E-08	2.899E-11	2.01659E-11	4.49378E-07
19	19	19	19	19	19	19
-0.399005011	1	0.915624508	0.947461787	0.934704828	0.901357114	0.719212965
0.090594208		3.86172E-08	7.68644E-10	4.6679E-09	1.38642E-07	0.000519527
19	19	19	19	19	19	19
1	-0.399005011	-0.367168497	-0.305419586	-0.372599587	-0.40180869	-0.102235947
	0.090594208	0.122010606	0.203529379	0.116169965	0.088143197	0.677061273
19	19	19	19	19	19	19

```
. regress var10 var4   var5  var6  var7, noconstant
```

Source	SS	df	MS
Model	163.234827	4	40.8087068
Residual	55.6551697	14	3.97536926
Total	218.889997	18	12.1605554

Number of obs	= 18
F(4, 14)	= 10.27
Prob > F	= 0.0004
R-squared	= 0.7457
Adj R-squared	= 0.6731
Root MSE	= 1.9938

var10	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
var4	.9196414	.4178647	2.20	0.045	.0234108	1.815872
var5	8.482388	8.348826	1.02	0.327	-9.424062	26.38884
var6	-2.610096	1.084309	-2.41	0.030	-4.935708	-.2844847
var7	.6644266	1.880457	0.35	0.729	-3.368754	4.697607

Var 4نسبة الانفاق على التعليم

Var5ينات الاجتماعية نسبة الانفاق على التأم

var6 الاسكان و تنمية المجتمع نسبة الانفاق على

Var 7نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعية

$$E+ \beta 2\ S + \beta 3C + \beta 4\ O + £\ GDP = \beta 1$$
$$E+ 8.4\ S - 2.61C + .66\ O + £\ GDP = .919$$

نسبة الانفاق على التعليمE

نسبة الانفاق علي التأمينات الاجتماعيةS

الاسكان و تنمية المجتمع نسبة الانفاق علىC

نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعي O

من المعادلة السابقة يتضح أن:

١-الانفاق على التعليم هو الاكثر تأثيرا على النمو حيث ان كل زيادة قدرها ١٠%على الانفاق التعليم يزيد الناتج بنسبة ٩٢%.

٢- ألانفاق على المبانى يؤثر سلبا على نمو الناتج. المتغير التابع هو معدل النمو فى الناتج و ان النموذج مبطأ لسنة واحدة لأن التغير فى الانفاق تكمياخد وقت حتى يؤثر فى النمو كما علمتنا د

النموذج الرياضي

من النموذج الأول بلغ معامل التحديد (0.897581114) ٨٩,٨ % وهذا يعني ان القدرة التفسيرية للنموذج بلغت هذا المستوي وأن باقي التغيرات ترجع للخطأ العشوائي، وفقا لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد والممثل في المعادلة التالية :

$$(y) = -194010 + 13.47x_2 + 80.42x_7 - 26.26x_8$$

ومن النموذج السابق يظهر لنا أن العوامل الأكثر تأثيرا علي الناتج المحلي الإجمالي (y) تتمثل فيما يلي :

١- X_2 وهي تمثل الإنفاق علي الدفاع ولها تأثير ايجابي عند مستوي معنوية ٥%.

٢- X_7 وهي تمثل الإنفاق علي الخدمات الاجتماعية والجماعية ولها أيضا تأثير ايجابي عند مستوي معنوية ٥%.

٣- X_8 وهي تمثل الإنفاق علي الخدمات الاقتصادية ولها تأثيرا سلبيا عند مستوي معنوية ١٩%.

ومن ذلك نستنتج ما يلي :

أ- تؤدي زيادة الإنفاق وحدة واحدة من X_2 (وهي تمثل نفقات الدفاع)إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٣,٤٧ وحدة ، وذلك مع ثبات العوامل الاخري.

ب- تؤدي زيادة الإنفاق وحدة واحدة منX_7 (وهي تمثل الإنفاق علي الخدمات الاجتماعية والجماعية) إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٨٠,٤ وحدة ، وذلك مع ثبات العوامل الاخري.

ج- تؤدي زيادة الإنفاق وحدة واحدة منX_8 (وهي تمثل الإنفاق علي الخدمات الاجتماعية والجماعية) إلي نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 26.26 وحدة ، وذلك مع ثبات العوامل الاخري وهو مخالف للمنطق الاقتصادي.

ومن النموذج الثاني يتضح لنا أن كل من التعليم والنفقات الاجتماعية ذات تأثير ايجابي علي الناتج المحلي الإجمالي ، التعليم يؤثر بنسبة (٩١٩٤١٤ .) ،الخدمات الاجتماعية بنسبة (٠,٦٦٤٤٢٦٦) ،كذلك ايضا تؤثر النفقات علي التأمينات لاجتماعية(٨،٤٨٢٣٨٨) بينما تؤثر النفقات علي الاسكان سلبيا (- ٢،٦١٠٠٩٦).

ومن البيانات نجد ان النفقات العامة قد حققت نموا قدره ٢٤٦% خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١١ بينما لم ترتفع نفقات الدفاع إلا بنسبة ١٧٠% وعلي الرغم من ذلك فهي ما زالت تحتل مرتبة متقدمة بين النفقات العامة في المملكة وعلي مستوي العالم برغم تراجعها من ٣٧%الي ٢٥.٥% وهذا شيء محمود خلال الفترة المذكورة ، بينما نجد ان نفقات التعليم ارتفعت بنسبة اعلي من ارتفاع النفقات العامة الاجمالية ،حيث حققت هذه النفقات نموا بمعدل ٣٧٤% وعلي الرغم من ذلك فهي لا تتجاوز نسبة٢٧.٩ %في ٢٠١١ بعدما كانت ١٨%في ١٩٩٢ وهذا يستدعي المزيد من الانفاق لتأخذ هذه النفقات الاولوية التي تستحقها في سلم الاولويات ،كذلك الامر في مجال الانفاق علي الصحة ،حيث انه بالرغم من ارتفاع الانفاق بنسبة ٤٣٧%خلال الفترة المذكورة الا اننا نجدها تستحوز علي ١٢%من اجمالي النفقات ومع ذهاب جزء كبير الي الانفاق الاستثماري فإن هذا يؤثر علي الخدمات العلاجية المقدمة للمواطن ،وفي مجال الخدمات الاقتصادية نجد تراجعا كبيرا في المخصصات المعتمدة لتنخفض من ١٢%عام١٩٩٢ الي ٥٦٤،% في ٢٠١٠ حيث انخفضت الاعتمادات الي النصف تقريبا ولعل هذا ما يفسر التاثير السلبي لها ، وبالنسبة للنفقات العامة الموجهة الي الاسكان فعلي الرغم من النمو السريع لها بنسبة ٣٠٤% وبمعدل يفوق الاجمالي للنفقات من ٥.٥٤٦ مليار ريال الي ١٨.٣٣٥ مليار فإن استحواز التوسعات في الحرم المكي الشريف فضلا عن التعويضات لاصحاب الممتلكات تكمن وراء التاثير السلبي لهذه النفقات علي الناتج خاصة انها تستحوز علي حوالي ٥% من إجمالي النفقات وما يوجه منها الي القطاع العائلي لا يزال منخفضا .وتؤثر النفقات الاجتماعية بشقيها (الاول في مجال التأمينات الاجتماعية والرفاهية ،والثاني في مجال الخدمات الاجتماعية والعامة)تأثيرا إيجابيا ،حيث إستحوز النوع الاول منها علي نسبة ٣٦٨٩،% في عام ٢٠١٠ بعدم كانت النسبة ٢٧١١ ،% في١٩٩٢ ولا تتجاوز الاعتمادات الخاصة بها في ٢٠١٠ م. ١,٣٨٧ مليار ريال بنمو قدره ٣٥٠% خلال هذه الفترة وبالغم من التاثير الايجابي لهذه النفقات فما زال الانفاق لا يتوافق مع حجم السكان خاصة إذا ما أضفنا هدف الرفاهية الي التأمينات ، والشق الثاني المتعلق بالخدمات الاجتماعية والجماعية الاخري وبرغم تأثيره الايجابي فان مخصصاته لا تتعدي ٢% من الاجمالي محققا اقل نمو بعد كل من الخدمات الاقتصادية والدفاع والتامينات ولم تتجاوز مخصصاته في نهاية المدة عن ٧٤٩٥ مليون ريال.

النموذج المقترح لتحديد حجم الإضافة
إلي الطلب الكلي الذي تحققه السياسية المالية
(الأكثر رشداً والتزاما بالأولويات الإنفاقية)

ولو قسمنا المجتمع إلي ثلاث أو أربع طبقات وفقاً لمستويات الدخل الشخصي أو الأسري ، كذلك يمكننا أن نقسم العبء الضريبي علي طبقات المجتمع وفقاً لنوعية الضرائب ، أيضاً يمكننا إيجاد نسب مرجحة لتوزيع الأعباء والنفقات العامة وفقاً لحجم السكان والإستحواز علي الدخل معاً ، فعلي سبيل المثال يمكن أن تعطينا هذه المقاييس أو النسب أوزاناً نسبية عالية للإستقطاع الضريبي من الأغنياء وفقاً للترجيح بالسكان والدخل ، مقابل أوزان متدنية للإستقطاع من الفقراء ، مما يستوجب عمل هذه الترجيحات للضرائب حسب نوعيتها وحسب حصيلتها والهدف منها ، كذلك الأمر بالنسبة للإستفادة من الإنفاق العام طبقاً لنوعيته وحجمه وإنتشاره وأهميته ، كما يمكننا أن ندخل في هذا النموذج متغيرات أخري تؤثر علي سياسة إعادة التوزيع ، حيث المقصود هنا معرفة الأثر النهائي لهذه السياسة علي إيجاد فرص العمل للأفراد من ناحية ، وزيادة الدخل الحقيقي من ناحية أخري ، عن طريق تأثيرات هذه السياسة علي الأسعار والأجور والناتج من جراء تأثيرها علي الطلب الكلي ومن ثم التوظف في المجتمع ، ولعل هذا يعالج مشكلة نقص الطلب الفعال وما يؤدي إليه ذلك من وضع حدود علي التوسع في الطلب الصناعي وغيره من الأنشطة ، وفي ظل السياسة المالية التي تضم أدوات مالية قريبة من الزكاة جباية وإنفاقا والتي لا تؤخذ إلا عن ظهر غني وبعد إشباع كافة إحتياجات الفرد ، ولا تعطي إلا بداية بأفقر الناس في المجتمع ثم من يليه ، وهذا يؤدي كما سبق وبينا إلي وجود زيادة في الطلب الكلي الفعال عن تلك التي تحدثها سياسة مالية تضم أدوات قانونية تقليدية بعيدة عن هذا المفهوم ، وتتمثل هذه الزيادة في الفرق بين (الاستهلاك الناتج من حاصل ضرب الزيادة التي حدثت في دخل الفقراء نتيجة توجيه الاستقطاعات أو الموارد إليهم × الميل للاستهلاك الخاص بهم وإضافتها إلي الطلب الكلي ، وذلك الذي يحدث عند إضافة هذه الزيادة في الدخل بكاملها إلي الاستهلاك الخاص بهم ، وبالتالي للطلب الكلي ، لأنها ستعبر هنا عن

(ذكاء الإنفاق العام) الذي يذهب في هذه الحالة إلي الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع ، وهنا فإن تحقيق هؤلاء الفقراء لمستويات أعلي من الإشباع وخاصة في مجال الحاجات الأساسية يؤدي إلي معدلات أعلي للنمو في المستقبل ويوفر أرباحا طويلة الأجل تؤدي إلي إرتفاع معدل النمو ، وهذه الطبقة هنا لن تدخر من الزيادة التي حدثت بإعادة التوزيع شيئاً ، لأن سلم الإشباع لديها به عدد كبير من الحاجات لم يتم إشباعه بعد . ومما سيضاعف من هذا الأثر هو (ذكاء الضريبة في هذه الحالة أيضاً) ، وحيث ستجبي نفس الأموال التي حصلت عن طريق الضريبة بواسطة الزكاة أو ضريبة تراعي نفس شروطها وهنا يحدث الفرق فستتم الجباية من فضول أموال الناس وبعد إشباع كافة إحتياجاتهم ، وبالتالي فهي لن تنقص من استهلاك الأغنياء شيئاً ، وهذه الزيادة في الطلب الكلي بفعل إعادة التوزيع الرشيدة سنطلق عليها الزيادة التيسيرية Δ YT .وهي ما تؤدي إليه عمليات ترشيد الجباية والإنفاق العام بواسطة الضريبة الذكية التي تستهدف أكثر الناس غناً ، والإنفاق العام الرشيد الذي يستهدف أكثر الناس فقراً ،ونتيجة لذلك فسيرتفع حجم الاستهلاك الكلي في كافة الحالات السابقة بالمقادير التالية :

- الزيادة المعادلة للفرق بين حجم الاستهلاك الإضافي الناتج من حاصل ضرب الزيادة في دخل الطبقات الفقيرة Δ ل × الميل للاستهلاك عند هذه الطبقة ، وبين حجم الزيادة في الاستهلاك المماثلة للزيادة في الدخل Δ ل بكاملها.

أي ان هذه الزيادة = Δ ل – Δ ل × الميل للاستهلاك عند هذه الطبقة .

- الزيادة المعادلة للنقص الذي لن يحدث في استهلاك الأغنياء نتيجة إنخفاض دخولهم ، حيث لن يتأثر الاستهلاك هنا لإستهداف الضريبة الشرعية أو القانونية المرشدة الطبقات الأكثر غناً ، وهي تعادل Δ ل التي تم استقطاعها منهم × الميل للاستهلاك عند هذه الطبقة أيضا .

فلو رمزنا للزيادة الإضافية الكلية للطلب علي الاستهلاك بالرمز Δ ك في منظومة السياسة المالية الرشيدة ، والزيادة الإضافية في الطلب علي استهلاك الفقراء نتيجة زيادة دخولهم بالرمز Δ ك١ ، والزيادة التي ستضاف نتيجة عدم تقليل استهلاك الأغنياء بالرمز (Δ ك ٢) ، والزيادة في دخل الفقراء بعد إعادة التوزيع بالرمز Δ ل١ ، والنقص في دخل الأغنياء بالرمز Δ ل٢ ، والميل للاستهلاك عند طبقة الفقراء بالرمز(م١) والأغنياء بالرمز (م٢) فإن الزيادة أو الإضافة الكلية للطلب الكلي بفعل عملية إعادة التوزيع في ظل هذه المنظومة الجديدة للسياسة المالية التي نقترحها تمثلها المعادلات التالية:

- Δ ك = Δ ك١ + Δ ك ٢ .

وحيث أن : Δ ك١ = Δ ل١ – (Δ ل١ × م١)

وكذلك Δ ك٢ = Δ ل٢ × م٢ .

وبناءاً علي هذا تكون Δ ك = Δ ل١ – (Δ ل١ × م١) + Δ ل٢ × م٢ .

وبالتالي تصبح Δ ك = Δ ل١ (١ – م١) + Δ ل٢ × م٢ .

وهكذا نستطيع أن نتبين أثر هذه الزيادة الإضافية التي تعظم أيضاً من أثر المضاعف الخاص بالإستثمار في المجتمع ، وإذا ما طبقنا ذلك النموذج علي مثال نفترض فيه وجود مجتمع معين ذو دخل قومي يصل إلي ١٠ مليار جنيه ، تتوزع بين فئة الأغنياء وتضم ١٥% من السكان وتستحوذ علي ٤٠% من الدخل ، وفئة الفقراء ومتوسطي الحال وتضم ٨٥% من السكان وتستحوذ علي ٦٠% من الدخل ، ويصل الميل إلي لاستهلاك عند طبقة الأغنياء ٢٥% ، وعند طبقة الفقراء ومتوسطي الحال إلي ٧٥% ، وتنوي الحكومة إتباع سياسة لإعادة توزيع الدخل بإستقطاع ٤٠% من دخل الطبقات القادرة وتحويلها إلي الطبقات الأخري فإن معرفة آثار ذلك علي الطلب الكلي عن طريق التأثير في الميل المتوسط للاستهلاك في المجتمع تتضح كما يلي :

- الوضع قبل إعادة التوزيع : يظهر كما هو موجود في الجدول الثاني الحالة رقم (١) .
- الوضع بعد إعادة التوزيع بإستخدام السياسة المالية القانونية (الضرائب والإنفاق التقليدي) ونتائجه تظهر في الجدول الثاني الحالة رقم (٢) .
- الوضع بعد إعادة التوزيع في إطار منظومة السياسة المالية القانونية الرشيدة والقريبة في مفهومها من مفهوم جباية وإنفاق الزكاة وتظهر نتائجه كما هو موجود في الجدول الثاني الحالة رقم (٣) ، يفترض هنا أن الإستقطاع المالي سيحدث بنفس الحجم الذي تم في حالة السياسة القانونية وبالتالي ستكون الدخول كما هي بعد عملية إعادة التوزيع:

١- دخل الفقراء ومتوسطي الدخل = ٧,٦ م.ج .

٢- دخل الأغنياء = ٢,٤ م.ج .

٣- استهلاك الفقراء ومتوسطي الحال = ٤,٥ م.ج (الاستهلاك قبل إعادة التوزيع + ١,٦ م.ج حجم إعادة التوزيع الذي سيوجه إلي الاستهلاك عن طريق (الإنفاق العام الذكي الذي يستهدف أفقر طبقات المجتمع) = ٦,١ م.ج.

٤- استهلاك الأغنياء = ٠,٦ م.ج وهو نفس الاستهلاك السابق وذلك لأن الإستقطاع جاء بواسطة (ضريبة ذكية) قريبة في مفهومها من الزكاة إستهدفت أكثر الطبقات غناً وهي لا تستقطع إلا بعد تمام الإشباع .

٥- الاستهلاك الكلي في المجتمع = ٦,١ + ٠,٦ = ٧,١ م.ج .

٦- الطلب الإضافي علي الاستهلاك في المجتمع Δ ك = ٧,١ – ٦,٣ = ٠,٨ م.ج .

أي أن Δ ك = Δ ل١ – (Δ ل١– × Δ م١) + Δ ل٢ × م٢

= ١,٦ – (١,٦ × ٧٥%) + (١,٦ × ٢٥%) = ٠,٤ + ٠,٤ = ٠,٨ م.ج

وفي هذه الحالة وهي حالة خاصة يكون فيها الدخل المستقطع من الأغنياء هو Δ ل٢ مساوي للدخل المحول إلي الفقراء ومتوسطي الحال Δ ل١ .

وعلي هذا فإن Δ ك = Δ ل١ (١– م١ + م٢) وهي حالة خاصة

= ١,٦ (١– م١ + م٢) = ١,٦ (١– ٠,٧٥ + ٠,٢٥)

= ١,٦ (٠,٥٠) = ٠,٨ م.ج

ويمكن بطبيعة الحال أن تنتج آثار مختلفة وفقاً لطرق الجباية القانونية والقانونية المرشدة . ولو قسم المجتمع لأكثر من طبقتين سيمكن إيجاد الزيادة التيسيرية بنفس المنطق السابق حيث يتم حسابها كما يلي في حالة ثلاثة طبقات :

Δ ك = Δ ل١ (١– م١) + Δ ل٢ (١– م٢) + Δ ل٣ (١– م٣) (١)

+ Δ ل١ × م١ + Δ ل٢ × م٢ + Δ ل٣ × م٣ (٢)

وفي حالة عدم استفادة أي طبقة من حصيلة إعادة التوزيع تصبح قيمة Δ ل في الجزء الأول من المعادلة مساوية للصفر ، أما لو استفادت الطبقة فيعوض عنها بقيمتها ، والجزء الثاني يتم التعويض عن قيمة Δ ل بحسب ما تم إستقطاعه من هذه الطبقة أيضاً ، فإذا لم يستقطع منها شئ كانت قيمتها صفر وهكذا ..

فلو كان لدينا ثلاث طبقات اجتماعية (أ ، ب ، جـ) في مجتمع معين يحصلون علي دخل أولي قدرة (ل) يتوزع بينهم فتحصل الطبقة (أ) علي دخل قدره (ل١) ، الطبقة (ب) علي دخل قدرة(ل٢) والطبقة (جـ) علي دخل قدرة (ل٣) ، وفرضت ضريبة علي الطبقة (أ) قدرها (Δ ل أ) وضريبة علي الطبقة (جـ) قدرها (Δ ل جـ) وأعيد توزيع الحصيلة بين الثلاث طبقات بحيث كان نصيب الطبقة (أ)

منها Δ ل أ١ ونصيب الطبقة (ب) Δ ل ب١ ونصيب الطبقة (جـ) Δ ل جـ١ ، فإن المعادلات الخاصة بتوضيح الدخل المتاح للثلاث طبقات بعد عمليات الجباية وإعادة التوزيع هي :

الدخل المتاح للطبقة (أ) د١ = ل١ – Δ ل أ + Δ ل أ١ .

الدخل المتاح للطبقة (ب) د٢ = ل٢ – صفر + Δ ل ب١ .

الدخل المتاح للطبقة (جـ) د٣ = ل٣ – Δ ل جـ + Δ ل جـ١ .

وبالتالي تكون الزيادة التيسيرية (Δ YT) أو Δ ك وفقاً لما سبق هي :

$$\Delta Yt = \Delta \text{ل أ} \times \text{م١} + \Delta \text{ل جـ} \times \text{م٣} + \Delta \text{ل أ١} \ (1 - \text{م١}) + \Delta \text{ل ب١} \ (1 - \text{م٢}) + \Delta \text{ل جـ١} \ (1 - \text{م٣})$$

الطلب علي الاستهلاك وفقاً للتوزيع الأولي

ط١ = ل١ × م١ + ل٢ × م٢ + ل٣ × م٣ (١)

الطلب علي الاستهلاك وفقاً للسياسة القانونية في إعادة التوزيع

ط٢ = د١ × م١ + د٢ × م٢ + د٣ × م٣ (٢)

الطلب علي الاستهلاك وفقاً للسياسة القانونية الرشيدة

ط٣ = ط٢ + Δ yt (٣)

اي ان الطلب الكلي بعد اعادة التوزيع المقترحة (المرشدة)=الطلب الكلي وفقا لاعادة التوزيع التقليدية + الزيادة التيسيرية

وإذا ما إفترضنا أن ل = ١٠٠٠٠ مليون جنيه ، ل١ = ٦٠% ل ، ل٣ = ٣٠% ل ، م١= ١٠% ، م٢ = ٩٠% ، م٣= ٦٠% ، وأن إجمالي المدفوعات التحويلية يبلغ ٢٠% من الدخل الأولي تستقطع من الطبقتين أ ،ج ، تبلغ قيمة Δ ل أ منها ٨٠% ، Δ ل ب١ منها ٦٠% ، Δ ل جـ١ منها ٣٠% ، فيمكننا إيجاد الزيادة في الطلب علي الاستهلاك وفقاً للطريقة القانونية الرشيدة كما يلي [١]:

الدخل الأولي للطبقة(أ)= ل١ = ١٠٠٠٠ × ٦٠% = ٦٠٠٠

الدخل الأولي للطبقة(ب) = ل٢ = ١٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠

الدخل الأولي للطبقة(ج) = ل٣ = ١٠٠٠٠ × ٣٠% = ٣٠٠٠

إجمالي المدفوعات التحويلية = ٢٠% × ١٠٠٠٠ = ٢٠٠٠

نصيب الطبقة أ (مقدار الأعباء المالية عليها) Δ ل أ = ٨٠% × ٢٠٠٠ = ١٦٠٠

نصيب الطبقة جـ (مقدار الأعباء المالية عليها١٠٠%-٨٠% =٢٠%) Δ ل جـ = ٢٠% × ٢٠٠٠ = ٤٠٠

وتم إستفادة الطبقات الثلاث بالمقادير التالية عند إعادة التوزيع :

Δ ل أ١ = ١٠% (الباقي بعد ٦٠%،٣٠%)× ٢٠٠٠ = ٢٠٠

---

[١] هنا نستنتج ان الاستقطاع المالي سيكون من الفئة (أ)،(ج)بنسبة ٨٠%،٢٠%علي التوالي ، وتوزع هذه الاستقطاعات علي الطبقات الثلاث أ،ب،ج بنسبة ١٠% ،٦٠% ،٣٠% علي التوالي.وان دخل الطبقة ب =ل٢=١٠%من الدخل الاجمالي وفقا للمعطيات.

Δ ل ب١ = ٦٠% × ٢٠٠٠ = ١٢٠٠

Δ ل جـ١ = ٣٠% × ٢٠٠٠ = ٦٠٠

ويصبح الدخل المتاح لكل طبقة بعد اعادة التوزيع التقليدية وفقاً لذلك :

د١ = ٦٠٠٠ – ١٦٠٠ + ٢٠٠ = ٤٦٠٠

د٢ = ١٠٠٠ – صفر + ١٢٠٠ = ٢٢٠٠

د٣ = ٣٠٠٠ – ٤٠٠ + ٦٠٠ = ٣٢٠٠

وبناء عليه بالتعويض في المعادلة رقم (١) يكون حجم الطلب علي الاستهلاك وفقاً للحالات الثلاثة كما يلي :

ط١ = ٦٠٠٠ × ٠,١٠ + ١٠٠٠ × ٠,٩ + ٣٠٠٠ × ٠,٦ = ٣٣٠٠ (وفقا للتوزيع الأولي للدخل)

ط٢ = ٤٦٠٠ × ٠,١ + ٢٢٠٠ × ٠,٩ + ٣٢٠٠ × ٠,٦ = ٤٣٦٠ (وفقا لاعادة التوزيع بالطريقةالتقليدية)

ط٣ = ٤٣٦٠ + Δ yt ..... (وفقا لاعادة التوزيع بالطريقة المرشدة)

Δ yt = ١٦٠٠ × ٠,١ + ٤٠٠ × ٠,٦ + ٢٠٠ (١–٠,١)

+ ١٢٠٠ (١–٠,٩) + ٦٠٠ (١–٠,٦) = ٩٤٠

ط٣ = Δ yt + ط٢

ط٣ = ٤٣٦٠ + ٩٤٠ = ٥٣٠٠

وبالتالي الزيادة في الطلب علي الاستهلاك = ط٢ – ط١ في حالة تطبيق سياسة مالية قانونية تقليدية :

= ٤٣٦٠ – ٣٣٠٠ = ١٠٦٠ (١)

الزيادة في الطلب علي الاستهلاك في حالة تطبيق سياسة مالية قانونية مرشدة = ط٣– ط١

= ٥٣٠٠ – ٣٣٠٠ = ٢٠٠٠

وتصبح بذلك الزيادة التيسيرية (Δ yt) هي الفرق بين زيادتين في الطلب علي الاستهلاك ، الزيادة الأولي تأتي نتيجة إتباع سياسة مالية قانونية تقليدية (١٠٦٠) والثانية تحدث نتيجة إتباع سياسة مالية قانونية رشيدة (٢٠٠٠) .

Δ yt = ٢٠٠٠ – ١٠٦٠ = ٩٤٠

وهي القيمة السابق إيجادها بمعادلة الزيادة التيسيرية في الصفحة قبل السابقة ونستطيع بذلك أن نشتق العديد من المعادلات :

Δ yt = (ط٣ – ط١) – (ط٢ – ط١)

= ط٣ – ط٢ = ٥٣٠٠–٤٣٦٠ = ٩٤٠

وهكذا ويوجد مثال آخر للتطبيق في جدول (٣)

وسوف تتعاظم الآثار الإيجابية علي الطلب الكلي الفعال لو أدخلنا منظومة السياسة المالية المرشدة علي كافة النماذج السابقة ، حتي لو وزعت الأعباء في ظل هذه المنظومة بنفس الحجم الذي يتم في المنظومة القانونية ، وذلك علاوة علي تأثير هذه السياسة علي كل من نسبة البطالة في المجتمع وكذلك مستوي الكفاءة الاقتصادية . وننهي هذا الجزء من البحث ببيان أن هناك في الفكر المالي الإسلامي مميزات خاصة تجعله يكاد يكون محدد للأوجه التي يتم فيها الإنفاق من الإيرادات المختلفة ، فهناك دائماً أولويات في إنفاق الموارد ، سواء حددتها نصوص القرآن ، كما في الزكاة ، أو كما حددها العلماء بالنسبة لباقي الأموال ، لتشبع الأهم فالمهم ، وبالتالي لم يأخذ الفكر الإسلامي بنظام وحدة المال ، أو ما يطلق عليه وحدة

الموازنة ، بحيث تقابل الإيرادات العامة للدولة كوحدة واحدة ، كافة النفقات العامة وإنما حددت المصارف ، وكانت هناك أقسام مستقلة في الإيرادات والمصروفات ، أو موازنات مستقلة داخل الموازنة العامة للدولة ، والتخصيص هو سمة من سمات الفكر المالي في الإسلام تم الأخذ بها في الفكر المالي الحديث ، إلا أننا مع هذا التحديد وهذه الأولويات نجد مرونة عالية داخل هذه الأقسام المستقلة ، ليضع أولي الأمر المسئولين عن إدارة النشاط بنودها وفقاً لظروف كل أمة وما يناسبها ، لكي يكون التوجيه متميزاً بالمرونة مع ما تفرضه اختلافات الزمان والمكان ، حيث أنه داخل هذه المجموعات الثلاث من الحاجات التي رتبها الفكر الإسلامي (الضروريات – الحاجيات – الكماليات) ، يمكن المفاضلة بين بندين أو نوعين منها يتبعان مجموعة واحدة ، وهذه القواعد بمثابة تحليل لبنود الإنفاق العام ، والتعرف علي مكوناته لاختيار المكونات الأكثر إتفاقاً مع الظروف السائدة وسياسة الدولة الإنفاقية أو سياسة الموازنة (**politique budgetaire**) لتقوم بما يشبه مناقشة حجم ومستوي الخدمات المقدرة في الموازنات الحديثة.

ترشيد السياسة المالية ومستوي التوازن الكلي والأثر علي سعر الفائدة وحجم التوظف والعبء الضريبي في المجتمع

ويمكننا في هذا الجزء من البحث أن نجعل التحليل أكثر عمقاً بإدخال متغيرات متعددة علي النموذج السابق علاوة علي ما سبق ، بحيث ندخل حجم الطلب علي أموال الإستثمار ، وسعر الفائدة ، وطلب وعرض النقود في المجتمع بصفة عامة ، وكذلك حجم قوة العمل الموظفة في النشاط ..... ، حجم الضرائب المستقطعة ..... الخ [4] ، لكي يظهر البحث أثر التغير في أسلوب وكيفية استخدام السياسة المالية في مجال إعادة توزيع الدخل علي هذه المتغيرات ، وفي كل حالة من الحالات التي سوف نستعرضها سوف يتم إظهار حجم التغير في الطلب الكلي في المجتمع (الدخل) وكذلك حجم قوة العمل الموظفة [5] ، .. التغير في العبء الضريبي ، وبحيث نبين أثر التغير في السياسة المالية بصفة عامة وتوجيه الإنفاق العام والتحويلي بصفة خاصة وما قد يؤدي إليه ذلك من زيادة في الدخل تؤثر علي الاستهلاك تأثيراً إيجابياً وعلي الإستثمار تأثيراً سلبياً أو العكس ، بحيث يتم حساب الأثر الصافي لهذا التغير في كل حالة ، كذلك يتم حساب قوة العمل اللازمة لتحقيق دخل معين أو ذلك الدخل الذي يتحقق بتوظيف قوة عمل معينة ، مع إيضاح تلك الحدود الدنيا والعليا لتوظيف العمال التي تستطيع أن تصل بالدخل الوطني (القومي)إلي حده الأقصى ، لتظهر لنا تلك العمالة الغير مبررة اقتصاديا أو المقنعة (**disguised unemployment**) .

المتغيرات المتناولة في البحث والرموز الخاصة بها

١- الدخل = y (وسوف يستخدم في البحث علي أنه الدخل عند التوازن وبالتالي يتساوي مع الطلب الكلي الفعال في المجتمع) .

٢- الإستثمار ويرمز له بالرمز . I

٣- الاستهلاك ويرمز له بالرمز . C

٤- الدخل المتاح لطبقة القادرين ويرمز له بالرمز yL_1

٥- الدخل المتاح الطبقة الوسطي ويرمز له بالرمز yL_2

٦- الدخل المتاح للطبقة الفقيرة ويرمز له بالرمز [6] yL_3

٧- الميل الاستهلاكي لطبقة القادرين C_1

٨- الميل الاستهلاكي للطبقة الوسطي C_2

٩- الميل الاستهلاكي لطبقة الفقراء . C_3

---

[4] أنظر التغيرات المتقابلة في التحليل والرموز الخاصة بها .

[5] علي اعتبار أن الدخل علي التوازي هو ذلك الذي يحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للمجتمع .

[6] علي أساس أن المستقطع من فئة معينة سوف يذهب إلي فئة أخري وبالتالي فالمجموع الخاص بالثلاث طبقات يتساوي مع الدخل الكلي في المجتمع

١٠-الطلب علي النقود في المجتمع . DM
١١-عرض النقود في المجتمع . SD
١٢-معدل الفائدة . R
١٣-الضرائب المستقطعة من القادرين . Tax1
١٤-الضرائب المستقطعة من الطبقة الوسطي . Tax2
١٥-الضرائب المستقطعة من طبقة الفقراء . Tax3
١٦-المدفوعات المحولة للقادرين . PT1
١٧-المدفوعات المحولة للطبقة الوسطي . PT2
١٨-المدفوعات المحولة لطبقة الفقراء . PT3
١٩-الدخل بالمليار جنيه .

وبناء علي ما سبق فإنه إذا كان الدخل يعبر عن مجموع الاستثمار والاستهلاك :

$$y = I + C \qquad (1)$$

فإنه يعبر عنه أيضاً بمجموع نصيب كل طبقة من الطبقات في الناتج :

$$y = yL1 + yL2 + yL3 \qquad (2)$$

ويعبر كذلك عن الاستهلاك :

$$C = yL1 \times C1 + yL2 \times C2 + yL3 \times C3 \qquad (3)$$

ونفترض أن الإستثمار وطلب وعرض النقود والعلاقة بين الدخل والقوي العاملة يعبر عنها بالمعادلات التالية :

$$I = 30000 - 600\,(R) \qquad (4)$$

$$DM = 0.01y - 15\,(R) \qquad (5)$$

$$SM = 450 \qquad (6)$$

$$y = 4500\,k + 56.25\,(k)^2 \qquad (7)$$

حيث (k) تشير إلي حجم قوة العمل في المجتمع (*)

ووفقاً لما سبق فإن الزيادة التيسيرية :

$$\Delta yt = \Delta yt1 + \Delta yt2 \qquad (8)$$

$$\Delta yt1 = PT1\,(1 - C1) + PT2\,(1 - C2) + PT3\,(1 - C3) \qquad (9)$$

وبفرض أن الدخل القومي يتوزع بين الطبقات الثلاث بنسبة ٤٥% : ٣٠% : ٢٥% والميل للاستهلاك عند هذه الطبقات ٢٠% : ٦٥% : ٩٠% فإننا يمكننا إيجاد الدخل القومي وكذلك سعر الفائدة حيث نستطيع أن نشير إلي حجم الاستهلاك بالتعويض في المعادلة رقم (٣) كما يلي:

$$C = 0.2 \times 0.45y + 0.65 \times 0.3y + 0.9 \times 0.25y$$

$$C = 0.51y \qquad (10)$$

وبالتعويض في المعادلة (1) بقيمة (C) في المعادلة (10) وقيمة (i) في المعادلة (٤)

$$y = 0.51y + 30000 - 600\,(R)$$

$$y - 0.51y = 30000 - 600\,(R)$$

$$0.49\,y = 30000 - 600\,(R)$$

وبالقسمة علي (0.49)

$$y = 61224 - 1224\,(R) \qquad (11)$$

وحيث أن سعر الفائدة يوازن بين كل من عرض النقود وطلب النقود

$$SM = DM$$

$$450 = 0.01\,y - 15\,(R)$$

وبالقسمة علي 0.01

$$y = 45000 + 1500\,(R) \qquad (12)$$

وبالتعويض عن قيمة y بقيمة (R) أو العكس بحل المعادلتين 11 ، 12 آنياً ينتج أن :

---

* الرياضيات والإحصاء لدراسات المحاسبة والأعمال ، جوردون بانكروفت ، جورج أوسلفيان ، ترجمة د.جمال سامي مقدس ، دار ماكجروهيل للنشر – مطابع الأهرام التجارية ، رقم الإيداع ٧٣٣٨ / ١٩٨٤م .

$$Y = 53932 \quad , \quad (R)\ 5.955^{(*)} \qquad (13)$$

حيث يظهر لدينا الدخل القومي وفقاً للتوزيع الأولي دون تدخل من الدولة للتأثير علي عوائد عناصر الإنتاج .

فإذا ما تدخلنا بالسياسة المالية لتحقيق نوعاً ما من إعادة توزيع الدخل فإننا سنفترض طرقاً معينة لتنفيذ هذه السياسة ونستعرض النتائج الناجمة عنها ، ومقدار الاختلاف بين هذه النتائج علي الوجه التالي :

أولاً : أثر فرض ضريبة علي كل الطبقات في المجتمع وإعادة توزيعها بحسب حجم السكن ، وبافتراض أن حجم السكان في المجتمع يتوزع بين الثلاث طبقات بنسبة ١٠% ، ٢٠% ، ٧٠% علي التوالي وتم استقطاع ضريبة قدرها ٤٠% من دخل الطبقات الثلاث وتم إعادة توزيعها بنسبة حجم السكان في المجتمع فإن النتائج ستكون كما يلي وفقاً للدخل الذي توصلنا إليه في المعادلة (13) .

جدول (١)

الطبقة	الفقراء	الوسطي	القادرون
الدخل الأولي	13483=0.25y	16179.6 = 0.3 y	24269.4= 0.45y
الضرائب المستقطعة	5393.2= 0.4 x 0.25y = 0.1 y	6471.84= 0.4 x 0.3y = 0.12y	9707.76= 0.4 x 0.45y =0.18y
صافي الدخل	0.25y – 0.4 x 0.25y= 0.15 y = 8089.8	0.3y – 0.4 x 0.3y 0.18y = 9707.76	0.45y-0.18y=0.27y =14561.64
التحويلات الخاصة بالطبقة	0.4y x. 7= 0.28y= 15100.96	0.4y x 0.2 = 0.08y = 4314.56	0.4 x 0.1 = 0.04y 2157.28
الدخل المتاح	0.15y +0.28y=0.43y =23190.76	0.18y + 0.08y = 0.26 y = 14022.32	0.27y + 0.04y=0.31y = 16718.92

وبالتالي يعبر الدخل المتاح في الجدول عن قيم yL1 , yL2 , yL3 علي التوالي كما تعبر التحويلات عن PT1 , PT2 , PT3 أيضاً وكذلك الضرائب المستقطعة عن Tax1,Tax2,Tax3 وهكذا .....

وبالتعويض في المعادلة رقم (٣) فإن :

$$C=0.2 \times 0.31y + 0.65 \times 0.26y + 0.9 \times 0.43y = 0.618y \qquad (14)$$

$$= 0.2 \times 16718.92 + 0.65 \times 14022.32 + 0.9 \times 23190.76$$

$$= 3343.78 + 9114.5 + 20871.68$$

$$= 33329.96$$

$$Y = i+C$$

$$y = 30000 - 600\ (R) + 0.618y$$

$$y-0.618y = 30000 - 600\ (R)$$

$$0.382y = 30000 - 600\ (R)$$

و بالقسمة ÷.382

$$y = 78534 - 1570\ (R) \qquad (15)$$

وهذه المعادلة تعبر عن التوازن بدلالة الإنفاق علي السلع الاستهلاكية والاستثمارية أي التوازن السلعي .

وبالتعويض في المعادلات الخاصة بعرض وطلب النقود :

$$SM = DM$$

$$450 = 0.01\ y - 15\ (R)$$

$$0.01\ y = 450 - 15\ (R)$$

بالقسمة علي 0.01

$$Y = 45000 + 1500\ (R) \qquad (16)$$

وهذه المعادلة تعبر عن التوازن النقدي .

ومن المعادلتين رقم (١٥ ، ١٦) ينتج أن :

$$y = 61384 \qquad R=10.92 \qquad (17)$$

وهكذا نري أثر فرض ضريبة قدرها ٤٠% علي الدخل الخاص بكل طبقة وإعادة توزيعها بنسبة حجم السكان ، فقد جعلت هذه السياسة الدخل (y) يرتفع في المجتمع من ٥٣٩٣٢ : ٦١٣٨٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧٤٥٢ مليار ، كما ارتفعت قيمة (R) من ٥,٩٥٥% : ١٠,٩٢% .

---

* سعر الفائدة يظهر هنا كرقم مطلق ٥,٩٥٥ وهو يعني بطبيعة الحال معدل الفائدة (R) الذي يوازن بين طلب وعرض النقود في المجتمع أي ٥,٩٥٥ % وهكذا في باقي المعادلات المستخدمة .

ثانياً : إذا تركنا توزيع الاستقطاعات (المدفوعات التحويلية) كما هو في الحالة السابقة ، ولكننا جعلنا عملية الجباية أو تمويل هذه المدفوعات يأخذ شكلاً أكثر رشداً فجعلنا الضرائب المستقطعة ٤٠% علي طبقة القادرين ، ٢٥% علي الطبقة الوسطي ، ١٠% علي الطبقة الفقيرة ، وهكذا سنجد المتغيرات تأخذ الشكل الموجود في الجدول التالي :

جدول (٢)

الإجمالي	الطبقة	الفقيرة	الوسطي	القادرة
100%y	الدخل الأولي	0.25 y	0.3 y	0.45y
28% y	- الضرائب Tax	0.25y x 0.1 = 0.025 y	0.3y x 0.25 = 0.075y	0.45 x 0.4 = 0.18y
72% y	= الدخل الصافي	0.25y – 0.025y = 0.225y	0.3y – 0.075y = 0.225y	0.45y – 0.18y = 0.27y
28% y	+ المدفوعات التحويلية PT	0.28y x 0.7 0.196 y	0.28y x 0.2 = 0.056y	0.28 x1 = 0.028y
100% y	= الدخل المتاح yL	0.225y + 0.196y = 0.421 y	0.225y + 0.056y = 0.281y	0.27y + 0.028y = 0.298y

وبالتعويض في معادلة الاستهلاك رقم (٣) .

$$C = 0.2 \times 0.298y + 0.65 \times 0.281y + 0.9 \times 0.421y$$

$$C = 0.6211\ y \qquad (18)$$

وبالتعويض عن قيمة الدخل عن طريق كل من الاستهلاك والاستثمار :

$$y = C + I$$

$$= 6211\ y + 30000 - 600\ (R)$$

$$y - 0.6211y = 30000 - 600\ (R)$$

وبالقسمة علي 0.3789 $\qquad 0.3789y = 30000 - 600\ (R)$

$$y = 79176 - 1583\ (R) \qquad (19)$$

وبمساواة كل من الطلب علي النقود مع العرض الخاص بها .

$$SM = DM$$

$$450 = 1y - 15\ (R)$$

$$y = 45000 + 1500\ (R) \qquad (20)$$

ومن خلال التعويض في المعادلتين (١٩ ، ٢٠) ينتج أن :

$$Y = 61628 \qquad R = 11.08$$

وهكذا يظهر لنا أثر إدخال نوعاً من الترشيد علي الجباية بحيث تكون وفقاً للمقدرة التكلفية بعد أن تم إدخال ترشيد علي الإنفاق التقليدي وفقاً لحجم السكان فأرتفع الدخل القومي من٥٣٩٣٢ : ٦١٦٢٨ بزيادة قدرها ٧٦٩٦ وهي تفوق الزيادة التي حدثت في الحالة السابقة بمقدار ٢٤٤ مليار جنيه ، في حين لم يرتفع سعر الفائدة إلا بقدر ضئيل عن الحالة السابقة.

ولو أدخلنا فكرة الزيادة التيسيرية علي هذه الحالة(*) ، وهي تقوم علي جباية الضرائب من فضول أموال الأفراد وبعد إشباع احتياجاتهم الاستهلاكية بحيث لا يخضع للضريبة إلا أولئك القادرين داخل كل طبقة

* راجع المفهوم الخاص بالزيادة التيسيرية السابق.

من الطبقات ، سواء كان هناك مدي معين لدخل كل فئة من الفئات (فتؤخذ الضرائب من الأفراد ذوي الحد الأقصى للمدى الذي تقع فيه كل طبقة) أو نتيجة لاستحوذ بعض الأفراد العاملين داخل فئة معينة علي أكثر من عائد من عوائد عناصر الإنتاج ، فغالبا ما يستطيع بعض الأفراد الذين يحصلون علي أكثر من دخل التهرب من خضوع بعض الدخول الثانوية أو غير الرسمية لهم للضريبة ، كما أن زيادة الطلب الكلي الفعال مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها يؤدي إلي تحقيق توازن جديد عند مستوي أعلي من التوظف والدخل .... إلخ .

وبناء علي ذلك سيكون حجم استهلاك كل طبقة مساوياً للدخل الخاص بها مضروباً في الميل للاستهلاك دون تأثير للضرائب التي راعت كافة احتياجات كل ممول ولم تفرض إلا علي الفضول وسيصبح في هذه الحالة دخل الطبقة الذي يحسب علي أساسه الاستهلاك هو ذلك الذي يحسب وفقا لنصيبها من الدخل وليس دخلها المتاح yL كما هو قبل فرض الضرائب لكل طبقة (معادلة رقم ١٠) .

$$C = 0.51y$$

وذلك يشير إلي عدم وجود التأثير السلبي للضرائب علي الاستهلاك ،هذا بينما المستقطع من الدخل = y 28 . جدول (٢) وسيتم تحويل هذه الأموال بنسبة حجم السكان لكل طبقة وسوف يتم اختيار الأفراد الأقل دخلاً داخل كل فئة (الحد الأدنى للدخل داخل الفئة أو بداية المدى الخاص بها) بحيث يكون هناك احتمال إنفاق ١٠٠% من حجم الأموال المحولة لهؤلاء الأفراد بغض النظر عن الميل المتوسط للاستهلاك داخل كل طبقة ، وبالتالي سيصبح الاستهلاك الجديد:

$$C=. 51y +. 28y = 79y \qquad (21)$$

ولحساب الزيادة التيسيرية نحسب أولاً النقص الذي كان يحدث نتيجة الاستقطاع قبل تمام الإشباع ولن يحدث لوقوعها علي الفضل بعد إتمام الإشباع وبالنسبة لكل الطبقات .

$$\Delta yt1 = Tax1 \times C1 + Tax2 \times C2 + Tax3 \times C3$$

ثم نحسب الجزء الذى كان يدخر من الأموال المحولة لوقوعه في أيدي بعض الأفراد القادرين ولن يدخر لاستهداف أشد الناس فقراً داخل كل طبقة .

$$\Delta yt2 = PT1\ (1- C1) + PT2\ (1- C2) + PT3\ (1- C3)$$

$$\Delta\ yt = \Delta\ yt1 + \Delta\ yt2$$

وبالتعويض عن قيمة Tax , PT من الجدول رقم (٢) فإن :

$$\Delta yt = 0.18 \text{ x. } 2 + 0.075y \times 0.65 + 0.025y \times 0.9 + 0.028y\ (1-.2) + 0.056y\ (1-0.65) + 0.196y\ (1-0.9)$$

$$\Delta yt = 0.1689\ y \qquad (22)$$

وللتأكيد علي صحة ما يريد إثباته فإن المعادلة رقم (١٨) تظهر حجم الاستهلاك بمقدار 6211y والمعادلة رقم (٢٢) تظهر الزيادة التيسيرية بـ 0.1689 y ، فيكون حجم الاستهلاك الجديد مساوياً لما جاء بالمعادلة رقم (٢١) وذلك بإيجاد حاصل جمع المعادلة (١٨ ، ٢٢) وهو ما يظهر في المعادلة التالية :

$$C .6211y + .1689y =. 79y$$

ولما كانت الزيادة التيسيرية هي الفرق بين زيادتين إحداهما بالطريقة القانونية والأخري بالطريق الشرعية او المرشدة.

حجم الطلب الاستهلاكي وفقاً للتوزيع الأولي مطروحاً من :	. 51y	.51y
حجم الطلب الاستهلاكي بعد إعادة التوزيع بالطريقة القانونية والشرعية الرشيدة(*)	. 6211y	0.79y
	. 1111y	.28y

* العمود الأول يشير إلي حجم الطلب الاستهلاكي وفقاً للتوزيع الأولي وحجم الطلب وفقاً لإعادة التوزيع باستخدام الطريقة القانونية . والعمود الثاني يشير في صفه الثاني إلي حجم الطلب الاستهلاكي وفقاً لإعادة التوزيع بطريقة شرعية رشيدة .

$$\Delta yt = 0.28y - 0.1111y = 0.1689y$$

وبإيجاد الدخل وفقاً للاستهلاك + الإستثمار (معادلة التوازن حسب الإنفاق السلعي)

$$Y = 0.79y + 30000 - 600\ R$$

$$Y = 142857 - 2857\ (R) \quad (23)$$

وبالنسبة للتوازن النقدي :

$$SM = DM$$

$$y = 45000 + 1500\ R \quad (24)$$

وبحل المعادلة ٢٣ ، ٢٤ سينتج أن :

$$y = 78690 \qquad R = 22.45$$

وسنجد هنا أن ارتفاع حجم الاستهلاك قد أدي إلي زيادة الطلب الكلي الفعال عند التوازن (الدخل) بمقدار :

$$\Delta y = 78690 - 61628 = 17062$$

- الدخل وفقاً للتوزيع الأولي 53432 – الدخل وفقاً للتوزيع الأولي 53932
- الدخل بعد إعاد التوزيـــع بالطريقة القانونية 61628 - الدخل بعد إعادة التوزيـــع بالسياسة المالية الشرعية أو الرشيدة . 78690

24758 — 7696

وعليه تكون هناك زيادة صافية في الدخل عند إتباع السياسة المالية المرشدة في الجباية والإنفاق (الشرعية) عن السياسة المالية القانونية (التقليدية) قدرها :

$$\Delta y = 24758 - 7696 = 17062 \quad (25)$$

وهي تعبر عن الزيادة في حجم الاستهلاك عند إتباع السياسة المرشدة عن الطريقة القانونية أو بعبارة أخري يمكننا حساب (الزيادة التيسيرية) .

$$\Delta C = .79 \times 78690 - .6211 \times 061628$$

$$= 62165 - 38277$$

$$= 23887 \quad (26)$$

وللتأكد من هذه النتائج:

الاستهلاك وفقاً للتوزيع الأولي = ٠,٥١ × ٥٣٩٣٢ = ٢٧٥٠٥,٣٢

الاستهلاك وفقا للطريقة القانونية = ٠,٦٢١١ × ٦١٦٢٨ = ٣٨٢٧٧,١٥

الاستهلاك وفقاً للطريقة الشرعية الرشيدة = ٠,٧٩ × ٧٨٦٩٠ = ٦٢١٦٥,١٠

الزيادة وفقاً للقانونية	الزيادة وفقاً للشرعية
٣٨٢٧٧,١٥	٦٢١٦٥,١٠
٢٧٥٠٥,٣٢	٢٧٥٠٥,٣٢
١٠٧٧١,٨٣	٣٤٦٥٩,٧٨

الزيادة التيسيرية = ٣٤٦٥٩,٧٨ – ١٠٧٧١,٨٣ = ٢٣٨٨٧ = ΔC

وإذا حسبنا الأثر السلبي لإرتفاع سعر الفائدة علي الإنفاق الاستثماري :

$$\Delta I = 600\ (22.45\ 11.08)$$

$$= 6822 \quad (27)$$

وحيث أن الزيادة في الدخل هي محصلة للتأثير في الطلب الكلي الفعال عند التوازن فيكون الأثر علي الدخل هو محصلة الأثر علي الاستهلاك والاستثمار .

$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$

$$= 23887 - 6822 = 17065 \quad (28)$$

وهذا الأثر يتساوي تماماً مع الزيادة المحققة في المعادلة رقم (٢٥) وذلك للتأكد من صحة العلاقة المأخوذة عن فكرة الزيادة التيسيرية .

مع ملاحظة أنه وفي ظل سياسية شرعية رشيدة ستتجه الاستثمارات إلي الصيغ الإسلامية لتمويل الإستثمار كالمرابحة والمشاركة وبالتالي سينخفض أثر الفائدة علي طلب أموال الإستثمار لقيامها علي نسبة متغيرة من العائد وبحسب نوعية النشاط ومستواه(*)

ثالثاً : لو ارتفعت درجة الرشد في السياسة المالية بحيث تكون أكثر رشدا في الجباية والإنفاق ، بأن يتم الاستقطاع من طبقة القادرين فقط ٤٠% ، ويتم ترشيد الإنفاق أيضاً بحيث توزع الحصيلة علي كل من الطبقة الفقيرة والوسطي في ظل سياسة قانونية .

جدول (٣)

الطبقة	الفقيرة	الوسطي	القادرة	الإجمالي
الدخل الأولي	0.25y	0.3y	0.45y	100%
- الضرائب	---	---	0.4 x 0.45y = 0.18y	18%
= الدخل الصافي	0.25y	0.3y	(0.45 - 0.18) y =0.27y	82%
+ المدفوعات التحويلية	7÷9 x 0.18y = 0.14y	2÷9 x 0.18y = 0.04y	---	18%
= المدخل المتاح	(0.25 + 0.14) y =0.39y	(0.3 + 0.04) y =0.34y	(0.27 + 0.) y =0.27y	100%

وبالتعويض في معادلة الاستهلاك رقم (٣)

$$C =. 2 \times .27y +. 65 \times .34y +. 9 \times .39y =. 626\ y \qquad (29)$$

وبايجاد الدخل الذي يحقق التوازن بمعلومة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري (التوازن السلعي)

$$y = 0.626 + 30000 - 600\ (R)$$
$$y - 0.626y = 30000 - 600\ (R)$$
$$0.374y = 30000 - 600\ (R)$$

وبالقسمة علي 0.374

$$y=80213 - 1604\ (R) \qquad (30)$$

ولمعرفة حجم الدخل الذي يحقق التوازن النقدي بحيث يتساوي عرض النقود مع الطلب عليها (التوازن النقدي) .

$$SM = DM$$
$$Y = 45000 + 1500\ (R) \qquad (31)$$

وبحل المعادلة (٣٠) التوازن السلعي مع المعادلة (٣١) التوازن النقدي ينتج لنا :

$$y = 62016 \qquad R = 11.344$$

وبادخال فكرة الزيادة التيسيرية علي هذه الحالة بحيث تتم جباية ٤٠% من طبقة القادرين ومن أولئك الذي يتميزون داخل هذه الطبقة بوجود فضول أموال لديهم بعد إشباع كافة احتياجاتهم ، وتوجه هذه الأموال إلي الحدود الدنيا للدخل في طبقة الفقراء والطبقة الوسطي الذي يستطيعون استيعاب الأموال المحولة إليهم بالكامل بتغطية احتياجاتهم الاستهلاكية .

وحيث أن : $\Delta yt = \Delta yt1 + \Delta yt2$

فتكون : $\Delta yt1 = Tax1 \times C1 = 0.18y \times .2 = 0.036y$

$$\Delta yt2 = PT2\ (1-C2) + PT3\ (1-C3)$$
$$= 0.04\ y\ (1-.65) + 14\ y\ (1-.9)$$
$$= 0.014\ y + 0.014\ y = 0.028\ y$$

$$\Delta yt = \Delta yt1 + \Delta yt2 = 0.036y + 0.028\ y = 0.064\ y \qquad (32)$$

---

* أنظر في ذلك : أميرة عبد اللطيف مشهور – الصيغ الإسلامية للإستثمار في الفكر الإسلامي – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة .

وعليه يكون حجم الاستهلاك في ظل السياسة الشرعية = الاستهلاك السابق + الزيادة التيسيرية من المعادلة (٢٩ ، ٣٢)

$$C = 0.626\, y + 0.064\, y = 0.069\, y \qquad (33)$$

وللتأكد :

الاستهلاك وفقاً للدخل الأولي = ٠,٥١ × ٥٣٩٣٢ = ١٧٥٠٥,٣٢

الاستهلاك وفقاً لإعادة التوزيع بالشكل القانوني = ٠,٦٢٦ × ٦٢٠١٦ = ٣٨٨٢٢

الاستهلاك وفقاً للسياسة المالية الشرعية = ٠,٦٩٠ × ٦٧٦٠٨ = ٤٦٦٤٩

الزيادة القانونية	الزيادة الشرعية
٣٨٨٢٢	٤٦٦٤٩
٢٧٥٠٥	٢٧٥٠٥
١١٣١٧	١٩١٤٤

الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تعادل الفرق بين الزيادتين = ٧٨٢٧ = ΔC

وتكون معادلة التوازن السلعي في ظل السياسة الشرعية .

$$y = 0.69 + 30000 - 600\ (R)$$

$$y - 0.69\, y = 30000 - 600\, R$$

$$0.31y = 30000 - 600\, y$$

وبالقسمة علي 0.31

$$y = 96774 - 1935\ (R) \qquad (34)$$

ومعادلة التوازن النقدي كما هي في الحالات السابقة .

(35)

$$y = 45000 + 1500\ (R)$$

وبحل المعادلتين ٣٤ ، ٣٥ ينتج ان:

$$Y = 67608 \qquad R = 15.07$$

الزيادة في الدخل = الدخل في حالة السياسة الشرعية – الدخل في حالة السياسة القانونية

$$\Delta y = 67608 - 62016 = 5592$$

منها زيادة الاستهلاك قدرها

$$\Delta C = 0.69\ (67608) - 0.626\ (62016) = 7827$$

والنقص في الإستثمار نتيجة ارتفاع سعر الفائدة(*) :

$$\Delta I = 600\ (15.07 - 11.344) = 2235$$

وبالتالي تكون الزيادة الصافية مساوية للزيادة التيسيرية حيث :

$$\Delta y = 7827 - 2235 = 5592$$

رابعاً : بفرض ضريبة قدرها ٣٠% علي القادرين وتحويل الحصيلة الخاصة بها إلي طبقة الفقراء فقط ، سنجد المتغيرات تأخذ القيم الموجودة في الجدول التالي :

الجدول (٤)

الطبقة	الفقيرة	الوسطي	القادرة	الإجمالي
الدخل الأولي	0.25y	0.3y	0.45y	100
- الضرائب	---	---	0.4y x 0.3 = 0.135y	13 1/2
= الدخل الصافي	0.25y	0.3y	(0.45 - 0.135) y =0.315y	86 1/2
+ المدفوعات التحويلية	0.135y	---	---	13 1/2
= المدخل المتاح	(0.25 + 0.135) y =0.385y	0.3y	0.315y	100

* هذا علي الرغم من أن سعر الفائدة ليس هو المؤثر الوحيد أو الفعال علي الطلب علي أموال الإستثمار وإنما هو عامل من ضمن عوامل أخري ربما أكثر تأثيراً منه في هذا المجال .

وعلي هذا فالاستهلاك وفقاً لسياسة قانونية (تقليدية) يكون :

$$C = 0.2\ (0.315y) + 0.65\ (3y) + 0.9\ (0.385y)$$

$$C = 0.6045y \qquad (36)$$

ومعادلة التوازن السلعي :

$$Y = 0.6045y + 30000 - 600\ (R)$$

$$y = 75853 - 1517\ (R) \qquad (37)$$

والتوازن النقدي :

$$Y = 45000 + 1500\ (R)$$

وبحل المعادلتين ينتج لنا قيمة كل من الدخل وسعر الفائدة :

$$y = 60340 \qquad R = 10.22$$

وبإدخال الزيادة التيسيرية عن طريق استقطاع ٣٠% من دخل أكثر الناس غناً داخل طبقة القادرين ، وتحويله نحو أشد الناس فقراً داخل طبقة الفقراء :

$$\Delta yt1 = 0.135y \times 0.2 = 0.027y$$

$$\Delta yt2 = 0.135y\ (1-.9) = 0.0135y$$

$$\Delta yt = 0.027y + 0.0135y = 0.0405y \qquad (38)$$

وبالتالي يكون الاستهلاك وفقاً للسياسة الشرعية من المعادلتين ٣٦ ، ٣٨ :

$$C = 0.6045y + 0.0405y = 0.645y \qquad (39)$$

وتكون معادلة التوازن السلعي في ظل السياسة الشرعية :

$$y = 0.465y + 30000 - 600\ (R)$$

$$y = 84507 - 1690\ (R) \qquad (40)$$

ومعادلة التوازن النقدي :

$$y = 45000 + 1500\ (R) \qquad (41)$$

بحل المعادلتين ٤٠ ، ٤١ ينتج لنا كل من الدخل وسعر الفائدة :

$$y = 63576 \qquad R = 12.38\%$$

وبنفس الطريقة تكون الزيادة في الدخل :

$$\Delta y = 63576 - 60340 = 3236$$

وتتوزع بين زيادة الاستهلاك :

$$\Delta C = 0.645\ (63576) - 0.6045\ (60340)$$

$$-4100 \qquad 36475 = 4532$$

والتي يمكن إيجادها بطريقة أخري كما سبق وأوضحنا .

الاستهلاك حسب التوزيع الأولي = ٠,٥١ × ٥٣٩٣٢ = ٢٧٥٠٥,٣٢

الاستهلاك حسب السياسة القانونية = ٠,٦٠٤٥ × ٦٠٣٤٠ = ٣٦٤٧٥

الاستهلاك حسب السياسة الشرعية الرشيدة = ٠,٦٤٥ × ٦٣٥٧٦ = ٤١٠٠٧

الزيادة القانونية	الزيادة الشرعية
٣٦٤٧٥	٤١٠٠٧
٢٧٥٠٥,٣٢	٢٧٥٠٥,٣٢
٨٩٧٠	١٣٥٠٢

الزيادة التيسيرية = ١٣٥٠٢ - ٨٩٧٠ = ٤٥٣٢ = Δ C

فإذا ما أردنا الوصول إلي صافي هذه الزيادة بخصم النقص الذي حدث في الإستثمار :

$$\Delta I = 600\ (12.38 - 10.22) = 1296$$

$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$

$$y = 4532 - 1296 = 3236$$

وهي تساوي الزيادة في الدخل الموضحة أعلاه .

أثر ترشيد السياسة المالية
علي قوة العمل الموظفة في النشاط

لاشك أن زيادة الطلب الكلي الفعال ستزيد من حجم التوظف في المجتمع ، وبفرض أن الدخل دالة في حجم العمال وفي ظل ثبات حجم رأس المال في الأجل القصير تأخذ العلاقة بينهم الشكل الآتي :

$$y = 4500\ K^{(*)} - 56.25\ K^2 \qquad (42)$$

ويكون أقصي حجم للناتج أو الدخل قد تحقق عندما يساوي الميل الخاص بالمنحني الذي تمثله هذه الدالة (صفر) كما هو واضح من الرسم البيان التالي :

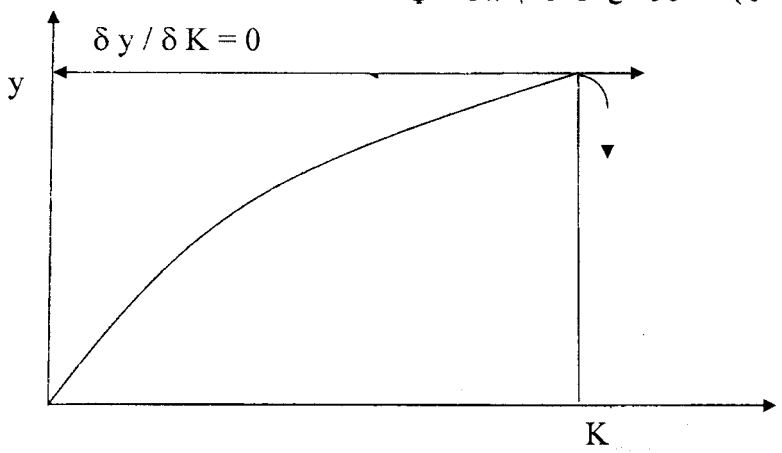

ويمكن بطبيعة الحال أن يوجد ميل المنحني الممثل للطلب الكلي الفعال عن طريق تفاضل الدالة بالنسبة لحجم العمل أي إيجاد المشتقة الأولي للدالة :

$$\delta y / \delta K = 0 \qquad 4500 - 2\ (56.25)\ k = 0$$
$$4500 = 112.5\ K$$
$$K = 40$$

وبالتالي يصبح حجم العمالة الذي يعظم الدخل في المجتمع هو ٤٠ مليون عامل وهو الحجم الأمثل للتوظف الذي يحقق أعلي دخل ، ولإيجاد ذلك الدخل بدلالة هذه العمالة نعوض في المعادلة رقم (٤٢) :

$$y = 4500 \times 40 - 56.25\ (40)^2$$
$$y = 180000 - 90000 = 90000$$

وللتأكد من وصول الدخل إلي حدة الأقصى عند هذه النقطة ، نفترض توظيف حجم من العمالة يزيد عن ٤٠ مليون سنجد أن حجم الدخل بدلالة حجم أكبر من هذه العمالة (٤١ مليون = K)

$$Y=4500(41) _ 56.25\ (40)\ 2$$
$$y=184500-94556.25=89943.75$$

وهو يقل عما سبق تحقيقه قبل ذلك ويصل إلي ٩٠٠٠٠

كذلك عند حجم عمالة قدرة ٥٠ مليون سيكون الدخل الناتج 84375 مما يدل علي أن التوظف مع بقاء حجم رأس المال ثابت ، سيؤدي إلي تشغيل غير اقتصادي وبالتالي يحدث انخفاض في حجم الناتج .

وبتغيير شكل المعادلة (٤٢) لتصبح أكثر وضوحاً وبحيث تكون دالة عكسية أي أن توجد (K) كداله في (y) :

$$y = 4500\ k - 56.25\ (k)^2$$
$$0 = -y + 4500\ K - 56.25\ (k)^2$$

وبالقسمة علي (56.25 -) تصبح النتيجة :

$$0 = (-y \div 56.25) - 80K + K^2$$

---

* حيث K تشير إلي حجم العمالة (مليون عامل) ،كما سبق واوضحنا.

$$(K)^2 - 80\,K - (\,y \div 56.25\,) = 0 \qquad (43)$$

وبهذا تصبح المعادلة بهذا الشكل معادلة صفرية من الدرجة الثانية علي شكل :

أ س^2 + ب س + جـ = صفر

ويمكن إيجاد قيمة س عن طريق هذه المعادلة :

$$\frac{-b \pm \sqrt{b^2 - 4ac}}{2a}$$

وبالتطبيق عل المعادلة رقم ٤٣ فإن ب = - ٨٠ ، أ = ١ ، جـ = (y ÷ 56.25)

وبالرجوع إلي الرموز الخاصة بالمتغيرات المستخدمة سيصبح لدينا قيمتان لحجم العمالة المتحققة لحجم معين من الناتج باستثناء حجم التوظف الأمثل الذي يحقق أعلي دخل ممكن فلو أخذنا مثلاً دخل قدرة ٧٠٠٠٠ مليون سيكون حجم العمل المحقق لهذا الدخل هو K=21.143 مليون عامل أو K= 58.86 مليون عامل وللتأكد من ذلك يتم التعويض بقيمة K في المعادلة الأولي الخاصة بالدخل حيث :

$K = 21.143$

$Y = 4500\,(\,21.143\,) - 56.25\,(\,21.143)^2 = 69998.26$

وحيث $K = 58.86$

فإن :

$Y = 4500\,(58.86) - 56.25\,(58.86)^2 = 69991.9$

وبالتالي تصبح العمالة بين حجم ٢١,١٤٣ مليون عامل وحجم العمالة ٥٨,٨٦ غير ذات جدوي في التأثير علي حجم الناتج في الدولة ولعل هذا ما يفسر لنا الإنتاجية غير الفعالة للعمالة الموظفة توظيف غير اقتصادي في وحدات القطاع العام في الدولة النامية وفي دول الكتلة الشرقية السابقة ، حيث إنه إذا تم سحب هذه العمالة وإعادة توجيهها لن يتأثر الناتج وبصفة عامة لو أخذنا المعادلة الموجودة بقيمة

K وفقا للمعادلة التالية :

$$\frac{-b \pm \sqrt{b^2 - 4ac}}{2a}$$

وذلك للتأكد من عدم تجاوز العمالة للحجم الأمثل من التوظيف في(الشق الأيسر للمحني) فسنجد حجم التوظف في الحالات السابقة يكون حسابه بالشكل التالي

أولاً : حجم التوظف الذي يحققه الدخل عند التوزيع الأولي حيث :

$Y = 53932$ فإن $K = 14.6779$

ثانياً : حجم التوظيف عند استقطاع ٤٠ % ضرائب وتوزيعها بحسب حجم السكان من كافة الطبقات حيث كان الدخل :

$Y = 61384$ وتصبح العمالة $K = 17.445$

وهنا أحدثت هذه السياسة القانونية زيادة عمالة قدرها ٢,٧٦٧ مليون عامل

(١٤,٦٧٧٩ - ١٧,٤٤٥) أي بزيادة قدرها ١٨,٩ عما كانت عليه في التوزيع الأولي

ثالثاً : التوظف عند فرض ضرائب مختلفة علي الطبقات بنسبة ٤٠ % ، ٢٥ % ، ١٠% علي التوالي والتوزيع للإيرادات يتم بنسب حجم السكان ١٠% ، ٢٠% ، ٧٠% (الحالة ثانياً) حيث كان الدخل y = 61628 ، وتصبح العمالة k = 17.5413 .

رابعاً : التوظيف عند تطبيق فكرة الزيادة التيسيرية علي الحالة السابقة :

وعندها كان الدخل y = 78690 ، وبالتالي تصبح العمالة k = 25.8202 مليون عامل بزيادة قدرها 47.2 % في حجم العمالة نتيجة تغيير السياسة القانونية في إعادة التوزيع إلي سياسة مالية رشيدة شرعية .

$$\frac{25.8202 - 17.5413}{17.5413} = 47.2\ \%$$

خامساً : بالتطبيق علي الحالة ثالثاً والتي فيها يستقطع من القادرين ٤٠% والإنفاق علي الطبقتين الوسطي والفقيرة فقط (سياسة قانونية) .

حيث كان الدخل y= 62016
وبالتالي تكون العمالة k= 17.6954 مليون عامل
وبإدخال فكرة السياسة الشرعية (الزيادة التيسيرية) :
يصبح الدخل y = 67608
وتصبح العمالة K= 20.048 مليون عامل .
وهنا تصبح الزيادة في قوة العمل 13.29%
سادساً : حجم التوظف في الحالة الرابعة (سياسة قانونية) بأخذ ضرائب ٣٠% من القادرين وتوزيعها علي الفقراء فقط .
حيث كان الدخل : y= 60340
وتصبح العمالة : K= 17.0372 مليون عامل .
وبإدخال فكرة السياسة الشرعية (الزيادة التيسيرية)
أصبح الدخل : y= 63576
وتصبح العمالة : k= 18.3260 مليون عامل(*) .
بزيادة قدرها ٣,٥٦ % في التوظيف وهكذا ..
والعمالة إنما تزداد بفعل زيادة الطلب الكلي الفعال ، وتخفيف العبء الضريبي علي الطبقات المختلفة ، مما يغري رجال الأعمال بتوظيف مزيد من العمال وتغري الطبقة العاملة علي زيادة عرض العمل فإذا أخذنا الدخل الأولي وقد كان ٥٣٩٣٢ مليون جنيه وعند تطبيق سياسة مالية (تقليدية) .+

(الحالة ثانياً) بخصوص العبء العبء المتقطع : يتم استقطاع ضرائب ٤٠% من القادرين ، ٢٥% من الطبق الوسطي ، ١٠% من الطبقة الفقيرة ويعاد توزيعها بنسب حجم السكان ١٠% ، ٢٠% ، ٧٠% بحيث يكون العبء الضريبي علي الطبقات الثلاث رسمياً (ظاهرياً) مساوياً في الوضع الجديد للفقراء 0.025y وللوسطي 0.075y وللقادرين 0.18y ، أي مبالغ قدرها ١٥٤٠ ، ٤٦٢٢ ، ١١٠٩٣ علي التوالي ، أما العبء الفعلي أو الحقيقي فيتم حسابه بالطريقة التالية :
حجم الزيادة في الدخل بين الحالتين = ٦١٦٢٨ ـ ٥٣٩٣٢ = ٧٦٩٦
نصيب القادرين من هذه الزيادة = ٧٦٩٦ × ٠,٤٥ = ٣٤٦٣
نصيب الطبقة الوسطي من هذه الزيادة = ٧٦٩٦ × ٠,٣٠ = ٢٣٠٩
نصيب الطبقة الفقيرة من هذه الزيادة = ٧٦٩٦ × ٠,٢٥ = ١٩٢٤(*)
يضاف إلي هذه الطبقات ما تم تحويله إليها من مدفوعات تحويلية 28y = ١٧٢٥٥ مليون .
نصيب الطبقة القادرة = ١٧٢٥٥ × ٠,١٠ = ١٧٢٥ .
نصيب الطبقة الوسطي = ١٧٢٥٥ × ٠,٢٠ = ٣٤٥١ .
العبء الحقيقي أو صافي العبء = الضرائب ـ (الزيادة في الدخل + المدفوعات المحولة) وبالنسبة للطبقات الثلاث يكون هذا العبء كما يلي :
لطبقة الأغنياء = ١١,٩٣ ـ (٣٤٦٣ + ١٧٢٥) = ٥٩٠٥ .
للطبقة الوسطي = ٤٦٢٢ ـ (٢٣٠٩ + ٣٤٥١) = (١١٣٨) .
للطبقة الفقيرة = ١٥٤٠ ـ (١٩٢٤ + ١٢٠٧٩) = (١٢٤٦٢) (*) وهكذا .
بحيث إنخفض العبء الحقيقي علي الطبقة القادرة (الأغنياء) من :

$$\frac{١١٠٩٣}{\text{إلي } ٦٠,٤\%} = \frac{١١٠٩٣}{١٨٣٦٥} = ٣٢\%$$

أما الطبقات الأخرى فأصبح ما يعود عليها من زيادة في الدخل أكثر مما تتحمله من استقطاعات (*) ، وأصبحت عملية الجباية من هذه الطبقات (الوسطي والفقيرة) هي مجرد عملية شكلية لإشعارها بروح (المواطنة) وغرس الشعور بالانتماء بين أفرادها

---

* ولعل هذا الأثر يكون مطلوب حدوثه وبإلحاح في ظل تنامي معدلات البطالة في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة والذي يشهد ظاهرة البطالة مقرونة بمراحل معدلات النمو في مختلف المجالات

* حيث تتوزع الزيادة في الدخل بنفس الدخل الأولي علي الطبقات الثلاث

* الرقم بين قوسين يشير إلي عدم تحمل الطبقة لعبء جديد في ظل سياسة إعادة التوزيع فالسياسة المتبعة تهدف الي إلي زيادة المواد المالية لها

التوصيات

يجب ان يكون معلوما ان النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد عموما وتوجيه النفقات العامة بصفة خاصة ، أصبح قبلة الباحثين عن طريق ثالث لمقابلة ما يؤرق العالم من مشاكل وأزمات مالية ،حيث يقول المفكر الفرنسي "جاك أوسترى" إن طريق التنمية الاقتصادية لا يشمل فقط الطريق الرأسمالي والاشتراكي بل هناك أيضا طريق ثالث هو الطريق الإسلامي ،وعلي المسلمين أن يبحثوا في دينهم عن بذور التجديد الفعال ،فعندهم الرغبة في ذلك ولديهم كل العناصر الضرورية لتحقيق هذه التنمية. إن التوجيه الإسلامي للنفقات العامة كجزء من نظام التوجيه الإسلامي للنشاط الاقتصادي قد أصبح محط أنظار العالم ، يظهر ذلك أيضا في قول برنارد شو: "كنت ولا أزال أتناول دين محمد فأقدره تقديرا عظيما ، إنه الدين الوحيد الذي يملك القدرة علي هداية الغير ،وملاءمته للأزمنة ،فهو الأحرى بأن يكون دين الجميع في كل دور وطور ،لقد تنبأت عن دين محمد بأنه سيكون مقبولا وملائما لأوروبا في الوقت الحاضر ،أن قساوسة العصور الوسطي إما لجهلهم المطبق أو لتعصبهم الأعمى قد رسموا لنا الدين الإسلامي بألوان سوداء ....سيكون دين محمد النظام الذي يسود وتؤسس عليه أوروبا دعائم السلام والسعادة ،وتستند علي فلسفته في حل المعضلات وفك المشاكل والعقد..إن بوادر العصر الإسلامي الأوروبي قريبة لا محالة" مما يؤكد ضرورة تمسكنا بقواعد هذا التوجيه وبصفة خاصة في مجال الأولويات الإنفاقية بعدما رأيناها وبوضوح في موازنات الدول الغربية المتقدمة [1].

١- يجب أن توجه الجهود بكثافة اكبر ونوعية منتقاة للنهوض بالقطاع الخاص في المجالات المختلفة وخاصة القطاع الصناعي وذلك لتنويع الناتج في المجالات المختلفة لكي لا يكون الاعتماد علي تصدير الموارد الطبيعية بشكل أساسي وسد حاجة السوق الداخلي في مجالات عدة ، خاصة متطلبات زوار الحرمين التي يوجد جزء كبير منها لا يحتاج إلا إلي تكنولوجيا بسيطة وتشجيع الشباب لإنشاء مشروعات صغيرة ، وذلك مع توجيه الجهود إلي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية سواء كان ذلك باستمرار تحديث مراكز البحث والتطوير والتنسيق فيما بينها لتعميق عمليات البحث وإعادة هيكلة بعضها،مع إعطاء دفعة قوية لقطاع الخدمات بمناسبة انضمام المملكة إلي منظمة التجارة العالمية من ناحية ، ومن ناحية أخري ما قد يتواجد من منافسة قوية داخل دول المجلس ، وهذا يقتضي وفي ظل سياسة السعودة الارتفاع بمستوي العمالة السعودية لتكون علي نفس المستوي من العمالة المستغني عنها أو أفضل وهذا يستدعي تدعيم مراكز التدريب كما وكيفا ، ويكون الالتحاق بها إجباريا ولمدة مناسبة لتقديم الخدمات بجودة عالية خاصة في مجال الخدمات المتوقع إن تتزايد حدة المنافسة لها داخليا وعلي مستوي دول المجلس الخليجي وعالميا[2].

٢- بذل الجهود اللازمة لتطوير الصناعات التي تعتمد علي المدخلات المتوافرة في المحليات لزيادة إنتاجية القري والمدن مثل صناعات التمور والصناعات المعتمدة علي الزهور وغيرها من الموارد البيئية لرفع القيمة المضافة لهذه الصناعات وتشجيعها من قبل الدولة باعتبارها صناعات صغيرة توفر العديد من فرص العمل ،كما يمكن تشجيع الصناعات الخشبية والأثاث لتقليل الواردات منها.

٣- تدعيم الصناعات القائدة للقطاعين العام والخاص في المجالات المختلفة (البتر وكيماويات والطاقة والمياه – الحديد والصلب ومواد البناء .....) وأفقيا بزيادة عدد المنشات ،وذلك بتدعيم البنية التحتية وتوجيه الإنفاق العام نحو برامج التنمية البشرية، مع الاستمرار في دعم المناطق الصناعية لما لها من أهمية خاصة في صناعات التصدير مع إقامة قنوات للاتصال بين كافة التجمعات والمدن الصناعية ومراكز البحوث والجامعات..

٤- والدول وهي تسعي لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التوجيه المالي بسياساته المختلفة ، قد توسعت في حجم وعمق الإنفاق العام وذلك بهدف النمو المستقر للنشاط الاقتصادي ، وأصبحت إنتاجية النفقة العامة هي الهدف الأساسي وليس ربحيتها ،كما تركز الدور الذي تقوم به الدولة

---

* د سامي خليل ، د محمد ناجي خليعه دور السياسة المالية في علاج أزمة الركود أنظر في ذلك محمد أصيل ، مرجع سابق .

[1] انظر أولويات الموازنة العامة الفرنسية ٢٠١٣ ، loi de finances 2013 :les chiffrescles :les grands axesdu budget ,les grands priorites.

[2] يسري طاحون ، إستراتيجية جديدة للتنمية في العالم العربي ،التنمية الاقتصادية والتخطيط الإقتصادي (الإستراتيجية والتطبيق)٢٠٠٨ ،القاهرة ،دار الكتب.

سواء للتأثير علي الطلب الكلي الفعال او رفع كفاءة استخدام الموارد المادية بشكل واضح عن طريق التدخلات العامة ، وذلك مراعاة لتحقيق العدالة في توزيع النفقات العامة بين الأقاليم خاصة في مجالي الصحة والتعليم وزيادة تجهيز المستشفيات بالمعدات اللازمة لتقليل فترات الانتظار للمرضي .واستكمالا لتحقيق العدالة الرباعية بين الأقاليم والقطاعات والأفراد والأجيال ، وبحيث يجب التفرقة في مجال الإعانات بين الأفراد علي أساس الدخل المتاح لكل منهم قبل الإعانة ، وكذلك دخل الأسرة ، فإعانة الطلاب يجب ان تختلف للطالب المنتمي لأسرة فقيرة عن الطالب المنتمي لأسرة قادرة ، والطالب المغترب عن الطالب المقيم مع أسرته ، والطالب المعاق عن الطالب السليم ، والمتزوج عن الأعزب وبحيث يكون الحد الادني هو ما يعطي للطلاب الآن [1]، ويجب ان يميز المتفوقين في كل هذه الفئات ،وذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي بين هذه الطبقات "l' equilibre economique".بالنظر إلي الهيكل السكاني من الناحية المهنية والاجتماعية (par categories socio – professionnelles) إنه وبالرغم من كبر حجم النفقات العامة السعودية إلا إنها تحتاج إلي المزيد من الإنفاق العام الاجتماعي Les depenses des services sociaux في(مجال مكافحة الفقر والتعليم والصحة ...)والي ترشيد الإنفاق الحالي ليكون أكثر إنتاجية اجتماعية ويوجه إلي الطبقات والمناطق الأكثر فقرا .فإتباع اقتصاديات السوق الحر يزيد من النشاط المالي للدولة في كافة المجالات، خاصة مع زيادة عدد السكان بصفة خاصة والمقيمين في المملكة بصفة عامة،وهذا كله لابد أن يدفع النفقات العامة إلي التزايد[1].

٥- عرف النظام الاقتصادي الإسلامي ،شأن الأنظمة الأخرى ،جهاز للتوجيه والمراقبة والمتابعة يقوم بوظيفة "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" حيث معنى المعروف فى الفكر الإسلامي الاقتصادي لايختلف عنه فى نواحي الفكر الأخرى ،باعتباره كل ما يتحقق به صالح الناس والمجتمع فى إطار ما حلله الله وأمر به ،كذلك الحال بالنسبة للمنكر الذى ينحصر فى كل ما يحدث أو يؤدى الى حدوث ضررا بالمجتمع أو الفرد ،أو كان يدخل فى نطاق ما حرمه الله ونهى عنه ،وكان هذا الجهاز يسمى نظام الحسبة ،ومن وظائفه محاربة الغش ومراقبة الأسعار والموازين ومقاومة الاحتكار .....الخ أي كان دوره هو إزالة التعارض بين المصالح الفردية ومصلحة المجتمع ،وضمان سيادة القواعد الإسلامية لممارسة النشاط الاقتصادي . فيجب إن توجه النفقات العامة نحو تفعيل الرقابة علي إعتمادات النفقات بالموازنة العامة ،سواء رقابة سابقة للتأكد من وجود علاقة ارتباط قوية بين التدخلات التي تحدثها (les intervention culturelles sociales et économiques)هذه النفقات وبين الأهداف التي تبتغيها المملكة اجتماعيا واقتصاديا بالدرجة الأولي وثقافيا أيضا باعتبار هذه النفقات من التدخلات العامة الموجهة نحو تحقيق أهداف المجتمع ،وكذلك الرقابة علي عمليات التنفيذ للتأكد من جدية الإنفاق العام ووصول الإعتمادات كاملة إلي الأوجه التي خصصت لها دون فاقد لأي سبب من الأسباب ، ورقابة لاحقة لقياس درجة الكفاءة التي صاحبت هذا الإنفاق للتحقق من تعظيم النتائج الخاصة به واتخاذ ما يلزم في المستقبل لتلافي السلبيات وتعظيم الإيجابيات وتخفيض أو زيادة الإنفاق لبند أو بنود معينة من بنود الإنفاق العام وفقا لما يفرزه الواقع[2].

٦- إنه وقبل كل هذا لابد وأن تحدد الأولويات الوطنية للمملكة وفي كافة المجالات في الأجل القصير والمتوسط والطويل ، بحيث يتم الربط الثلاثي برؤية واضحة وعناية فائقة بين كل من : ١- هذه الأولويات الوطنية التي إتفق عليها . ٢-الأهداف المحددة في الخطط الوطنية (في الأجل القصير والمتوسط والطويل) . ٣- النفقات

---

[1] Statistique de base de la communaute , Comparison avec cetrains pays europeians luxemBourg,op ,cit .:

[2] Le controle fiscal , un outil efficace contre la fraude , les Notes Bleues No . 564 – 6- Fiscalite , 28- 10 – au 3 – 11 – 2003.

[3] يسري طاحون ، الزكاة أداةاقتصادية هامة للتوجيه الإقتصادي في الفكر الإسلامي ،الإقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ،٢٠٠٥،القاهرة .

المحددة في الموازنة العامة لترجمة أجزاء من هذه الخطط سنويا . وبغير هذا الربط نكون كمن يحرث الأرض ويزرع السماء .

٧- إن تواجد فائض في الموازنة العامة في السنوات الأخيرة فضلا عن توجيهه لاستهلاك الدين العام وزيادة صناديق التنمية وغيرها ، يجب ان يوجه جزء منه لإنشاء صناديق للطوارئ les fonds de concours () لكافة فروع النشاط تغذي من هذا الفائض لمواجهة أية انخفاض في دخول العاملين في هذه الأنشطة ، حتي لا يتضرر العاملون فيها من جراء انخفاض مستوي النشاط أو تراجع الطلب أو زيادة التكاليف ، وهذا الأمر لا استثناء فيه للقطاعين :المملوك للدولة(Investissements exectutes par l'etat) وللقطاع الخاص أيضا.

٨- وكما تحرص النظم المالية الحديثة علي التمويل السخي لأعمال التكافل الإجتماعي ،خصص الإسلام موارد الزكاة للمحتاجين ومحدودي الدخل (الفقراء – المساكين –اليتامي- إبن السبيل –الغارمين)واكد علي ضرورة وصول هؤلاء الي إستكمال إشباع حاجاتهم بالتضامن بين الدولة والقادرين ، فإيرادات الزكاة باعتبارها من الموارد التكافلية (les impost de Solidarite) التي تقوم بجمعها عدة جهات في المملكة يجب ان تنظم بشكل يجعلها تحقق ما يلي :

أ- تعبئة الإيرادات الخاصة بها وفقا لنظام مدروس لجبايتها من كافة فروع النشاط التي استحقت فيها .

ب- وضع نظام خاص للإنفاق منها يراعي المبادئ والأسس الشرعية لها وخاصة توجيهها إلي المناطق والأفراد الأشد فقرا في المملكة[١](the poorest part of the population)، وخاصة أيضا مراعاة ألا يتجاوز ما ينفق منها علي العاملين عليها مقدار الثمن ، فلا شك أن توجيه أموال الزكاة إلي الفقراء لسد احتياجاتهم الأساسية أولي من أي مصرف آخر،مع مراعاة توجيه أغلبية الحصيلة إلي مجالات مكافحة الفقر كأولوية لهذه النفقات عما سواها من الأهداف الأخري.

٩- بالنسبة لمخصصات البحث العلمي ،يجب إن تتولي الدولة تشجيع البحث العلمي في مجالات البحوث العلمية في مجال خواص المواد والبحوث المتعلقة بالصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات التحويلية ،فهذه البحوث بمثابة تغذية تدفع هذه الصناعات للإمام لتستطيع ان تنافس داخليا وخارجيا وخاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة والخضوع لاشتراطات اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وزاول الفوارق بين السوق المحلي والسوق العالمي بعد فترات السماح إن وجدت ، ولا يقلل من هذا ضعف الحماية الجمركية المفروضة علي الواردات.

١٠- يجب علي الإنفاق العام ان يكون داعما وفي الاتجاه الصحيح لإحداث نوعا من الملاءمة بين الأسعار والأجور (Wage and price controls) بحيث لا تتآكل الزيادة في الأجور بفعل التضخم وذلك في ضوء تلك الزيادة الصافية المستهدفة لتحسين مستوي المعيشة للإفراد في المجتمع ،مع أهمية تدعيم الإجراءات والنظم المعمول بها لحماية المستهلك ماديا وبشريا وقانونيا. فالفكر الإسلامي كان سباقا في الأخذ بالكثير من الايجابيات التي أخذت بها النظم الحديثة الاخري.وقد ألزم الإسلام الدولة بإيجاد فرص العمل لمن يحتاج إليه كما ألزمها بتحقيق دخل الكفاية ، و اهتم الإسلام بالتوافق بين الإنتاجية والأجور وسرعة الوفاء بالأجر ، ولقد تواجدت نظم لدعم الأجور في الإسلام سواء بنظم الضمان الاجتماعي او المزايا العينية كما اهتم الإسلام ببدلات العمل المختلفة وعلاوة المناطق النائية ،و فرق الإسلام في المساواة بين كفاية الضروريات وبين الأجر وفقا للمؤهلات والمهارات والخبرة[١].

---

[١] Les riches et les pauvres , produit interieur par habitant ins Statistique de base de la communaute , Comparison avec cetrains pays Europeans Luxembourg: office des publications officielly des comunauite , europeenes , Eurostat,2003.

هناك اهمية خاصة بضرورة الإهتمام بإعداد القائمين علي الشئون المالية بصفة عامة والقائمين علي الإنفاق ،وهذا ما تحرص عليه النظم المعاصرة وسبقهم الي ذلك الفكر الإسلامي ليوضح لنا ابويوسف هذا بقوله:"وقد يجب الإحتياط فيمن يولي شيئا من الخراج ،بالبحث عن مذاهبهم والسؤال عن طرائقهم ،كما يجب فيمن اوٌيد للحكم والقضاء "، ويضيف محذرا "إني أراهم لا يحتاطون فيمن يولي الخراج ،إذا لزم الرجل منهم باب أحدهم أياماولاه رقاب المسلمين وجباية خراجهم ،ولعله أن لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريقة ولابغيرذلك ..! " علاوة علي اهمية متابعة ومراقبة تنفيذ اي تشريع مالي من قبل القائمين علي ذلك ،وخاصة عن طريق تدعيم قواعد الرقابة الشعبية ،فقد كانت المطالبة بالحقوق المالية لايمنعها الحياء من هيبة النبوة ولاقوة الخلافة فالإسلام إنما جعل الشئون المالية للدولة هدفها رفع الظلم عن الرعية والصلاح لامرهم.. .

جدول (١)

	طبقة القادرين (١)				الطبقة الوسطي والفقيرة (٢)				إجمالي الضرائب والإنفاق التحويلي		حجم الطلب علي الإستهلاك (مليار)	الميل للإستهلاك في المجتمع %	التغير في الطلب الكلي الفعال بالمليار	نوعية السياسات المالية
	الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي							
	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	الميلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار				
١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣,٢	٥٨	–	وفقاً للتوزيع الأولي للدخل .
٢	٤٠	٦,٤	–	–	–	–	١٠٠	٦,٤	١٠٠	٦,٤	٢٦,٧٢	٦٦,٦٨	٣,٥٢	فرض ضريبة ٤٠% علي ١ إلي ٢
٣	٤٠	٦,٤	–	–	٤٠	٩,٦	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٦,٧٢	٦٦,٦٨	٣,٥٢	٤٠% ضريبة من جميع الطبقات إلي ٢
٤	٤٠	٦,٤	١٠	١,٦	٤٠	٩,٦	٩٠	١٤,٤	١٠٠	١٦	٢٥,٨٤	٦٤,٦	٢,٦٤	ضريبة ٤٠% من ١ و ٢ إلي ١ و ٢ بنسبة السكان
٥	٤٠	٦,٤	٢٠	٣,٢	٤٠	٩,٦	٨٠	١٢,٨	١٠٠	١٦	٢٤,٩٦	٦٢,٤	١,٧٦	ضريبة ٤٠% من جميع الطبقات وتوزيعها ٢٠%إلي١و ٨٠% إلي٢
٦	٤٠	٦,٤	٤٠	٦,٤	٤٠	٩,٦	٦٠	٩,٦	١٠٠	١٦	٢٣,٢	٥٨	–	ضريبة ٤٠% من جميع الطبقات وتوزيعها ٤٠%إلي١و ٦٠% إلي٢
٧	٤٠	١٠,٧	٦٠	٩,٦	٤٠	٩,٦	٤٠	٦,٤	١٠٠	١٦	٢٠,٨	٥٢	-٢,٤	ضريبة ٤٠% من جميع الطبقات وتوزيعها ٦٠%إلي١و ٤٠% إلي٢
٨	٦٦,٦٦	١٠,٧	–	–	٣٣,٣٣	٥,٣	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٩,٢٨٥	٧٢,٧	٥,٨٨٥	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ إلي ١
٩	٦٦,٦٦	١٠,٧	١٠	١,٦	٣٣,٣٣	٥,٣	٩٠	١٤,٤	١٠٠	١٦	٢٨,٢	٧٠	٥,٠٠	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ١ : ٩
١٠	٦٦,٦٦	١٠,٧	٢٠	٣,٢	٣٣,٣٣	٥,٣	٨٠	١٢,٨	١٠٠	١٦	٢٧,٣٢	٦٨	٤,١٢	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٢ : ٨
١١	٦٦,٦٦	١٠,٧	٤٠	٦,٤	٣٣,٣٣	٥,٣	٦٠	٩,٦	١٠٠	١٦	٢٥,٥٦	٦٣,٩	٢,٣٦	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٤ : ٦
١٢	٦٦,٦٦	١٠,٧	٦٠	٩,٦	٣٣,٣٣	٥,٣	٤٠	٦,٤	١٠٠	١٦	٢٣,٨	٥٩	٠,٦	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٦ : ٤
١٣	٧٥	١٢	–	–	٢٥	٤,٠٠	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٩,٠٥	٧٢,٦	٥,٨٥	إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه علي ١
الجدول الثانـــــــــــــــي														
١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥,٥	٥٥	–	توزيع أولي للدخل .
٢	٤٠	١,٦	–	–	–	–	١٠٠	١,٦	١٠٠	١,٦	٦,٣	٦٣	٠,٨	٤٠% ضريبة علي ١ إلي ٢ (سياسة قانونية) .
٣	٤٠	١,٦	–	–	–	–	١٠٠	١,٦	١٠٠	١,٦	٧,١	٧١	١,٦	أخذ مقدار الضريبة عن طريق الزكاة من الأكثر غناً إلي الأشد فقراً (سياسة شرعية) .

جدول (٣)

خاص بحالة إفتراضية يتكون فيها المجتمع من ٣ طبقات ١ ، ٢ ، ٣ ويبلغ حجم الدخل القومي فيه الدخل بنسبة ٤٥ : ٣٠ : ٢٥٪ بين الثلاث طبقات ويصل الميل للإستهلاك عند هذه الطبقات إلي ٢٠ : ٦٥ : ٩٠٪ علي التوالي

	طبقة القادرين (١)				الطبقة الوسطي والفقيرة (٢)				الطبقة الفقيرة (٣)				إجمالي الضرائب والإنفاق التحويلي		حجم الطلب علي الإستهلاك (مليار)	الميل للإستهلاك في المجتمع %	التغير في الطلب الكلي الفعال بالمليار
	الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي						
	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار			
١		–		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٥٥٠٠	٥١	–
٢	٤٠	٩٠٠٠	١٠	٢٠٠٠	٤٠	٦٠٠٠	٢٠	٤٠٠٠	٤٠	٥٠٠٠	٧٠	١٤٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٩٠٠	٦١,٨	٥٤٠٠
٣	٤٠	٩٠٠٠	١٠	١٤٠٠	٢٥	٣٧٥٠	٢٠	٢٨٠٠	١٠	١٢٥٠	٧٠	٩٨٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	٣١٠٨٣	٦٢,١	٥٥٨٣
٤	٤٠	٩٠٠٠	١٠	١٤٠٠	٢٥	٣٧٥٠	٢٠	٢٨٠٠	١٠	١٢٥٠	٧٠	٩٨٠٠	١٠٠	١٤٠٠٠	٣٩٥٢٥	٧٩	١٤٠٢٥
																	زيادة وفقاً للحالة السابقة (٥٥٨٣) + زيادة تيسيرية (٨٤٤٢)

للحالة الأولي فهي خاصة بالتوزيع الأولي للدخل . بالنسبة للحالة الثانية فهي خاصة بالسياسة المالية القانونية . بالنسبة للحالة الثالثة فهي سياسة مالية مرشدة .

للحالة الرابعة فهي خاصة سياسة مالية شرعية (قانونية ملتزمة بالأولويات الإنفاقية الممولة بالضرائب الزكية)

الجدول الثالث			
ملخص عام لنتائج بحث (الزكاة والتوظف الكامل في المجتمع)			
	الوضع العادي	إدخال الزكاة علي النموذج	إدخال الزكاة والزيادة التيسيرية علي النموذج
الدخل	١٢٨٨	١٩٤١	٢٢٣٢,٦
البطالة	%٥٣,١	%٢٩,٤	%١٨,٨
مستوي الكفاءة الإقتصادية	%٥١,٥	%٧٧,٦	%٨٩,٣
المضاعف الكينزي التوازني	١,٠٨٨	١,٠٨٨	%١,٢٥

الملاحق

بيانات الميزانية العامة

مليون ريال

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تنمية الموارد البشرية	٤٩٢٨٤	٥٣٠١٠	٤٧٠٣٧	٤٩٦٠٩	٥٥٨٣٢	٦٩٨٩٩	٨٧١٦٤	٩٦٤٨٣	١٠٤٦٠٠	١٢١٩٤٢	١٣٧٤٤٠	١٤٨٣٠٧
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
تنمية الموارد الاقتصادية	٥٩٥٥	٥٦٢٩	٤٩٦٩	٦٩٢٧	٧٠٢٠	١٠٥١٦	١٢٤٥٤	١٣٩٠٢	١٦٣١٧	٢١٦٩٢	٢٩٢٨٨	٣٢٩٣٨
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
تنمية تجهيزات البنية الأساسية	٢٠٦٧	٢٥٣٢	٢٦٩٣	٢٥٤٤	٢٦٢٠	٣٢٩٢	٤٥٥٥	٥١٨٨	٦٣٨٤	٧٧٦٢	٨٤٣٨	٨٩١٨
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدفاع والأمن الوطني	٧٤٨٦٦	٧٨٨٥٠	٦٩٣٨٢	٧٠٣٠٣	٧٨٤١٤	٩٥١٤٦	١١٠٧٧٩	١٣٢٩٢٢	١٤٣٣٣٦	١٥٤٧٥٢	١٦٩٦٦٧	١٨١٩٩١
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
* مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة	٤٣٦	٤١١	٣٧٣	٣٧٥	٣٨٧	٥٠٢	٥٧٥	١٠٢٦	٤٧٩	٥٢٤	٥٩٦	٦٣٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إجمالي المصروفات	١٨٥٠٠٠	٢١٥٠٠٠	٢٠٢٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر : وزارة المالية

* : تشمل التحويلات الى الصندوق السعودي للتنمية

مؤشرات تكاليف المعيشة

(1999=100)

	الرقم القياسي العام	الأغذية والمشروبات	الأقمشة والملابس والأحذية	الترميم والوقود والإضاءة	النشاط الترفيهي	الرعاية الطبية	النقل والاتصالات	التعليم والترويح	السلع والخدمات الأخرى
1999	100	100	100	100	100	100	100	100	100
2000	98.9	97.7	100.0	94.6	98.8	101.6	100.8	99.8	99.5
2001	97.8	96.9	99.9	91.6	97.3	101.7	98.5	99.9	98.4
2002	98.0	98.1	92.3	100.0	96.8	100.8	96.4	99.3	100.8
2003	98.6	100.6	91.8	100.0	96.2	101.0	94.8	98.7	103.2
2004	98.9	103.4	89.6	100.3	94.5	101.4	94.2	98.1	103.9
2005	99.6	106.5	88.3	100.0	94.9	101.4	91.8	98.4	106.4
2006	101.8	112.2	87.7	101.0	95.2	102.7	88.9	98.7	114.6
2007	106.0	120.1	85.6	109.2	96.4	107.0	88.1	98.9	120.7
2008	116.5	137.0	85.9	128.3	103.8	112.4	88.3	101.0	133.6
2009	122.4	139.7	86.3	146.4	112.6	113.2	89.2	102.4	139.3
2010	128.9	148.4	85.7	160.3	115.7	113.7	90.2	103.2	149.6
2011									
الربع الأول	132.3	152.9	85.6	167.6	115.3	114.6	91.5	103.9	155.4

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية العامة للدولة (بملايين الريالات)

Actual Revenues & Expenditures for the Kingdom's General Budget (In Millions of SR)

الفائض العجز Surplus Deficit	المصروفات Expenditures			الإيرادات Revenues			السنوات Years
	الأجمالي Total	المصروفات الجارية Current Expenditures	المصروفات الرأسمالية Capital Expenditures	الأجمالي Total	الإيرادات الأخرى Other Revenues	الإيرادات النفطية Oil Revenues	
217861	346474	284173	62301	564335	59759	504540	2005
289748	393322	322411	70911	673682	69212	604470	2006
210264	466248	347199	119049	642800	80614	562186	2007
598393	520069	388839	131230	1100993	117624	983369	2008
86629	596434	416594	179840	509805	75385	434420	2009
87731*	653885	455043	198842	741616	71351	670265	2010

* Including expenditures out of surplus with an amount of (SR 17.057 million).

Source : Ministry of Finance.

* تتضمن المصروفات من الفوائض بمبلغ (١٧,٠٥٧) مليون ريال.

المصدر : وزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية(ملايين الريالات)

	2009	2010	2011
الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	46,395	47,063	48,163
التعدين والتحجير	609,324	821,228	1,215,518
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	601,593	813,147	1,206,751
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	7,730	8,081	8,767
الصناعات التحويلية	179,699	218,171	252,003
أ) تكرير الزيت	46,874	63,771	64,216
ب) صناعات اخرى	132,825	154,400	187,787
الكهرباء ،الغاز والماء	23,833	26,281	28,285
التشييد والبناء	82,838	90,780	107,021
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	157,991	174,506	197,926
النقل والتخزين والاتصالات	92,666	101,205	115,272
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	174,880	182,604	195,054
أ) ملكية المساكن	81,763	88,276	96,715
ب) أخرى	93,117	94,328	98,339
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	35,421	37,768	41,892
الخدمات المصرفية المحتسبة	19,299	19,595	20,077
المجمـــــــوع الفرعـــــــي	1,383,749	1,680,011	2,181,057
منتج الخدمات الحكومية	241,047	280,863	312,308
المجمـــــــوع	1,624,796	1,960,874	2,493,365
رســـوم الاستيراد	12,895	14,669	17,285
الناتج المحلي الإجمالي	1,637,691	1,975,543	2,510,650

* بيانات أولية

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية

	2010	2011	* 2012
الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	1.44	2.34	3.61
التعدين والتحجير	34.78	48.01	5.86
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	35.17	48.41	5.85
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	4.54	8.48	7.54
الصناعات التحويلية	21.41	15.51	10.93
أ) تكرير الزيت	36.05	0.70	9.14
ب) صناعات اخرى	16.24	21.62	11.54
الكهرباء ،الغاز والماء	10.27	7.62	8.43

التشييد والبناء	9.59	17.89	16.48
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	10.45	13.42	10.68
النقل والتخزين والاتصالات	9.21	13.90	12.15
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	4.42	6.82	11.13
أ) ملكية المساكن	7.97	9.56	9.71
ب) أخرى	1.30	4.25	12.52
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	6.62	10.92	11.02
الخدمات الحكومية المختلفة	1.33	2.46	2.68
المجمـــــــوع الفرعـــــــي	21.41	29.82	8.32
منتجو الخدمات الحكومية	16.52	11.20	10.38
المجمـــــــوع	20.68	27.16	8.58
رســـوم الاستيراد	13.76	17.83	16.29
الناتج المحلي الإجمالي	20.63	27.09	8.63

* بيانات أولية

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

	2009	2010	2011	* 2012
الزراعة ــ الغابات ــ والاسماك	2.83	2.38	1.92	1.83
التعدين والتحجير	37.21	41.57	48.41	47.18
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	36.73	41.16	48.07	46.83
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	0.47	0.41	0.35	0.35
الصناعات التحويلية	10.97	11.04	10.04	10.25
أ) تكرير النفط	2.86	3.23	2.56	2.57
ب) صناعات اخرى	8.11	7.82	7.48	7.68
الكهرباء ،الغاز والماء	1.46	1.33	1.13	1.12
التشييد والبناء	5.06	4.60	4.26	4.57
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	9.65	8.83	7.88	8.03
النقل والتخزين والاتصالات	5.66	5.12	4.59	4.74
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	10.68	9.24	7.77	7.95
أ) ملكية المساكن	4.99	4.47	3.85	3.89
ب) أخرى	5.69	4.77	3.92	4.06
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	2.16	1.91	1.67	1.71
الخدمات الحكومية المختلفة	1.18	0.99	0.80	0.76
المجمـــــــوع الفرعـــــــي	84.49	85.04	86.87	86.62
منتجو الخدمات الحكومية	14.72	14.22	12.44	12.64
المجمـــــــوع	99.21	99.26	99.31	99.26
رســـوم الاستيراد	0.79	0.74	0.69	0.74
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00

* بيانات أولية

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

(ملايين الريالات السعودية)

	2009	2010	2011	* 2012
الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	40,557	40,156	41,026	42,078
التعدين والتحجير	201,947	204,166	224,077	236,719
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	195,407	197,400	217,021	229,289
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	6,539	6,766	7,056	7,431
الصناعات التحويلية	132,728	141,478	160,849	173,059
أ) تكرير الزيت	21,615	21,417	24,719	25,706
ب) صناعات اخرى	111,113	120,061	136,129	147,354
الكهرباء ،الغاز والماء	24,286	26,211	27,578	29,591
التشييد والبناء	70,673	75,818	83,300	91,847
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	124,122	133,658	143,401	155,342
النقل والتخزين والاتصالات	90,672	96,460	109,768	121,459
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	153,389	156,667	159,946	166,925
أ) ملكية المساكن	70,607	72,956	75,031	78,084
ب) أخرى	82,782	83,711	84,915	88,841
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	33,468	35,114	37,019	39,153
الخدمات المصرفية المحتسبة	15,757	16,104	16,316	16,654
المجموع الفرعي	856,085	893,626	970,648	1,039,519
منتجو الخدمات الحكومية	152,510	162,926	175,858	185,079
المجموع	1,008,594	1,056,552	1,146,507	1,224,598
رسوم الاستيراد	10,123	10,539	11,065	11,758
الناتج المحلي الإجمالي	1,018,717	1,067,092	1,157,572	1,236,357

* بيانات أولية

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩ (ملايين الريالات السعودية)

	2009	2010	2011	* 2012
القطاع النفطي	221,291	223,357	246,614	260,271
القطاع الغير النفطي	787,303	833,195	899,893	964,328
القطاع الخاص	587,797	620,691	668,961	718,966
القطاع الحكومي	199,506	212,504	230,931	245,362
المجموع	1,008,594	1,056,552	1,146,507	1,224,598
رسوم الاستيراد	10,123	10,539	11,065	11,758
الناتج المحلي الإجمالي	1,018,717	1,067,092	1,157,572	1,236,357

* بيانات أولية

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2010	2011	2012 *
القطاع النفطي	0.93	10.41	5.54
القطاع الغير النفطي	5.83	8.01	7.16
القطاع الخاص	5.60	7.78	7.48
القطاع الحكومي	6.51	8.67	6.25
المجمـــــــــــــوع	4.75	8.51	6.81
رســـــوم الاستيراد	4.12	4.99	6.26
الناتج المحلي الإجمالي	4.75	8.48	6.81

* بيانات أولية

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2009	2010	2011	2012 *
القطاع النفطي	21.72	20.93	21.30	21.05
القطاع الغير النفطي	77.28	78.08	77.74	78.00
القطاع الخاص	57.70	58.17	57.79	58.15
القطاع الحكومي	19.58	19.91	19.95	19.85
المجمـــــــــــــوع	99.01	99.01	99.04	99.05
رســـــوم الاستيراد	0.99	0.99	0.96	0.95
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00

* بيانات أولية

الصادرات السعودية

رقم التصنيف	النشاط الصناعي	السنوات					Years					
		2005	2006	2007	2008	2009	2010
٠١	الزراعة والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	513	637	764	1044	1351	1576
٠٢	الحراجة وقطع الأخشاب وأنشطة الخدمات ذات الصلة	7	15	15	11	8	14
٠٥	صيد الأسماك وتشغيل أحواض تفريخ الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات المتصلة بصيد الأسماك	0	1	0	1	0	0
١٣	تعدين ركازات (خامات) الفلزات	0	4	7	44	32	95
١٤	أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	127	156	212	493	334	233
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	3844	4590	6676	7829	8807	9496
١٦	صناعة منتجات التبغ	1	0	0	0	0	0
١٧	صناعة المنسوجات	957	1099	1083	1321	1020	1292
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	29	44	36	36	50	65
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	307	298	428	366	302	449
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	194	154	144	131	98	89
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	1623	2057	2893	2899	3062	3606
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	77	89	83	81	86	81
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	25	32	61	150	57759	368
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	40444	43842	51691	59764	51598	79240
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	1786	2174	2370	2921	2462	2793
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	1389	1658	2338	2537	2119	2212
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	3843	6091	6084	7696	5454	4888
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	1931	2622	3323	4174	3349	3241
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	1068	1206	1376	1660	1299	1125
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	166	218	55	2	0	0
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	1480	2418	3752	4642	3283	2549
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	50	60	60	92	239	63
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	28	69	41	30	26	21
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	277	359	204	209	140	73
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	11	56	23	172	80	129
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	311	767	748	1835	1502	1249
٣٧	إعادة الدوران (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	2	2	1	2	3	7
٥١	تجارة الجملة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	0	0	0	0	0	0
٩٢	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	0	1	14	7	6	10
	المجموع	60491	70720	84483	100149	144469	114964

المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي مصنفة حسب النشاط

رقم التصنيف	المناطق / النشاط الصناعي	الرياض Riyadh	مكة المكرمة Makkah	المدينة المنورة Madinah	القصيم Qaseem	الشرقية Eastern Region	عسير Aseer	تبوك Tabuk	حائل Hail	الحدود الشمالية Northern Frontier	جازان Jazan	نجران Najran	الباحة Al-Baha	الجوف Jouf	الإجمالي Total
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	225	203	48	51	147	19	16	12	3	13	3	4	14	758
١٧	صناعة المنسوجات	32	33	4		16	1						1		87
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	40	22	3	2	13	1				1				82
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	19	14	2		8	1		1		1				46
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	15	16	3	2	24				1					61
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	55	52	1	7	44							1		160
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	60	30	1	1	16	4		3		1		2		118
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	19	19	12	5	30	4	1					1		91
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	195	142	16	16	124	9	3	1		1			1	508
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	191	138	14	20	113	9	8	3	1	2	4	3	3	509
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	250	143	43	44	177	53	10	6	8	23	11	4	4	776
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	112	94	5	6	82	4	1	2		1	2			309
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	146	75	6	12	94	15	2	3	1		1			355
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	109	54	3	12	44	1								223
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	3	2												5
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	60	32	2	3	35	1			1					134
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	5	7			7									19
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	5	3	1		5									14
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	61	29	3	4	39	1			1					138
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	7	7			7									21
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	160	76	12	11	66	4		3		1			2	335
٣٧	إعادة التدوير(تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	9	3			4									16
	المجموع	1778	1194	179	196	1095	127	41	34	16	44	21	16	24	4765

المصدر : وزارة التجارة والصناعة .

العمالة في المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي

رقم التصنيف	المناطق / النشاط الصناعي	الرياض Riyadh	مكة المكرمة Makkah	المدينة المنورة Madinah	القصيم Qaseem	الشرقية Eastern Region	عسير Aseer	تبوك Tabuk	حائل Hail	الحدود الشمالية Northern Frontier	جازان Jazan	نجران Najran	الباحة Al-Baha	الجوف Jouf	الإجمالي Total
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	37887	41588	2592	7059	18129	2606	797	896	118	684	685	117	675	113833
١٧	صناعة المنسوجات	8203	5357	403		1076	50						48		15137
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	6134	1918	319	77	954	70				33				9505
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	1915	877	447		562	100		37		29				3967
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	2598	1337	227	315	2782				30					7289
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	6264	9596	120	433	6000							19		22432
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	5205	2771	15	30	2053	482		71		11		58		10696
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	2872	5271	5881	302	12652	252	20					20		27270
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	13074	14031	3326	1295	13859	1870	1145	20		85			45	48760
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	18511	12135	908	1391	10256	391	389	126	26	88	167	92	49	44529
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	33792	16120	6134	3637	21491	3832	814	174	1184	1460	730	101	106	89575
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	12159	13994	269	138	19711	241	38	26		22	59			46657
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	14832	7705	1334	368	10618	462	105	75	30		25			36554
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	11696	4560	58	703	10338	35								27390
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	2639	65												2704
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	12025	5752	93	80	5884	40			35					23909
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	2003	412			516									2931
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بتنواعها	156	168	50		485									859
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	4377	3440	170	201	4456	50			15					12709
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	554	973			1080									2607
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	19267	6441	1641	598	4973	202		270		19			55	33466
٣٧	إعادة التدوير (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	596	251			163									1010
	المجموع	216759	154762	23987	16627	148038	10683	3308	1695	1438	2431	1666	455	930	582779

الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعة بالأسعار الجارية
) ملايين الريالات(

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	
الصناعات التحويلية	71253	80202	89818	101898	99799	110018	Manufacturing
معدل النمو	12.40	12.56	11.99	13.45	-2.06	10.24	Growth Rate

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي
* بيانات اولية

Source : Central Department of Statistics & Information - National Income statistics
* Preliminary data

الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعة بالأسعار الثابتة
(ملايين الريالات) (سنة الأساس ١٩٩٩م)

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	
الصناعات التحويلية	64608	70212	76128	81154	83485	87867	Manufacturing
معدل النمو	8.26	8.67	8.43	6.60	2.87	5.25	Growth Rate

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي
* بيانات اولية

Source : Central Department of Statistics & Information - National Income statistics
* Preliminary data

ميزانية الدولة - إعتمادات الميزانية للأبواب الثاني والثالث والرابع

حسب البند والفرع (بملايين الريالات)

اسم البند والفرع	1425/1424	1426/1425	1427/1426	1428/1427	1429/1428	1431/1430	1432/1431	Item & Sub-Item
ادوية و معدات و ممتلزمات طبية	2148.2	2441.7	2925.8	3461.7	3976.7	4535.0	5276.0	Medicine, medical equipments and supplies
								First : Operating Costs
معدات وسيارات	464.1	499.3	559.7	638.5	709.7	754.0	779.0	Equipment and cars
محروقات وصيانة وسائل النقل والمعدات	1131.7	1188.0	1242.5	1320.4	1361.1	1399.0	1466.0	Fuels and maintenance for transport means and equipment
مواد ومستلزمات صناعية	27.4	28.2	29.5	28.3	36.6	42.0	51.0	Industrial supplies and materials
كساوي وتجهيزات	293.3	331.6	341.9	355.3	374.2	413.0	429.0	Clothing allowances
نفقات مخصصة								3-Allocated expenses
مستلزمات القصور و الضيافة	120.0	120.0	120.0	120.0	124.0	124.0	124.0	Ware of palaces & hospitality
نفقات جبائية	11.0	11.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	Tax collection expenses
نفقات الاعمال الاحصائية	10.9	11.0	11.0	11.0	12.1	12.0	12.0	Expenses of statistical operations
نفقات النشاط الرياضي والثقافي	149.4	158.6	182.0	217.0	248.6	285.0	327.0	Expenses of sports and cultural activities
نفقات برامج الاذاعة والتلفزيون	143.3	153.5	174.6	188.7	200.4	202.0	211.0	Expenses of radio & TV programs
نفقات الوثائق والمواد الاعلامية	74.7	75.7	78.1	80.3	82.5	90.0	94.0	Costs of information documents and materials
نفقات المعارض الدولية	5.9	6.6	7.0	8.8	10.3	11.0	12.0	Expenses of participating in international exhibitions .
نفقات الابحاث العلمية والدراسات	163.1	193.6	227.7	260.1	298.4	347.0	394.0	Expe' ses of scientific researches & studies
نفقات نشر الدعوة الاسلامية	80.0	80.0	90.0	90.0	94.8	95.0	100.0	Expenditure of the Call to Islam
نفقات تاثيث المساجد	27.9	28.3	32.7	37.3	40.8	44.0	47.0	Expenditure of furnishing mosques
نفقات سرية	1277.1	1316.1	1326.1	1326.1	1466.5	1522.0	1522.0	Secret expenses
العلاج	233.5	240.0	241.0	243.7	256.0	281.0	292.0	Medical treatment
								Second : Consumer Supplies and Materials
أ - تعويضات	4.1	5.4	4.4	5.4	5.9	6.0	6.0	A : Compensations
مكافات التدريب	20.0	18.5	35.0	35.0	35.0	35.0	35.0	Training remunerations
نفقات اعضاء المجالس البلدية	0.0	0.0	0.0	0.0	87.9	88.0	121.0	Expenses of members of municipal councils
نفقات اعضاء مجالس المناطق	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	9.0	9.0	Expenses of members of regions' councils
ب - الاعانات	5956.0	8318.0	8468.8	12807.8	14328.5	17602.0	20764.0	B : Subsidies
اعانة الاندية الرياضية والثقافية	213.5	208.8	173.9	173.9	173.9	182.0	182.0	Sport and Cultural clubs' subsidies
اعانات زراعية	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	Agricultural subsidies
اعانات ومساعدات الضمان الاجتماعي	3060.0	3735.0	3060.0	6890.0	8360.0	9560.0	11500.0	Social Security Subsidies
اعانة الاعلاف	350.0	1000.0	1000.0	1000.0	1000.0	2000.0	3000.0	Fodder subsidy
اعانة شراء القمح والشعير المحلي	1430.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	local wheat and parley purchase subsidy
الاعانات الاخرى	852.5	324.2	1184.9	1694.0	1745.0	2810.0	2853.0	Other subsidies
ج- البنود العامة	9737.2	37734.2	43145.9	38696.6	40027.0	37200.0	39094.0	C : general items
الباب الثالث	30497.6	31284.0	36699.0	34776.6	39223.0	47615.0	54133.0	Third chapter
الباب الرابع	36735.7	44736.0	62234.8	88716.9	98457.0	135972.0	161795.0	Fourth chapter

المصدر : ادارة الميزانية العامة

Source :General Budget Administration.

رقم التصنيف	المناطق / النشاط الصناعي	الرياض Riyadh	مكة المكرمة Makkah	المدينة المنورة Madinah	القصيم Qaseem	الشرقية Eastern Region	عسير Aseer	تبوك Tabuk	حائل Hail	الحدود الشمالية Northern Fronties	جازان Jazan	نجران Najran	الباحة Al-Baha	الجوف Jouf	الاجمالي Total
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	13426	15467	1003	2436	6298	1060	489	462	20	226	97	21	232	41237
١٧	صناعة المنسوجات	1967	2664	127		200	7						23		4988
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	697	201	15	5	51	4				3				976
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأحذية	342	118	44		95	22		12		3				636
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	1793	228	48	42	771				3					2885
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	2517	2776	94	67	2431							2		7887
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	1665	1543	5	7	401	263		10		5		5		1904
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	1067	39593	37716	18	116082	28	6					3		194513
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	3808	9986	18309	1144	27129	267	193	1		13			6	60855
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	4735	3394	274	253	3251	59	43	11	7	4	41	21	16	12109
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	14995	9998	6073	3212	13953	2151	987	25	2308	1548	1537	13	14	56814
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	2622	6460	66	26	33278	14	6	3		2	10			42487
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	4466	2436	558	74	2564	87	11	22	3		1			10222
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	2366	1112	8	231	2344	2								6063
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	626	34												660
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	5484	3592	20	12	1785	1			6					10900
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	720	87			233									1040
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	41	22			148									211
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	651	910	32	11	1616	3			2					3226
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	181	493			202									676
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	4428	1519	3356	59	856	13		46		2			3	10282
٣٧	إعادة التدوير (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	107	327			117									551
	المـــــجموع	68704	102960	67748	7597	213805	3981	1735	592	2349	1806	1686	88	271	473322

التمويل الإقليمي للصناعة

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية(ملايين الريالات السعودية)

	2009	2010	2011	* 2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	357,015	400,173	489,846	537,583
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	591,814	639,417	674,143	718,725
التغير بالمخزون	111,654	123,426	103,714	116,852
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	427,256	483,921	574,660	609,932
صادرات البضائع والخدمات	757,711	981,867	1,410,702	1,525,587
أ- صادرات البترول	611,490	807,176	1,191,051	1,301,681
ب- صادرات البضائع الاخرى	109,662	134,609	176,568	183,490
ج- صادرات الخدمات	36,559	40,082	43,083	40,416
واردات البضائع والخدمات	607,759	653,261	742,415	781,279
أ- سلعية	358,290	400,735	493,449	533,096
ب- خدمية	249,469	252,526	248,966	248,183
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	1,637,691	1,975,543	2,510,650	2,727,400

* بيانات أولية

معدلات نمو الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

	2010	2011	* 2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	12.09	22.41	9.75
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	8.04	5.43	6.61
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	13.26	18.75	6.14
صادرات البضائع والخدمات	29.58	43.68	8.14
أ- صادرات البترول	32.00	47.56	9.29
ب- صادرات البضائع الاخرى	22.75	31.17	3.92
ج- صادرات الخدمات	9.64	7.49	-6.19
واردات البضائع والخدمات	7.49	13.65	5.23
أ- سلعية	11.85	23.14	8.03
ب- خدمية	1.23	-1.41	-0.31
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	20.63	27.09	8.63

الأنفاق علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	* 2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	186,848	188,438	198,944	221,576	250,143	280,254	286,978	304,248	307,164	310,240	328,538
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	266,123	270,934	274,589	289,224	314,607	346,830	408,163	422,559	450,725	476,357	506,971
التغير بالمخزون	2,320	12,180	11,426	23,191	19,159	16,717	751	30,190	3,168	2,513	19,224
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	125,783	127,499	148,629	152,383	180,646	211,267	251,082	282,820	269,947	296,158	321,343
صادرات البضائع والخدمات	220,078	204,281	242,968	265,047	302,121	312,465	320,928	307,345	284,966	298,349	324,322
واردات البضائع والخدمات	164,735	166,102	190,518	229,249	304,399	381,185	465,691	511,030	479,031	503,833	558,550
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	636,417	637,230	686,037	722,173	762,277	786,348	802,211	836,133	836,938	879,784	941,849

معدلات نمو الأنفاق علي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	* 2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	0.4	0.9	5.58	11.38	12.89	12.04	2.40	6.02	0.96	1.00	5.90
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	0.8	1.8	1.35	5.33	8.78	10.24	17.68	3.53	6.67	5.69	6.43
التغير بالمخزون	1.6	1.4	16.57	2.53	18.55	16.95	18.85	12.64	-4.55	9.71	8.50
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	-1.1	-7.2	18.94	9.09	13.99	3.42	2.71	-4.23	-7.28	4.70	8.71
صادرات البضائع والخدمات	-4.7	0.8	14.70	20.33	32.78	25.23	22.17	9.74	-6.26	5.18	10.86
واردات البضائع والخدمات	0.5	0.1	7.66	5.27	5.55	3.16	2.02	4.23	0.10	5.12	7.05
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي											

المراجع النهائية

a. **أولاً : المراجع العربية**

٢- ابن طباطبا،الفخري في الاحكام السلطانية والممالك الاسلامية ،دار ،صادر ،بيروت،١٩٦٦.

٣- ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد ،مقدمة بن خلدون ،الدار التونسية للنشر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،١٩٨٤.

٤- أبو عبيد القاسم ،كتاب الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية،القاهرة،١٩٧٥-١٣٧٥

٥- ابو يوسف،يعقوب بن إبراهيم ،كتاب الخراج ،دار المعارف للطباعة والنشر ،لبنان.

٦- البلاذري ،ابي الحسن ،فتوح البلدان ،شركة طبع الكتب العربية ،طبعة اولي ،القاهرة،١٣١٩ هجرية

٧- الرضي ،الشريف ،نهج البلاغة ،شرح الشيخ محمد عبده،دار المعرفة ،بيروت ،دار الشعب ،الجزء الثاني – القاهرة.

٨- الخضري ،محمد، إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء ،دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ،١٣١٦هجرية.

٩- الشيخ، رياض، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام-المبادىء -النظرية- السياسات، ١٩٧٩.

١٠- الشيخ عبد الوهاب خلاف – السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية – ص ٥٤ .

١١-الريس ،محمد ضياء ،الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ،دار الأنصار ،عابدين،طبعة رابعة ،١٩٧٧م.

١٢- السيد عطية عبد الواحد : النظم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

١٣- ١٢-عبد العزيز فهمي هيكل ،القاموس الاقتصادي ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،ص٦٨٥.

١٤- عبد الله ناصح علوان – التكافل الاجتماعى فى الاسلام –دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع –حلب- طبعة ٤ -١٩٨٣ م/ ١٤٠٣ هـ.

١٥- عبد الهادى النجار – الإسلام والإقتصاد – دراسة مقارنة فى المنظور الإسلا مى لأبرز القضايا الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة – عالم المعرفة – الكويت – ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م – ص ١٥٧.

١٦- عتلم، باهر محمد ، المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة- القاهرة.

١٧- ١٦-عبدالفتاح ، عبدالرحمن، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٣م،

١٨- ١٧- عبد الرحمن يسرى أحمد وآخرون : "النظرية الاقتصادية الكلية" ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦م .

١٩- عبدالقادر، محمد عطيه، اتجاهات حديثة فى التنمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٣م .

٢٠- عبد الحميد الغزالى –الانسان أساس المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية –مركز الاقتصاد الاسلامى –إدارة البحوث المصرف الاسلامى للاستثمار والتنمية -١٤٠٨ هـ /١٩٨٨ م – الرسالة للطباعة والنشر.

٢١- على أحمد الساتوس- المعاملات المالية المعاصره فى ميزان الفقه الاسلامى –دار الاعتصام – القاهره – ١٩٨٧/١٤٠٧ م- طبعة ثانية .

٢٢-طاقه، محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م .

23- قنصوة، مها متولى، دور السياسات المالية فى زيادة صادرات الدول النامية فى ظل القيود التى تفرضها منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه- تجارة طنطا ٢٠٠٧.

مشهور، نعمت عبد اللطيف ، المالية العامة فى الفكر المالى الوضعى والإسلامى، دار الكتاب الجامعى، ١٩٩١.

- 24- حماد، محمد عمر، ترشيد الإنفاق العام وملامح عجز الموازنة- تجارة اسكندرية- ٢٠٠٤.
- ٢٥- فيدر فيتش ، كاثرين كوكري، دانيل هيمري، جان بيل "التنمية تجارب وإشكاليات، ترجمة لورين زكري، الطبعة الثالثة ، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣م.

26- محمد يوسف موسى –الاسلام وحاجة الانسانية اليه –الشركة العربية للطباعة والنشر –القاهرة.

- 27محمد شوقى الفنجرى –ذاتية السياسة الاسلامية وأهمية الاقتصاد الاسلامى –مكتبة السلام العالمية – القاهره -١٩٨١.

- 28- محمود رياض عطية،موجز في المالية العامة ،دار المعارف المصرية،القاهرة،ص٤١،كريمان حمدي ،اولويات الانفاق العام في جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م.

- 29- محمدفتحى صقر– تدخلالدولةفى النشاطالإقتصادى فى إطار الإقتصاد الإسلامى– مركز الإقتصاد الإسلامى– المصرف الإسلامى الدولى للإستثمار والتنمية– إدارة البحوث– ١٩٨٨ / ١٤٠٨.

30- طاحون، يسري حسين، الموازنة العامة للدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي (رؤية فلسفية بين الفكر الإسلامي والرأسمالي) ، ٢٠٠١م ، دار الكتاب الجامعي، طنطا .

31- طاحون، يسري حسين: النظرية والتطبيق في معالجة الفقر، جامعة طنطا، دار الكتاب الجامعي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م.

32- د.يوسف ابراهيم يوسف استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الاسلام -الاتحاد الدولى للبنوك السلامية ١٩٨١/ ١٤٠١ هـ.

المجلات والنشرات الاقتصادية

١- مجلة البنوك الاسلامية عدد (١١)مايو /١٩٨٠ ص ٤٥ -الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية.
٢-مؤسسة النقد العربي السعودي أعداد مختلفة.
٣-النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري أعداد مختلفة.
٤- البيانات التحليلية لوزارة المالية السعودية.
٥- نشرات البنك وصندوق النقد الدولي.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1-Abdallah,H.,(2000)"Status and performance of the Banking Sector in Egypt " paper presented in financial development and consortium,May,30-31,Cairo.

2- Abou-badr Suleiman, Abou-qarn Aamer.,(2006)"financial development and economic growth nexus :Time Series Evidence from Middle Eastern and North African Countries " ,Monastery center for economic research,NO.972,Noveber 2006.

3- Arena, M.(2003),"Foreign Direct Investment ,Economic Growth and the sources of growth :is there evidence of a causal link for development countries " ,Retrieved from :inf.pue.udlap.mx.

4-Arestis Philip and Demetriades ,Panicos,(1997)"Financial development and economic Growth :Assessing the Evid ence " ,the Economic Journal,107(MAY) :782-799.Aghion ,P.and Hewitt ,P.(1998) Endogenous Growth Theory, Cambridge, MA: MIT PRESS.

5- Behram,J., "health and economic growth: theory , Evdernce and policy" Macroeconomic environment and health, world health organization, 1993.

6- BUONANNO,P.(2005) ,"Crime and Labor Market Opportunities in ITALY (1993-2002)",Retrieved from :http://www,unibg.it.

7- Charles (Raymond) loi Islmique et socialisme musulman , Revue de la vie judiciaries ,Paris 1969 6 et ,10.

8- Christopoulos,D,K, and E.G.Tsionas (2004),"Financial development and Economic Growth :Evidence from Panel Unit Root and Co- integration Tests", Journal of Development Economics ,no:73(55-74).

9- Comton,Ryan ,(2005)"On the Evolution of financial development and Economic Growth " ,Review of Development Economic,11(2005):648:671.

10- Cummings, D., et al (1981),"Relative productivity levels, 1974-1973: An I NTERNATIONAL COMPARISON "European Economic Review, 5(1981) 16(1):61-95. Policy 10-Demirrgucs –kunt, Alsi,(2006)"Financial and Economic Development : Choice for Developing Countries" in Bourguignon and Monga (Ed)"Macroeconomic Issues in Low-INCOME Countries", World Bank ,Washington,D.C.

11- DFID "THE IMPORTANCE OF FINATNCIAL SECTOR DEVELOPMENT", for Growth and Poverty Reduction ",Retrieved from :http://www .DFID.gov.uk.

12- David W. pearce: The dictionary of modern economics, Macmillan press, London, 1983.

13- Diamond, L. (2003)."Universal Democracy "Policy Review.Retrieved from review .org.http://wwwe.policy

14- Dollar D.and1A.kraay(2003)."Institutions,Trade,and Growth ." Journal of Monetary

Economics.50(1)133:162. 15- Fitz Gerald ,Valpy (2006),Financial

16- Frank and w . Cline. Debt – service and Foreign assistance analysis of problems and pros- pects in less developed countries , aid discussion paper No . 19.1969 vsfinances du scteur public au cours de l annee 1990 .les Notes Bleues , No 567 , 18 au 24 – 11 1991,5, Finances pulliques .
17- Jean G.leonard , le financement des depenses publiques en France , presses universitaires de lyon , p.2.

18- Jeff. Hander & Sandra Robert, public expenditure reform under world bank experiences, world hank discussion, paper no. 382. 2007.

19- Liang pinghan, the changes in the structure of public expenditure behind the western china development program. The empirical study based on provincial public expenditure (march), 2005.

20- Lee, M. and others, "Education, Human Capital Enhancement and Economics Development: Comperhension between korea and Taiwan" Economical education review.

21- M- P.Mantz, A.Ramond .M.tabouillot , le poids des prelevement -٢١
obligatoires :"l exament Comparatif des ressourees des administration publiques dans le Economic et statistique No.157 , 1983 , P45 :60".

22-Rene Dumont, l utopie ou la mort! Editioa du seuil, poins politique,1974.

R.A.Musgrave :the theory of public finance .Astudy in public economy.Mc -٢٢
Graw ,Hid ,1959.

23- Santiago Herrera, "public expenditures and growth" the world bank development economics. Vice-Presidency, October 2007.

24- Tao zhang, heng-fu zou, (fiscal decentralization, public spending and economic Growth in china "Policy research development world bank".
25- Torstein, P., and Tapeline, G. (1999). "Political Economics and Public Finance", Cambridge: National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 7097.

26- Willi Semmler, Alfred Greiner and others "Fiscal policey, public expenditures composition and Growth, theory and empires.

27- Vito tanzi, (fiscal policy and the economic restructuring of economies in transition "(international monetary fund, social affairs department, march,1993

28- World bank: "Priorities and strategies for education", the world bank, education and social policy, department, mareh, 1995.

1-Based Financial Systems: A Growth –theoretic Analysis",JOURNAL OF Monetary ECONOMICS,53-22:26.

2- Budget of the united states government .Fiscal year 1995 Documents , u.s governmet printing office , Washington , D.c.

3- Economie dans la prespective du grand marché europeen ,les Notes Bleus No 560,p 53.

4- Development and Economic Growth :A Gritical View",World Economic and social Survey (2006).

5- La financement de l'economic mondial,no.541,mai,1991,execution et le control, budget local,no.545,17:23/6/1991.

6- - les prelevements obligatoires dans pays industrialises statistiques des resecettes publiques des pays members(I OCD)I , 1974-1991.

7- Le controle fiscal , un outil efficace contre la fraude , les Notes Bleues No . 564 – 6- Fiscalite , 28- 10 – au 3 – 11 – 1991.

8- Les interventions economique socials ET diverses, un budget general,LOI DE FINANCES ,FRANCE,2005.

9-Les finances du scteur public au cours de l annee 1990 .les Notes Bleues , No 567 , 18 au 24 – 11 1991,5, Finances pulliques .

(Les intervention culturelles sociales etéconomiques 10-

project de loi de finances pour 1992,N.B 560 p .83:86

pour1993,measures project de loi de finances .

11- Statistique de base de la communaute , Comparison avec cetrains pays europieans luxemBourg: office des publications officielly des comunauite ,uropeenes , Eurostat.

12- The budget message of the president to the speaker of the house of representatives and the president of the senat , budget of the U.S.op.cit p: :3-4.

13- Un gouvernement proche des familles ,Plusieurs mesures permettront de donner un répit aux familles et de réduire le fardeau financier pour des millions de Québécois loi de finances ,france2013.

14- L'investissement privé est la clé de la croissance économique et un gage ‹Un de prospérité. Le gouvernement redoublera d'efforts pour créer les conditions propices à l'investissement privé ,2013